وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة المـــاستر

فرع علـوم التسيير

تخصص إدارة مالية

الموضـوع:

دور البنوك التجارية الجزائرية كداعم في تأسيس المشروعات الصغيرة

" دراسة حالة البنوك العمومية – وكالات قالمة نموذجا "

إعداد الطالبة:

كميلـة سليماني

إشراف:

الأستاذ الدكتور شريف غياط

السنة الجامعية : 2017– 2018

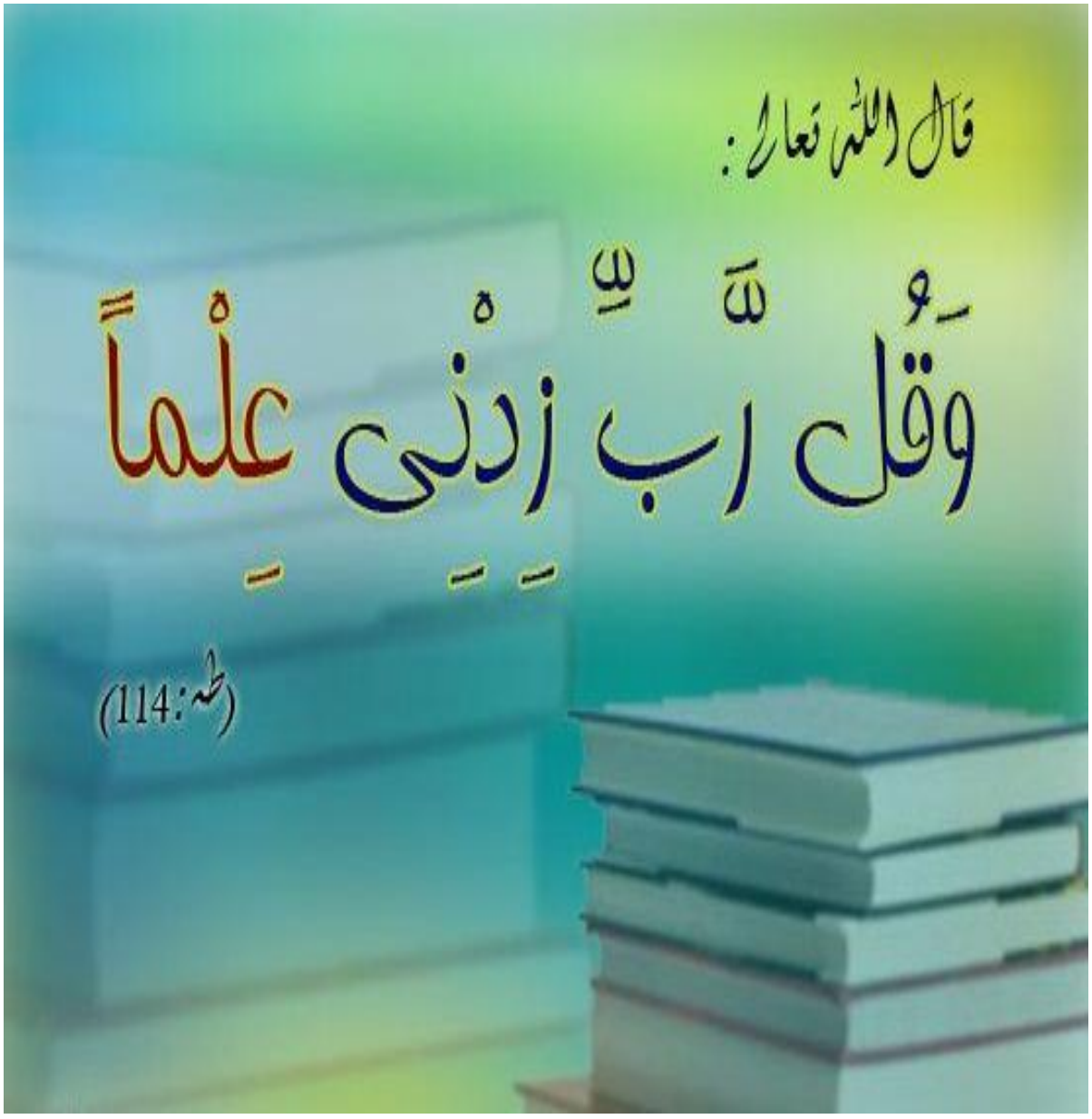
قال الله تعالى:
وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً
(طه: 114)

شكر وتقدير

يقال أن: "الإعتراف بالجميل شيمة النفوس النبيلة"

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وخالص العرفان والامتنان للأستاذ الدكتور شريف غياط الذي تفضل بقبوله الإشراف على تأطير هذه المذكرة، وعلى دعمه وتوجيهاته القيمة التي لم يبخل بها علي رغم ظروفه الصحية، فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والاحترام. والدكتور المحترم محمد بوقموم على مساندته ودعمه من أول يوم إلى آخر المشوار، وعلى نصائحه وتوجيهاته المستمرة، فله منا كل الشكر والإمتنـان والإحتـــــرام.

كما لا يفوتني أن أشكر كل أساتذة وموظفي قسم علوم التسيير على مساندتهم ودعمهم لي خلال سنوات الدراسة، إضافة إلى القائمين على المكتبة الذين قدموا لي العون والمساعدة والتسهيلات لإنجاز هذا البحث.

و في هذا المقام لا يفوتني أن أشكر موظفي وكالات البنوك التجارية بقالمة وموظفي الهيئات التالية **(ANSEJ - CNAC – ANGEM)** الذين لم يبخلوا علي بمد يد المساعدة خلال زياراتي الميدانية .

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة الكريمة على تقبلها تقييم ومناقشة هذا البحث المتواضع.

وأخيرا أخص بالشكر زميلي في العمل جمال الدين ميمون والرائع إبن أختي محمد رمزي على مساندتهم وعونهم لي في إنجاز هذا البحث.

والشكر موصول لكل من مد لنا يد المساعدة والدعم مهما كانت صفته حتى بكلمة طيبة أو نصيحة.

إلى كل هؤلاء جزاكم الله خيرا

الطالبة كميلة سليماني

الإهـــداء

إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي الغالية

إلى روح والدي الطاهرة طيب الله ثراه

إلى سندي في هذه الدنيا زوجي المحترم

إلى فلذات كبدي: آلاء – محمد ركن الدين- لجين

إلى رفيقات دربي أخواتي العزيزات وأزواجهم وأولادهم

إلـى شـقـيـقـاي وأخـواي اللـذان هـمـا فـخـري واعـتـزازي

إلى زميلاتي وزملائي في العمل أخص بالذكر بدر الدين درغوم

عبد الكريم روابح- حمزة رجيمي – رفيقة برباج- نبيلة عمارة-

منصور بوناب سامية نوال على مساندتهم ودعمهم ونصائحهم

إلى طالبات وطلاب فوج إدارة مالية دفعة 2018

إلى كل أفراد عائلة سليماني وحملاوي

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد

الطالبة كميلة سليماني

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الترقيم	العنوان	الصفحة
	شكر وتقدير	
	الإهداء	
	فهرس المحتويات	I-III
	فهرس الجداول	IV
	فهرس الأشكال	V
	مقدمة عامة	أ– هـ
الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية		
	تمهيد	1
1.1	**ماهية البنوك التجارية ووظائفها**	2
1.1.1	ماهية البنوك التجارية	2
1.1.1.1	نشأة البنوك التجارية	2
2.1.1.1	تعريف البنوك التجارية	3
3.1.1.1	خصائص ومميزات البنوك التجارية	4
2.1.1	وظائف البنوك التجارية	6
1.2.1.1	الوظائف التقليدية (الكلاسيكية)	6
2.2.1.1	الوظائف الحديثة	9
2.1	**النظريات المفسرة لعمل البنوك التجارية**	12
1.2.1	نظرية القروض التجارية	12
2.2.1	نظرية التبديل	13
3.2.1	نظرية الدخل المتوقع	14
4.2.1	نظرية إدارة الخصوم	15
5.2.1	نظرية إدارة الأصول والخصوم معا	15
6.2.1	نظرية إبرام القروض ثم توزيعها	16
3.1	**أهمية ودور البنوك التجارية في عملية التنمية**	17
1.3.1	أهمية البنوك التجارية في عملية التنمية	17

2.3.1	دور البنوك التجارية في عملية التنمية	18
4.1	**البنوك التجارية في الجزائر**	20
1.4.1	نشأة البنوك التجارية في الجزائر	20
2.4.1	وظائف البنوك التجارية في الجزائر ودورها في عملية التنمية	27
3.4.1	أنواع البنوك التجارية في الجزائر	29
	خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: التأصيل النظري للمشروعات الصغيرة		
	تمهيد	33
1.2	**ماهية المشروعات الصغيرة**	34
1.1.2	تعريف المشروعات الصغيرة	34
2.1.2	خصائص المشروعات الصغيرة	39
2.2	**أهمية ودور المشروعات الصغيرة في عملية التنمية**	42
1.2.2	أهمية المشروعات الصغيرة في عملية التنمية	42
2.2.2	دور المشروعات الصغيرة في عملية التنمية	44
3.2	**المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وطرق مجابهتها**	46
1.3.2	معوقات المشروعات الصغيرة	46
2.3.2	طرق مجابهة الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة	50
4.2	**المشروعات الصغيرة في الجزائر**	53
1.4.2	نشأة وتطور المشروعات الصغيرة في الجزائر	53
2.4.2	واقع المشروعات الصغيرة في الجزائر	57
3.4.2	معيقات تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في الجزائر	59
	خلاصة الفصل	63
الفصل الثالث: دور البنوك التجارية في بعث المشروعات الصغيرة		
	تمهيد	64
1.3	**تقديم البنوك التجارية العمومية بولاية قالمة**	65
1.1.3	تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	65
2.1.3	تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA)	66
3.1.3	تقديم بنك التنمية المحلية (BDL)	67

4.1.3	تقديم القرض الشعبي الجزائري (CPA)	68
5.1.3	تقديم البنك الخارجي الجزائري (BEA)	68
2.3	**مساهمة البنوك التجارية في بعث المشروعات الصغيرة في الجزائر**	70
1.2.3	المشاريع المنشأة	70
2.2.3	تمويل المشروعات الصغيرة	72
3.2.3	مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشروعات حسب قطاع النشاط	74
3.3	**الدور التنموي للبنوك التجارية**	76
1.3.3	مساهمة البنوك التجارية في توفير مناصب الشغل والحد من البطالة	76
2.3.3	مساهمة البنوك التجارية في ترقية المشاريع النسوية	78
3.3.3	مساهمة البنوك التجارية في التنمية المحلية حسب البلديات	80
4.3.3	مساهمة البنوك التجارية في تمويل مشاريع خريجي الجامعات ومراكز التكوين	82
	خلاصة الفصل	85
	الخاتمة العامة	88
	قائمة المراجع	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الترقيم	العنوان	الصفحة
(1-1)	قائمة البنوك العمومية في الجزائر	30
(2-1)	قائمة البنوك الخاصة والمختلطة في الجزائر	31
(1-2)	معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول	38
(2-2)	معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2001	55
(3-2)	معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد التعديل	56
(4-2)	تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015-2016)	57
(5-2)	تعداد المشروعات حسب معيار العمالة لسنة 2015	58
(6-2)	تعداد المشروعات حسب معيار العمالة لسنة 2016	58
(7-2)	تطور المشروعات حسب معيار العمالة خلال الفترة (2015-2016)	59
(1-3)	المشروعات الصغيرة المنشأة والممولة خلال الفترة (2006-2016)	70
(2-3)	حجم المبالغ المرصودة لتمويل المشروعات خلال الفترة (2006-2016)	72
(3-3)	عدد المشروعات الممولة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2006-2016)	75
(4-3)	عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2006-2016)	76
(5-3)	المشروعات الممولة لفائدة المرأة خلال الفترة (2006-2016)	78
(6-3)	المشروعات الممولة حسب البلديات خلال الفترة (2006-2016)	80
(7-3)	المشروعات الممولة حسب مستوى التأهيل خلال الفترة (2006-2016)	83

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الترقيم	العنوان	الصفحة
(1-1)	النشاط الشامل للبنك التجاري	16
(1-3)	تمثيل عدد المشاريع المنشأة خلال الفترة (2006-2016)	71
(2-3)	تمثيل المبالغ المرصودة لتمويل المشروعات خلال الفترة (2006-2016)	73
(3-3)	تمثيل التمويل حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2006-2016)	75
(4-3)	تمثيل مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2006-2016)	77
(5-3)	تمثيل المشاريع الممولة لفائدة المرأة خلال الفترة (2006-2016)	79
(6-3)	تمثيل المشاريع الممولة حسب البلديات خلال الفترة (2006-2016)	81
(7-3)	تمثيل المشاريع الممولة حسب مستوى التأهيل خلال الفترة (2006-2016)	84

المقدمة العامة

تمهيد

كما هو معلوم، إتجه إهتمام العالم الإقتصادي نهاية القرن العشرين نحو دعم المشروعات الصغيرة (Small Project) وتوسيع قاعدتها وجعلها تتكامل مع مختلف القطاعات الأخرى، بهدف الحصول على مزيج تنموي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق التنمية بشطريها الاقتصادي والاجتماعي

فالتوجه الاقتصادي الذي تبنته غالبية دول العالم المتقدمة منها والنامية للنهوض باقتصادياتها، يعتمد على المشروعات الصغيرة وذلك لدورها المحوري في الإنتاج، التشغيل وإدرار الدخل، كما أنها تشكل مجالا خصبا للابتكار وتطوير المهارات الإدارية، الفنية والإنتاجية، وبالتالي تدعيم الدخل الوطني علاوة على دورها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني من جهة، وتوفير فرص العمل بين جمهور الشباب خاصة حاملي الشهادات التعليمية المختلفة وتمكينهم من إقامة مشروعاتهم الخاصة وبالتالي الحد من ارتفاع معدلات البطالة والحفاظ على التوازن بين مختلف شرائح المجتمع من جهة ثانية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، تيقنت بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجع من المشروعات الصغيرة، كونها لا تتطلب رأس مال كبير مقارنة بالصناعات الكبيرة تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة. ورغم الجهود المبذولة لدعم وتنمية هذه المشروعات، إلا أن التحدي الذي يواجهها هو الحصول على الدعم اللازم من أجل تحويلها من أفكار على ورق إلى مشروعات قائمة بذاتها، وهنا يتجسد الدور الحقيقي لمختلف الهيئات المالية ومن بينها البنوك التجارية، التي تعتبر شريان الحياة المصرفية، والعصب الرئيس الذي تستند عليه المشروعات الصغيرة للنهوض والتقدم.

وفي هذا الصدد، سعت الجزائر جاهدة منذ استقلالها، لتطوير وتكييف جهازها المصرفي وبخاصة البنوك التجارية لجعلها مواكبة للتحولات الاقتصادية المتسارعة والسياسة النقدية الدولية، من خلال إصلاحات وتشريعات عديدة محاولة بذلك تجديد وإنعاش الهيكلة المصرفية، وتغيير النظرة السلبية للبنوك التجارية من مجرد مؤسسات إيداع للأموال إلى بنوك متطورة وشاملة حتى تتمكن من تنفيذ سياسات تمويلية إستراتيجية وتستطيع بذلك تمويل المشاريع الاستثمارية والمساهمة في تحقيق عملية التنمية، هذا ما يجعلها وبلا ريب الدعامة الأساسية لإنشاء وتجسيد المشروعات المختلفة خاصة الصغيرة منها، من خلال ما توفره لها من قروض وتسهيلات ضرورية.

1. مشكلة الدراسة

تلعب البنوك التجارية بصفة عامة دور المحرك الرئيس لإنشاء وبعث المشروعات الصغيرة، من خلال تقديم القروض وتوفير الموارد المالية اللازمة، إضافة إلى تقديم الدراسات والاستشارات اللازمة لأصحاب هذه المشروعات حتى يتمكنوا من إقامتها وتجسيدها على أرض الواقع. ورغم هذا كله، لازالت هذه المشروعات تعاني من مشاكل تمويلية وتحديات خاصة في الدول النامية. والجزائر كغيرها من هذه الدول، تسعى جاهدة لإزالة هذا العائق من خلال تطوير وتنويع دور البنوك التجارية.

من هذا المنطلق، يمكن طرح مشكلة الدراسة و حوصلتها في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف يمكن للبنوك التجارية أن تكون أداة داعمة وفعالة في إنشاء المشروعات الصغيرة في الجزائر، وما مدى انعكاساتها على التنمية الوطنية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم البنوك التجارية في إنشاء المشروعات الصغيرة؟
- إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة؟
- ما علاقة البنوك التجارية بخلق مناصب العمل والحد من مشكلة البطالة؟
- كيف يمكن للبنوك التجارية أن تأثر إيجابيا في ترقية المشاريع النسوية؟

2. فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية، يمكننا طرح الفرضية الرئيسية التالية:

البنوك التجارية هي الدعامة الأساسية لإنشاء المشروعات الصغيرة وبذلك تحقق عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا يمكننا وضع الفرضيات الجزئية التالية:

- تلعب البنوك التجارية دورا فعالا وأساسيا في إنشاء المشروعات الصغيرة ودعمها واستمرارها.
- تعتبر البنوك التجارية العصب الرئيس والملجأ الأول في تمويل المشروعات الصغيرة.
- توفر البنوك التجارية مجالا خصبا لتجسيد الأفكار، الإبداع والابتكار، وبالتالي خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة وبذلك تحقيق تنمية اجتماعية.
- تساهم البنوك التجارية بشكل إيجابي في خلق روح الإبداع والتميز لدى المرأة، وجعلها تؤدي دورا بارزا في عملية التنمية من خلال إقامة مشاريع نسوية خلاقة.

3. أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وتطبيقية، حيث تكمن الأهمية العلمية في إبراز دور البنوك التجارية وتطورها التاريخي، فضلا عن التعرض لمختلف التعاريف الخاصة بها، وكذا التعرج على خصائصها ومميزاتها. كما تناولنا بالشرح والتحليل الوظائف التي تؤديها البنوك التجارية مبرزين بذلك الأهمية والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في عملية التنمية بشقيها الإقتصادي والإجتماعي.

أما بخصوص المشروعات الصغيرة، فقد تم إعطاء تعريفات مختلفة لبعض الهيئات والدول مبرزين السمات التي تميزها عن باقي المشروعات الأخرى، مع ذكر جملة المعيقات التي تواجهها وطرق مجابهتها، وتلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في الحد من هذه المعيقات وأهمها مشكل التمويل.

أما الأهمية التطبيقية، فتتمثل في دراسة حالة البنوك التجارية العمومية على مستوى ولاية قالمة، من خلال جمع، تبويب وتحليل الإحصائيات والبيانات المتحصل عليها من هذه البنوك، وذلك لمعرفة مدى مساهمتها في إنشاء وبعث المشروعات الصغيرة وتحقيق تنمية مستدامة.

4. أسباب إختيار الموضوع

إن أهم الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع هي:

- حداثة الموضوع والميل الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع، ومحاولة إبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة من خلال الدعم التي تتلقاه من البنوك التجارية.
- طبيعة التخصص العلمي الذي ندرسه وصلته بموضوع الدراسة.
- نقص الدراسات والأبحاث في مجال المشروعات الصغيرة في الجامعات الجزائرية.
- محاولة تسليط الضوء على البنوك التجارية وعلاقتها بالمشروعات الصغيرة، مما قد يساعد المقبلين على إنشاء مشاريعهم الخاصة وتوجيههم بصورة صحيحة.
- معرفة مدى دعم وتشجيع البنوك التجارية العمومية بولاية قالمة للمشروعات الصغيرة من خلال تقديمها للموارد المالية اللازمة وبذلك إزاحة عائق التمويل من أمام هذه المشروعات.

5. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف معينة من وجهة نظرنا تعتبر هامة، نذكر منها:

- تقديم إطار مفاهيمي للبنوك التجارية والمشروعات الصغيرة.
- إبراز الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في إنشاء المشروعات الصغيرة.

- تحديد أبعاد البنوك التجارية في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دعمها للمشروعات الصغيرة بالموارد المالية اللازمة ومساعدتها على الاستمرار.
- التعرف على دور البنوك التجارية العمومية بولاية قالمة ودورها ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية.

6. منهجية وحدود الدراسة

حتى نتمكن من إحاطة الموضوع محل الدراسة من كافة جوانبه النظرية والتطبيقية، كان لابد من اعتماد مناهج وأساليب بحث متعددة– وهذا ما تطلبته طبيعة الموضوع– والمتمثلة في المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث استعملنا المنهج التاريخي في سرد أهم المحطات التاريخية التي مرت بها البنوك التجارية والمشروعات الصغيرة للإلمام بالجانب النظري، أما المنهج الوصفي التحليلي فأخذ قسطا كبيرا من الدراسة سواء بالنسبة للجانب النظري لتشخيص ووصف ظاهرة البحث من خلال إبراز ماهية البنوك التجارية والمشروعات الصغيرة وإدراك العلاقة بينهما، وكذلك الجانب التطبيقي من خلال جمع البيانات، وصفها وتحليلها، حيث حددت فترة الدراسة بعشر سنوات من 2006 إلى 2016 ، إضافة إلى هذا، إعتمدنا على دراسة الحالة حيث أخذنا عينة البنوك التجارية العمومية بولاية قالمة محاولة منا لإسقاط الجانب النظري عليها.

7. أدوات الدراسة

بالنسبة لأدوات الدراسة المستعملة في هذا البحث، تمت الاستعانة بـ:

- **بالنسبة للجانب النظري:** مجموعة من المراجع باللغة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة بصورة شاملة أو جزئية، إضافة إلى الملتقيات، المجلات العلمية، المقالات المنشورة والمواقع الإليكترونية ذات الصلة بالموضوع.
- **بالنسبة للجانب التطبيقي:** تم الاعتماد على المعطيات والبيانات المتحصل عليها من البنوك التجارية، من خلال الزيارات الميدانية للبنوك العمومية على مستوى ولاية قالمة.

8. هيكل الدراسة

تمت هيكلة هذا البحث وفق ما يتناسب مع موضوعه، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول متسلسلة، مترابطة ومرتبة ترتيبا منطقيا مما يجعها متكاملة شكلا ومضمونا كالآتي:

الفصل الأول: تضمن أساسيات حول البنوك التجارية، حيث تعرض لماهيتها، وظائفها، خصائصها وتحولها إلى بنوك شاملة تلعب دورا هاما في بناء الإقتصاد الوطني من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، كما تضمن أيضا البنوك التجارية الجزائرية بالتفصيل.

الفصل الثاني: وقد جاء تحت عنوان التأصيل النظري للمشروعات الصغيرة، حيث استعرضنا من خلال هذا الفصل تعاريف متعددة للمشروعات الصغيرة من قبل هيئات ودول مختلفة، إلى جانب السمات التي تميزها عن غيرها من المشاريع الأخرى والمعوقات التي تواجهها محاولين أيضا إعطاء حلول ومقترحات، لنختم فصلنا بالمشروعات الصغيرة في الجزائر.

الفصل الثالث: دور البنوك التجارية في بعث وإنشاء المشروعات الصغيرة في الجزائر، حيث تم القيام بدراسة حالة البنوك التجارية العمومية على مستوى ولاية قالمة، من أجل إسقاط الجوانب النظرية المختلفة وذلك من خلال تحليل البيانات والمعطيات، وإبراز الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في إنشاء ودعم وبعث المشروعات الصغيرة، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

9. صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتني خلال إعداد هذا العمل المتواضع، ما يمكن ايجازه باختصار في العناصر التالية:

- صعوبة الحصول على المعلومات.
- ضآلة المعلومات المتوفرة وتناقضها في بعض الحالات.
- عدم تفاعل البنوك مع الطلبة وإحجامها في العديد من الحالات عن تقديم المعلومة بحجة أنها سرية وخاصة.

لذا نؤكد على ضرورة التواصل والتفاعل بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، ومن ثم ضرورة تفتح كل منهما على الأخر.

الفصل الأول

أساسيات حول البنوك التجارية

- تمهيد الفصل

1.1. ماهية البنوك التجارية ووظائفها

2.1. النظريات المفسرة لعمل البنوك التجارية

3.1. أهمية ودور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية

4.1. البنوك التجارية في الجزائر

- خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات مؤسسات الإيداع المالية، وركيزة من ركائز النظام المصرفي لأي دولة، فهي الأقدم من حيث النشأة والأكثر من حيث الانتشار.

وحتى تتمكن هذه البنوك من لعب دورها كمحرك رئيسي لنشاط الاقتصادي الوطني، كان من الضروري لها تطوير وتوجيه إستراتيجياتها نحو تحقيق أهدافها الداخلية من جهة، ومواكبة العولمة المالية والاقتصادية من جهة ثانية.

والجزائر كغيرها من دول العالم، تسعى جاهدة من أجل تطوير وتكييف جهازها المصرفي بما في ذلك البنوك التجارية، بما يتماشى والتطورات والتحولات الاقتصادية المتسارعة.

وبالتالي، يكون من الملائم في هذا الفصل، معالجة العناصر أو المباحث التالية:

- ماهية البنوك التجارية ووظائفها
- النظريات المفسرة لعمل البنوك التجارية
- أهمية ودور البنوك التجارية في التنمية
- البنوك التجارية في الجزائر

1.1. ماهية البنوك التجارية ووظائفها

تعتبر البنوك التجارية نوع من المؤسسات المالية، التي يرتكز نشاطها في جمع الودائع من الأفراد والمؤسسات ومنح القروض لأصحاب الاحتياجات المالية، كما تتميز بخصائص تجعلها تؤدي وظائفها لتكون بذلك أهم الوسطاء الماليين على مستوى السوق النقدي والمالي.

1.1.1. ماهية البنوك التجارية

1.1.1.1. نشأة البنوك التجارية

يشير التطور التاريخي للبنوك التجارية، إلى أن الأفراد في الماضي كانوا إذا أرادوا السفر ولديهم فائض في العملات المعدنية، قاموا بإيداعها لدى أشخاص ليحفظوها لهم في غيابهم مقابل أجرة محددة (وقد تم فيما بعد تسمية هؤلاء بالصيارفة)، الذين كانوا يصدرون شهادات إيداع تحولت فيما بعد إلى صكوك مزخرفة لإثبات حقوق المودعين مقابل عمولة لقاء الاحتفاظ بهذه الأموال، وبذلك تكون البنوك التجارية قد ورثت عن هؤلاء الصيارفة أول وظيفة لها وهي قبول الودائع[1].

ثم بدأت هذه الشهادات تلقى قبولا عاما وأصبحت تحظى بثقة كبيرة، فأخذت تنتقل بين أيدي الناس تدريجيا وأصبحوا يتداولونها فيما بينهم عوضا عن النقود الحقيقية، وبالتالي تنتقل ملكية الأموال المودعة إلى صاحب شهادة الإيداع، ومن هنا جاءت فكرة استخدام الشيكات للسحب على الودائع والتي تمثل الوظيفة الثانية للبنوك التجارية[2].

ومع مرور الوقت، لاحظ هؤلاء الصيارفة أن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحبها دفعة واحدة بل حسب احتياجاتهم، وبالتالي تجمعت لديهم الكثير من الودائع على شكل أموال مجمدة، ومن هنا تفطنوا إلى فكرة ذكية وهي تقديمها لأناس آخرين مقابل حصولهم على نسبة معينة (فائدة)، حيث أن نسبة الفائدة على الودائع (النسبة التي يحصل عليها صاحب المال الأصلي) ونسبة القروض (نسبة الزيادة التي يجب أن يدفعها من يريد الاقتراض من الصراف) غير متساويتين، فالنسبة على القروض أعلى من النسبة على الودائع، وبالتالي تكون أرباح الصراف عبارة عن الفرق بين النسبتين، ومن هنا نستخلص الوظيفة الثالثة للبنوك التجارية وهي تقديم قروض مقابل سعر فائدة[3].

---

[1]- زياد رمضان، محفوظ جودة، **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2000، ص:11

[2]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص: 93

[3]- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات وتطبيقات**، جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص:06

ومع تزايد حجم المعاملات التجارية، وازدهار التجارة في كامل دول العالم خاصة إيطاليا، تم تحويل هذه المصارف البدائية إلى مؤسسات يتم التعامل من خلالها بعمليات الإيداع والإقراض، حيث ظهر أول بنك وهو بنك البندقية سنة 1157م، بعدها ظهر مصرف الودائع في برشلونة سنة 1401م، ثم بنك زيالتو بالبندقية سنة 1587م، تلاه بعدها بنك أمستردام سنة 1609م، ثم بنك هامبورغ بألمانيا سنة 1619م، وبعد مدة ظهر بنك إنجلترا سنة 1694م، وفي الأخير بنك فرنسا سنة 1800م.

ومع تطور الصناعة وانتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا، زادت الحاجة إلى مؤسسات مالية كبيرة قادرة على مجاراة هذا التطور وتمويل مختلف القطاعات والنشاطات، ومن هنا بدأت البنوك التجارية تنتشر في مختلف بلدان العالم إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حاليا.

2.1.1.1. تعريف البنوك التجارية

تعددت تعاريف البنوك التجارية حسب تغير وتطور نشاطاتها، فنجد منها:

– البنوك التجارية هي "نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال"[4].

– البنك التجاري هو "منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور، منشآت الأعمال والدولة لغرض توظيفها أو إقراضها لآخرين وفق أسس وتقنيات معينة"[5].

– "البنوك التجارية "هي التي تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيآت بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الداخلية والخارجية "[6].

–"البنوك التجارية هي وسيط بين العرض والطلب على الموارد المالية، ويمكنها الحصول على وفورات من الأفراد والشركات (في الودائع ، الودائع لأجل،...)، ومنح القروض والإئتمانات"[7].

– "البنوك التجارية هي مؤسسات مالية مستقبلة للودائع تحت الطلب ولأجل، مختصة في تقديم القروض لأجل قصير عن طريق الخصم والتسبيقات على الحساب الجاري والتسبيقات بضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود وذلك عن طريق القروض التي تمنحها"[8].

---

[4]– منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية: مدخل إتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة 2002، ص: 05

[5]– عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص: 06

[6]– محمد السيد سرايا، **البنوك التجارية شركات التأمين**، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2008، ص: 15

[7] - https://fr.wikipedia.org/wiki/Banque PC le 02/01/2018, 00:00

– "البنك التجاري هو مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية، وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي، والمتمثل في قبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه"[9].

من خلال التعاريف السابقة، بالإمكان الخروج بتعريف شامل للبنوك التجارية على النحو التالي:

– البنوك التجارية هي أهم مجموعة من بين مجموع الوسطاء الماليين، والتي نقصد بها تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية، تجارية ومالية.

3.1.1.1. خصائص ومميزات البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك وأكثرها نشاطا، حيث ترتبط بها أوسع العمليات المصرفية، إذ أن معظم الودائع تتركز لديها كما أن معظم القروض تمنح من خلالها، وتؤدى معظم الخدمات عن طريقها، وهذا ما جعلها تنفرد بخصائص ومميزات تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال تتمثل في:

أ. **تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تأثر فيه:** "يمارس البنك المركزي رقابة على البنوك التجارية من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي. ولا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على البنوك التجارية، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل بنك تجاري بالقواعد المالية والقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية"[10].

ب. **تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد:** "تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية إلا أن تعددها لا يمكنه التغطية عن ملاحظة الاتجاه العام نحو التمركز وتحقيق نوع من التكتل بين البنوك التجارية المختلفة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة. وهذا من شأنه خلق وحدات مصرفية

---

[8]-Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini,Lexique D'économie,5eme édition ,Dalloz Paris ,La France,1995,pp:60-61

[9]- طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص: 153

[10]- سلمان بودياب، **إقتصاديات النقود والبنوك (دراسة في النقود والبنوك)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996، ص: 114

ضخمة قادرة على التمويل الواسع لهذه الاقتصاديات، غير أن هذا التمركز لم يصل بعد إلى مرحلة تكوين بنك تجاري واحد في اقتصاد ما،لأن هذا التصور من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية"[11].

ج. **تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية:** "تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي"[12].

د. **تسعى البنوك التجارية إلى الربح:** "تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا"[13].

بالإضافة إلى الخصائص السابقة، هناك خصائص أخرى، يمكن حوصلتها فيما يلي:

- ✓ هي مؤسسات غير متخصصة، بمعنى أن نشاطها لا يقتصر على فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي.
- ✓ هي أكثر أنواع البنوك إنتشارا، حيث تشكل الجزء الأكبر من مؤسسات الجهاز المصرفي من حيث العدد والحجم.
- ✓ تقبل الودائع الجارية (تحت الطلب)، والتي يتم السحب عليها باستخدام الشيكات بأي قدر كان، وفي أي وقت كان بحدود مبلغ الوديعة، لذلك تتعامل معها جميع فئات المجتمع، أفراد، منشآت، مؤسسات صغيرة، متوسطة وكبيرة الحجم، سواء أكانت حكومية أو خاصة.
- ✓ تساهم في تجميع المدخرات في المجتمع مهما كانت صغيرة أو كبيرة، حيث تلبي رغبات الفئات كافة من حيث أهداف الادخار سواء أكانت من أجل تسهيل المعاملات فتقبل الودائع الجارية، أو التوفير

---

[11]- https://www.facebook.com/AlwalidAuditors/posts/702721203211047 PC le 03/01/2018, 22:30
مكتب الوليد للمراجعة والإستشارات المالية، **خصائص البنوك التجارية**

[12]- سلمان بودياب، مرجع سابق، ص: 115

[13]- نفسه، ص: 115

لأغراض معينة فتقبل ودائع التوفير، أو لغايات الحصول على دخل ثابت على المدخرات فتقبل الودائع لأجل.

- ✓ تساهم بشكل كبير في عملية خلق النقود، نتيجة قيامها بمنح الائتمان، أي إعادة إقراض جزء من الودائع ضمن شروط معينة.
- ✓ تتميز بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، أي أنها تساهم بشكل كبير في عملية خلق النقود نتيجة منح الائتمان عن طريق إعادة إقراض جزء من الودائع لديها ضمن شروط معينة[14].
- ✓ يمثل رأس المال لديها نسبة بسيطة من إجمالي موارد البنك.
- ✓ تمنح القروض قصيرة الأجل، لغايات التجارة أو الاستعمال الشخصي، إلا أن معظم القروض التي تمنحها قروضاً تجارية[15].

2.1.1. وظائف البنوك التجارية

" تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية وغير النقدية، كما تقدم العديد من الخدمات لعملائها بعد أن كانت خدماتها تقتصر على قبول الودائع ومنح القروض"[16]، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة.

1.2.1.1. الوظائف التقليدية الكلاسيكية

تتمثل الوظائف التقليدية للبنوك التجارية في قبول الودائع بمختلف أنواعها وتقديم القروض (منح الائتمان)، حيث تلعب دور الوسيط بين أصحاب الأموال الفائضة، فتقوم بتجميعها وبين المحتاجين لهذه الأموال فتقدمها لهم بهدف توظيفها، فيكون من جهة مدينا بقيمتها ومن جهة أخرى دائنا بها.

أولا: وظيفة قبول الودائع: تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات، بتلقي مدخرات الأفراد في صورة ودائع تحتفظ بها، وهناك عدة أنواع من الودائع منها: ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، ودائع بإخطار مسبق.

---

[14]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص:34

[15] - http://mqaal.com PC le 03/01/2018, 00:30

إلياس جلادي، **ماهي وظائف البنك المركزي والبنك التجاري وماهو الفرق بينهما؟**

[16]- محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2013، ص:84

أ. **الودائع تحت الطّلب (Dépôts à vue) :** وتسمى أيضا الودائع الجارية، وهي تلك الودائع النّقدية التي يمكن للعميل السحب منها في أي وقت يشاء، وبمجرّد إبداء رغبته في ذلك دون إشعار مسبق ودون انتظار حلول أجل معيّن، بواسطة الشيكات أو إيصالات السحب أو طلبات التحويل، ويكون القصد منها تمكين العميل من الاستفادة من خدمات الخزينة (Services de caisse).

ب. **الودائع لأجل (Dépôts à terme)** :هي تلك الودائع التي لا يحق للعميل المودع طلب ردّها إلاّ بعد مدّة معينة من الإيداع. وهي بذلك تحقق للمصرف أكبر قدر من الاطمئنان في عملياته الائتمانية وسيولة قصيرة الأجل، فهي تجمع بين خاصيتي التوظيف والسيولة، ومن ثمّ يمنح عنها المصرف للعميل المودع فائدة تتناسب والأجل المحدّد. والقاعدة فيما يخصّ هذا النّوع من الودائع هي عدم أحقيّة العميل في استردادها قبل حلول الأجل المتفق عليه[17].

ج. **الودائع بشرط الإخطار المسبق (Dépôts à préavis)** : هي ودائع نقدية غير محدّدة المدّة حيث لا يحدّد العميل عند الإيداع، موعدا لسحبها أو استردادها، وله أن يضيف إليها مبالغ أخرى وقتما شاء ، غير أنّ هذا العميل يلتزم بضرورة إخطار المصرف برغبته في سحبها قبل الموعد الذي يريده بمدة معيّنة محددا له المبلغ المراد سحبه وتاريخ السّحب وعند حلول هذا التاريخ، يحوّل المبلغ المطلوب سحبه إلى حساب تحت الطلب. ويتيح هذا النوع من الودائع للبنك حريّة نسبيّة في توظيفها واستثمارها في نشاطه، إذا ما قورنت بالودائع تحت الطلب، ولكنها لا تصل إلى درجة الحرية التي يتمتع بها المصرف في توظيف الودائع النّقدية لأجل وتمنح المصارف عن هذا النّوع من الودائع فائدة لأصحابها تزيد نسبتها كلما طالت المدّة اللاحقة على تاريخ الإخطار، ولكنها لا تصل إلى معدّل فائدة الوديعة النّقدية لأجل[18].

ثانيا: وظيفة تقديم القروض (منح الائتمان): "يقصد بالائتمان الثقة التي تتمثل في قيام البنك بإقراض عميل أو بكفالته في دين عليه للغير، ولقد انتهجت البنوك التجارية لمدة طويلة سياسة الإقراض قصير الأجل، غير أن النمو الاقتصادي واتساع حركة النشاط الذي تمارسه في مختلف دول العالم، أدى إلى

[17]- طاهر فاضل البياتي، م روحي سماره، مرجع سبق ذكره، ص:157

[18]- http://9alam.com **PC le 04/01/2018, 21:30**

تحريرها من أسلوبها القديم وإتباع سياسة الإقراض متوسط وطويل الأجل إلى جانب الإقراض قصير الأجل"[19].

"وتعني هذه الوظيفة، تقديم البنك التجاري مبالغا نقدية سواء ورقية أم كتابية إلى الأفراد ورجال الأعمال والمشروعات على اختلاف أنواعها لآجال مختلفة، وذلك لتمكينهم من مباشرة أو مواصلة نشاطهم، على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، هي وما تحمل من فوائد"[20].

ولقد تفطنت البنوك التجارية إلى هذه الوظيفة نتيجة لوجود نسبة معينة من ودائعها الجارية غير مستخدمة، أي لا يقوم أصحابها بسحبها خلال العام، فقامت باستغلال هذه النسبة في الإقراض ومنح الائتمان للغير الذي يقوم باستخدامها كنقود للوفاء بالتزامات مالية. ويجب أن يراعي البنك في تشغيل موارده على شكل قروض مبدأ التوفيق بين سيولته وربحيته وأمانه. أي أن البنوك التجارية تقوم بمنح الائتمان مع ضرورة توفير الحماية لأموال المودعين. وتعتبر هذه الوظيفة من أخطر وظائفها لأن الأموال التي تقرضها ليست ملكا لها[21].

وهناك بعض المعايير التي ينظر إليها البنك لتحديد إمكانية منح العميل الائتمان أم لا وهي:

- **الشخصية (CHARACTER):** وهذا أهم معيار ينظر إليه البنك وهو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها البنك لمنح الائتمان من عدمه حيث يرتبط هذا العامل بسمعة العميل وشخصيته ورغبته في تسديد القرض وصدقه في الغاية من الحصول عليه.

- **المقدرة والتدفقات النقدية (CAPACITY AND CASHFLOW):** وتعني قدرة العميل (أي النشاط الاقتصادي الذي يعمل به) على خلق تدفقات نقدية قادرة على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين.

- **رأس المال (CAPITAL):** وهو من العناصر الأساسية التي تقلل بدورها من مخاطر الائتمان، وتشير إلى مدى مشاركة العميل في النشاط الاقتصادي الذي يعمل به، فكلما زادت مشاركته في هذا النشاط كلما قلل من مخاطره، لاهتمام العميل الكبير بإنجاح المشروع.

– الضمانات (COLLATERAL): وتعني الضمانات المقترحة مقابل الائتمان المطلوب، فكلما زادت المخاطر في النشاط الاقتصادي كلما زادت الضمانات المطلوبة والتي قد تشتمل على الكفالات الشخصية

---

[19]- محمد توفيق سعودي، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري (دور البنك كأمين إستثمار)**، دار الأمين للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى،2002، ص: 39

[20]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سبق ذكره، ص:97

[21]- محمد توفيق سعودي، مرجع سابق، ص: 40

للشركاء بالشركة، المرهونات العقارية والسيارات، التأمينات النقدية، الاعتمادات الواردة، الكفالات البنكية. وقد يشمل ذلك أيضاً مصدر ثاني للسداد مثل الراتب.

- **الظروف العامة والخاصة (CONDITIONS):** وتعني الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل (أي النشاط الاقتصادي الذي يعمل به) مثل الظروف الاقتصادية السائدة في البلد، ظروف القطاع الاقتصادي الذي يعمل به العميل، الأطر التشريعية والقانونية السائدة في البلد[22].

وعند قيام البنك بدراسة هذه المعايير مجتمعة، فإنه يصبح قادرا على الوصول إلى قرار نهائي بمنح الائتمان من عدمه، ويكون هذا القرار في الغالب أقرب إلى الصحة، وتظهر هنا الحاجة الملحة لتوفير العميل كافة البيانات والمعلومات، التي من شأنها مساعدة البنك على اتخاذ القرار الصائب والذي يضمن بدوره خلق علاقة إيجابية ومستمرة بين العميل والبنك.

2.2.1.1. الوظائف الحديثة

لقد تغيرت نظرة البنك التجاري إلى نفسه من مجرد وعاء لتجميع الأموال وإقراضها، إلى مؤسسة تسعى إلى الاستمرار والنمو، وذلك عن طريق إغراء المتعاملين بشتى الطرق والوسائل أهمها تأدية خدمات نافعة للمجتمع وابتداع أخرى من شأنها تعزيز الثقة واجتذاب متعاملين جدد، فالبنك التجاري يسعى جاهدا إلى رفع رقم أعماله مع ترشيد وضغط أعبائه في آن واحد، كما أن البنوك التجارية اليوم تعتبر أحد دعائم الاقتصاد الوطني من حيث أنها تقوم بتقديم الكفالات لتنفيذ المشاريع الكبيرة[23].

ولتحقيق ذلك، عمد البنك التجاري إلى استحداث وظائف جديدة تقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما تنطوي على إئتمان وأخرى لا، أبرزها:

أ.**تحصيل الشيكات والكمبيالات:** حيث تعمل البنوك التجارية على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو من خلال غرفة المقاصة، "حيث تقوم البنوك بعملية التسوية من خلال تحصيل الشيكات والكمبيالات والأوراق التجارية المختلفة، مقابل حصولها على عمولة التحصيل، والتي تغطي بها نفقاتها الإدارية المختلفة وتحقيق الربح الذي تسعى إليه"[24].

---

[22] - https://www.bayt.com/ar/specialties/q/238235 **PC le 04/01/2018, 22:15**
محمود سمارة، **الإئتمان المصرفي**

[23]- زياد رمضان، محمود جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 16

[24]- طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، مرجع سابق، ص: 159

ب. **تمويل عمليات التجارة الخارجية:** حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

ج. **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:** حيث تقوم البنوك التجارية بتحصيل مستحقات عملائها من الأوراق التجارية المختلفة أو ما تسمى بأدوات الائتمان قصيرة الأجل مثل الكمبيالات، السندات الأذنية، كما تقوم بدفع ديونهم إلى مستحقيها داخل أو خارج البلد، وقد يواجه هؤلاء العملاء أزمة سيولة تضطرهم إلى خصم هذه الأوراق التجارية لدى بنوكهم مقابل عمولة تسمى عمولة الخصم، والتي تتحصل عليها البنوك التجارية مقابل تحملها لهذه الأخطار[25].

د. **التعامل بالعملات الأجنبية:** تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية العاجلة والآجلة بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو وفق التنظيمات والقوانين المعمول بها في مجال سوق الصرف، حيث تقوم البنوك التجارية بتحويل مبالغ محدودة ولأغراض معينة كالدراسة، العلاج،...

هـ. **تقديم الإستشارات ودراسات الجدوى الإقتصادية لحساب الغير:** حيث أصبحت البنوك التجارية الحديثة تشترك في إعداد الدراسات المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، وعلى أساس هذه الدراسات يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل، طريقة السداد وكذا تواريخ السداد. حيث أن الأساليب الحديثة في إدارة البنوك التجارية أصبحت تعتمد في قراراتها باستثمار مواردها وأموالها على طرق دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع قبل إتخاذ قرار تمويلها.

و. **إدارة محافظ الإستثمار:** "تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة تطورات أسعار الأسهم والسندات"[26].

ز. **إصدار البطاقات الإئتمانية:** وهي عبارة عن بطاقات تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الإئتمان الذي يطلبه، وبموجبها يتمتع العميل بالقدرة على شراء بضائع أو مستلزمات من المتاجر بالإضافة إلى بعض الخدمات الأخرى، على أن يقوم هذا العميل بسداد قيمة الشراء أو الخدمة التي حصل عليها إلى البنك خلال أجل معين ودون فوائد.

---

[25]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 24

[26]- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 218

ح. **القيام بعمليات التوريق:** تتمثل عملية التوريق في تحويل الديون إلى أصول مالية غير سائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك عن طريق بيع الدين لمؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية، وتلجأ البنوك التجارية إلى عملية التوريق عند حاجتها إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطها التمويلي أو سداد بعض إلتزاماتها المالية، ومن المعقول أن تبيع ديونها بسعر أقل من القيمة القائمة للدين حتى تخلق حافزا لشرائها وبالتالي إمكانية حصولها على أرباح جراء هذه العملية.

بالإضافة إلى وظائف أخرى نذكر منها[27]:

- ✓ إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية (Trust Department)
- ✓ "تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات وأوراق مالية وأوراق هامة ونقود.
- ✓ إصدار البنك لخطابات ضمان لمصلحة عملائه، يتعهد فيها بسداد مبالغ معينة ملزمين بدفعها إذا لم يقوموا بسدادها، وهنا لا يقدم البنك أموال وإنما يقدم وعد أو كفالة لعميله.
- ✓ إستعمال مدخرات العملاء في شراء أصول ذات سيولة مرتفعة أو إستثمارها، وذلك بواسطة إدارة متخصصة في البنك تعرف بإدارة الإستثمار"[28].
- ✓ إدخار المناسبات.
- ✓ تمويل الإسكان الشخصي.
- ✓ تحصيل فواتير الكهرباء، الهاتف والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- ✓ المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية.
- ✓ تسهيل عملية الاكتتاب العام بالأسهم والسندات.
- ✓ صرف المرتبات والأجور.
- ✓ عمليات تحويل الأموال.

[27]- محمد مصطفى السنهوري، مرجع سبق ذكره، ص ص:84 – 85

[28]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص: 94

"ويضاف إلى الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة للبنوك التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد وظائف أخرى أهمها:

أولا: وظيفة التوزيع: في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي، حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج، والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق البنك، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية، ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير البنوك التجارية تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

ثانيا: وظيفة الإشراف والرقابة: تتولى البنوك التجارية في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة، مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت لها من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها"[29].

2.1. النظريات المفسرة لعمل البنوك التجارية

1.2.1. نظرية القروض التجارية (Théorie des prêts commerciales)

تعد هذه النظرية الأولى التي ظهرت لتفسير سلوك البنوك التجارية، ولقد تأثرت بالمدرسة الأنجلوساكسونية وبأفكار آدم سميث (ADEM SMITH) التي جاء بها في كتابه "ثروة الأمم"، وتولدت هذه النظرية من سعي البنوك التجارية وراء تحقيق أهدافها الرئيسية والمتمثلة في: الربحية، السيولة والأمان. وقد كان للثورة الصناعية أثرها الواضح في بلورة هذه النظرية، حيث زادت الحاجة إلى ضرورة وجود تكامل بين النظام المصرفي والإقتصاد الوطني[30].

أ. فرضياتها

تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- ✓ توفير السيولة مطلب أساسي لضمان تسديد أموال المودعين.
- ✓ تحقيق البنك للأرباح شرط أساسي لمواصلة نشاطه واستمراره مستقبلا.
- ✓ معظم موارد البنك هي ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت.
- ✓ تقتصر البنوك التجارية على الإقراض قصير الأجل.

---

[29]- https://sites.google.com/site/drguendouz/financial_institution PC le **05/01/2018, 20:30**

عبد الكريم أحمد قندوز، وظائف البنوك التجارية

[30]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص: 119

- ✓ الإقتراض طويل الأجل يضاعف من إحتمال تعرض البنك للمخاطر.

ب. الإنتقادات الموجهة لها

- الإقتصار على القروض قصيرة الأجل لا يخدم متطلبات وأهداف التنمية الإقتصادية.
- السيولة لم تعد محصورة في الأوراق التجارية قصيرة الأجل، فالأوراق المالية طويلة الأجل أصبحت لا تختلف عنها إذا ما وجدت الأسواق المالية.
- إقصاء المنتجين والمستثمرين من القروض طويلة الأجل وتجميد أفكارهم فيما يخص الاستثمار.
- سيولة البنوك التجارية مرتبطة بالنظام المصرفي ككل، فهي متوقفة على مدى إستعداد البنك المركزي لأداء مهمة المقرض الأخير[31].

2.2.1. نظرية التبديل (Théorie de l'échange)

تعتبر هذه النظرية إمتداد وتطور لنظرية القروض التجارية، والتي لم تعد تتماشى مع سرعة التطور والتقدم التكنولوجي، والثورة الصناعية التي كانت بحاجة إلى موارد مالية كبيرة وبالتالي سيولة لدى البنوك التجارية. وتعتمد هذه النظرية على توسيع وتنويع العمليات البنكية لدى البنك التجاري من خلال إضافة الإستثمارات المالية لتدعيم محفظة الأوراق المالية وبالتالي المحافظة على جودة السيولة.

أ. **فرضياتها**

تقوم على نفس فرضيات نظرية القروض التجارية مع إضافة فرضيتين هما:

- ✓ مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل، التبديل والقدرة على بيع الأوراق المالية أو إعادة خصم البعض منها لتوفير للمحافظة على السيولة. وهذه المرونة تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك التجاري.
- ✓ القيام بعمليات متنوعة وإستثمارات في السوق المفتوحة يدعم المحفظة المالية للبنك التجاري

حيث أضاف البنك التجاري إلى ميزانيته بندين هما الأوراق المالية لحل مشكل السيولة والقروض المتوسطة الموجهة لشراء آلات الإنتاج وبالتالي المساهمة في التنمية[32].

[31]- بوشيخي بوحوص، **النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مستغانم، مجلة المالية والأسواق، 2016

[32]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص: 119

ب. الانتقادات الموجهة لها

- تشجيع التعامل بالأوراق المالية لا يخدم غرض السيولة، فعندما تكثر عمليات السحب لا يستطيع البنك التجاري بيع ما يمتلكه من أوراق مالية قصيرة الأجل لكون جميع البنوك تعرض ما تمتلكه للبيع.
- الارتباط بين البنوك التجارية والمشاريع الصناعية قد يعرضها إلى أخطار وخسائر غير متوقعة.
- التقليل من عدد الأوراق المالية قصيرة الأجل لدى البنك التجاري لا يكفي لمواجهة المسحوبات غير المتوقعة من الودائع، والطلب غير المتوقع على القروض.

3.2.1. نظرية الدخل المتوقع (Théorie du revenu estimer)

جاءت هذه النظرية بمبدأ مخالف للنظريتين السابقتين، فهي تقتضي باستمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد، لأنها ترى أن القروض قصيرة الأجل لا تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة، ومن هنا ذهبت هذه النظرية إلى تبني العمل بالقروض طويلة الأجل والتعامل مع المستهلكين والمستثمرين على حد سواء. فالمبدأ الأساسي الذي قامت عليه هذه النظرية، هو أن منح الإئتمان أو القرض يتوقف على دراسة البنك التجاري لمدى جدية المشروع ومقدار الدخل المتوقع منه، فإذا كان الدخل المتوقع من هذا النشاط يكفي لتغطية الدين، فسوف تتم الموافقة على منح القرض[33].

– فرضياتها

- البنك التجاري لا يفاضل بين القروض الطويلة والقروض القصيرة، فقد تكون هناك مشاريع طويلة إلا أن نجاحها متوقع بدرجة عالية.
- البنك التجاري لا يقتصر على منح القروض لفئة التجار فقط، بل يمكنه منحها لرجال الأعمال والمستثمرين أصحاب المشاريع خاصة الجديين منهم وأصحاب الأفكار الإبداعية الخلاقة.

ومن خلال هذه النظرية، نلاحظ أن البنك التجاري أضاف إلى ميزانيته بنود جديدة تتمثل في القروض الطويلة والقروض العقارية والاستهلاكية، وكلها ذات دخل متوقع[34].

---

[33]- نبيل مهدي كاظم الجنابي، أمل شاكر كنكون الشيباوي، **دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية**، بحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ص: 06

[34]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، نفسه، ص: 120

4.2.1. نظرية إدارة الخصوم (Théorie de gestion des passifs)

تعد هذه النظرية وليدة الفكر الحديث في إدارة الخصوم، حيث انه على خلاف النظريات الثلاث الأولى التي تعتمد على جانب الأصول في تقديم الائتمان، تضيف هذه النظرية إمكانية حصول البنك التجاري على موارد مالية من مصادر خارجية كإصدار السندات مثلا.

- فرضياتها

- إعتبار جانب الخصوم كمصدر لتوفير السيولة وتدعيم الموارد المالية للبنك التجاري.
- توفر إمكانيات أمام البنك التجاري لحل مشكل السيولة وذلك من خلال الإقتراض من البنوك التجارية الأخرى أو إقتراض الأموال العامة والحكومية أو إصدار شهادات الإيداع والشهادات الإدخارية، وما دام البنك التجاري يتقاضى ثمنا مرتفعا على القروض التي يمنحها يتجاوز ما يدفعه على إقتراضاته، فهو يبقى دائما محققا للأرباح التي يريدها.

وحسب هذه النظرية، توسعت بنود الميزانية وتفصلت خاصة جانب الخصوم، وبالتالي أصبح البنك التجاري قادرا على توسيع الإقراض وبالتالي تحقيق الأرباح، وهنا ظهرت البنوك المتخصصة في جميع القطاعات مثل البنوك الصناعية، البنوك الفلاحية، البنوك العقارية، بنوك التجارة الخارجية[35]،...

5.2.1. نظرية إدارة الأصول والخصوم معا (Théorie de la gestion passif-actif)

هذه النظرية سهلت تحول البنوك التجارية إلى بنوك شاملة من خلال عدم التقيد والتخصص، والاتجاه نحو التوسع في النشاطات والحصول على الأموال من مصادر متعددة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد. فالإدارة المصرفية الحديثة، أصبحت تعتمد على تعزيز البيئة المحيطة بالبنك التجاري وعلاقته مع المتغيرات والمستجدات المختلفة، خاصة من خلال منح الائتمان طويل الأجل لتمويل الاستثمارات والعمل بكفاءة وفعالية من خلال ولوج السوق النقدي والسوق المالي[36].

[35]- أسامة كامل، عبد الغني حامد، نفسه، ص ص: 120- 121
[36]- بوشيخي بوحوص، مرجع سبق ذكره، ص: 34

والشكل التالي يوضح نشاط البنك التجاري الشامل بوصفه (Full-Service Banking)

الشكل رقم (1-1): النشاط الشامل للبنك التجاري

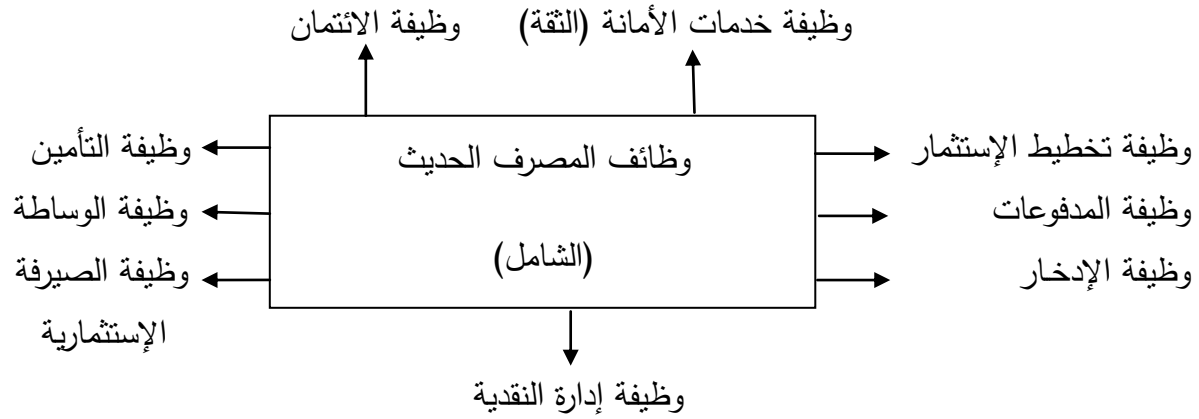

المصدر: بوشيخي بوحوص، **النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، مجلة المالية والأسواق، 2016، ص: 34

- فرضياتها

هي نفس فرضيات نظرية إدارة الخصوم بالإضافة إلى ثلاث فرضيات أخرى :

- منافسة المؤسسات غير المصرفية.
- تلبية حاجات و رغبات الزبائن على أساس المفهوم الحديث للتسويق.
- مسايرة مفهوم العولمة المالية وتطور السوق النقدية والمالية الدولية.

ونلاحظ أن ميزانية البنك التجاري في ظل هذه النظرية تضيف بعض البنود مثل امتلاك البنك لأسهم محتفظ بها كاستثمارات، بطاقات الائتمان،...

6.2.1. نظرية نموذج إبرام القروض ثم توزيعها (Originate –to-distribute)

تعتمد هذه النظرية على تقنية التوريق، والتي تعني إمكانية الحصول على تمويل جديد عن طريق تحويل القروض إلى أوراق مالية في صورة أسهم أو صكوك أو سندات، أي تحويل الديون المستحقة تجاه المدينين إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة.

واتخذت آلية التوريق ثلاثة أشكال هي[37]:

[37]- http://www.memoireonline.com/11/06/268/m-titrisation-france-états-unis-prets PC le 12/05/2018 19 :00 Athmane bouazabia ,**Etude comparative de la technique de titrisation France/Etats Unis**

✓ **الطريقة التقليدية في التوريق (Méthode classique de titrisation)** : والتي ظهرت سنة 1970، حيث يتم توريق القروض العقارية من المقرض الأصلي إلى مستثمرين جدد عن طريق وسيط، حيث يشتري الدين من الدائن الأصلي (البنك التجاري) ثم يقوم بإصدار سندات جديدة تطرح للبيع.

✓ **الطريقة المحسنة للتوريق (Méthode synthétique de titrisation)** : والتي ظهرت سنة 1975 حيث يتم إصدار سندات الرهن العقاري وتتمثل في تحويل القروض (توريقها) إلى مستثمر واحد أو أكثر مع تكوين محفظة لضمان المستحقات المالية وتحمل شركات التامين لمختلف الخسائر والمخاطر.

✓ **الطريقة الحديثة للتوريق (Méthode moderne de titrisation)** : والتي ظهرت سنة 1983 وتتمثل في السندات الرهينة المضمونة، والتي تعتمد على تجميع الديون (القروض العقارية) ثم توريقها إلى عدة شرائح تتفاوت في مدد الاستحقاق.

3.1. أهمية ودور البنوك التجارية في عملية التنمية

1.3.1. أهمية البنوك التجارية في عملية التنمية

ترجع أهمية البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي إلى أنها أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورا هاما في تجسيد الهدف الرئيسي لأي دولة وهو التنمية الشاملة، ويمكننا أن نلمس هذه الأهمية من خلال[38]:

- إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لتنميته و تقدمه، وأي خلل في البنوك التجارية يحدث خللاً في الاقتصاد الوطني ورفاهية الناس، وبالطبع تزداد أهمية هذه البنوك بشكل كبير كلما تطور الاقتصاد في بلد ما.

- تمويل عمليات إقامة المشاريع الاستثمارية المجدية وتوفير القروض اللازمة لتمويل نفقات القطاع الصناعي بوجه عام، حيث يشمل ذلك بداية تمويل الاستثمار في الموجودات الثابتة للمصانع العاملة من بناء وآلات ووسائل نقل وخلافه، إضافة لتمويل شراء المواد الخام وتمويل رأس المال العامل اللازم لعمليات التشغيل.

- قبول الودائع من القطاعين الخاص والعام ومساهمتها المباشرة في شراء الحصص والأسهم في الشركات المحلية، وتصدر قوائم مؤسسي الشركات الصناعية الجديدة والمشاركة في شراء شهادات الإيداع والسندات وإسناد القرض المصدرة محليا.

[38]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص:19

- "تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة"[39].

– تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين، وبذلك تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها، كما تقدم الإستشارات المالية والفنية لعملائها.

- نظرا لتنوع إستثماراتها، فإنها توزع المخاطر مما يمكنها من الدخول في مشاريع ذات المخاطرة العالية والعائد المرتفع.

- وساطة البنوك التجارية تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديمها لأصول شبه نقدية تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

- البنوك التجارية تؤدي دورا أساسيا في التقدم الاقتصادي للأمم، فهي تحفظ الملايين من ودائع الأفراد الشركات، الحكومات، المؤسسات الخاصة والعامة وهيئات الاستثمار، وتقدم تمويلات بالملايين للأفراد والشركات والحكومات، كما تستثمر بالملايين في مشروعات الأعمال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

- تقوم البنوك التجارية بتحقيق التوازن بين الاقتصاد النقدي والعيني، وذلك من خلال قبول مدخرات الأفراد وقيامها بخلق الودائع المشتقة لتقديم السيولة النقدية لمن يحتاجها من خلال توفير القروض والسلفيات.

2.3.1. دور البنوك التجارية في عملية التنمية

أصبحت البنوك التجارية اليوم الدعامة الأساسية لبناء أي إقتصاد قوي، خاصة إذا كان عملها مبني على التخطيط العلمي، الكفاءة، الخبرة والثقة للوصول إلى تنفيذ خطط التنمية والإستثمار.

و تلعب البنوك التجارية دورها الفعال والهام من خلال:

- تأديتها لوظائف وخدمات ضرورية للأفراد، المؤسسات، الحكومات، والتي لا يمكنهم الإستغناء عنها.

- تسهيل عمليات المبادلة بين مختلف أفراد المجتمع من خلال الخدمات التي تقدمها، مع إعطاء مرونة للنشاط الإقتصادي.

- المساهمة في تنفيذ الخطط التنموية التي تضعها الدول، لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية[40].

- تعبئة الإدخار من خلال جذب المواطنين والمتعاملين عن طريق تحفيزات وإمتيازات مبتكرة.

---

[39]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، ص: 20

[40]- الأمين حلموس، **دور إدارة المعرفة التسويقية بإعتماد إستراتيجية العلاقة مع الزبون في تحقيق ميزة تنافسية،** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص: 220

- العمل على تنمية التجارة الدولية من خلال الإنتشار الجغرافي المتفرع للبنوك التجارية، ومختلف شبكاتها التي تسهل التبادل الإقتصادي بين المجتمعات.

- إستثمار الأموال المتجمعة لديها في مشاريع الإقتصاد الوطني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مما يساعد على نموه.

- المساهمة في تشغيل اليد العاملة والتقليل من البطالة، من خلال منح قروض صغيرة وبفوائد بسيطة لأشخاص لديهم الأفكار ولا يملكون الموارد المالية اللازمة لتحقيقها.

- إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم، وذلك من أجل تحديد الحجم الأمثل لتمويل المشروع، بإعتبار أن الفلسفة البنكية الحديثة تعتبر أن مصلحة البنك ومصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مشتركة، فارتفاع كفاءة المشروع تعزز قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، ويكون بذلك البنك قد لعب دورا مزدوجا في تشجيع الإستثمار من جهة والحفاظ على ربحيته وأمانه من جهة أخرى.

- إتاحة أشكال متنوعة من القروض والائتمانات، والتي تتوافق مع الحاجات الاقتصادية المتعددة وتتكيف مع العوامل والمحددات التي تتفاعل معها، وبذلك توفير فرص لجمهور المتعاملين دون تمييز[41].

- توجه البنوك التجارية نحو الشمولية أدى إلى تنويع مصادر التمويل ليشمل مصادرا كانت مستبعدة و تنويع الخدمات لتشمل قطاعات جديدة، وبالتالي المساهمة الفعالة في التنمية على جميع الأصعدة.

- الإندماج والتكتلات الكبرى في رأس المال بين البنوك التجارية، مكنها من مواجهة الأزمات المالية الدورية وغير المتوقعة وبالتالي المساهمة في الإستقرار الإقتصادي والإحتماعي[42].

- تبني البنوك التجارية إستراتيجية التدريب والتكوين المستمرة للعمال والإطارات على كافة المستويات وفي كافة المجالات، مكنها من الإبداع والإبتكار وبالتالي الرفع من مستويات أدائها وجودة خدماتها.

- تقديم البنوك التجارية لخدمات زبائنها بأساليب حديثة ومتطورة ترقى إلى تطلعاتهم وتستجيب لحاجاتهم، وذلك عن طريق إنتهاجها لإستراتيجية الإنفتاح والتنافسية، مكنها من تنشيط الأسواق الوطنية والعالمية.

---

[41]- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 86

[42]- أحمد سيد مصطفى، **التسويق العالمي وبناء القدرة التنافسية للتصدير**، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2001، ص: 146

4.1. البنوك التجارية في الجزائر

1.4.1. نشأة البنوك التجارية في الجزائر

عمدت الجزائر بعد الإستقلال إلى تنظيم وتطوير نظامها البنكي، وذلك عن طريق الإصلاحات التي تبنتها والتي تجسدت في مرحلتين هامتين: الأولى من الاستقلال إلى غاية سنة 1986 والثانية من سنة 1986 إلى غاية يومنا هذا.

المرحلة الأولى: من الاستقلال إلى غاية سنة 1986 :

يمكن أن نسميها مرحلة الإنطلاق لتكوين النظام البنكي الجزائري أو مرحلة ما قبل الإصلاحات، حيث اتبع خلالها النظام البنكي نفس المنهج الذي قام عليه الاقتصاد الوطني وهو منهج التخطيط المركزي المرتبط بقواعد النظام الاشتراكي، حيث كانت الدولة آنذاك هي التي تتخذ قرارات التمويل وبذلك تكون البنوك عبارة عن مؤسسات مالية عمومية.

عرفت هذه الفترة إنشاء مؤسسة مصرفية وهي البنك المركزي الجزائري كبنك إصدار، وصندوقين يلعبان دور الوساطة المالية هما الصندوق الوطني للتنمية والصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.

أ. **البنك المركزي الجزائري (La Banque Centrale d'Algérie):** أنشأ البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر1962، كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والإستقلال المالي، ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الإستعمارية[43].

وقد خول له المشرع المهام الأساسية الآتية:

- ممارسة إحتكار الإصدار النقدي، حيث أن النقد الصادر عنه فقط له الحق في التداول.
- تسيير إحتياطات الصرف والسهر على المبادلات المصرفية والقروض ومراقبتها.
- متابعة السيولة لدى البنوك الأولية من أجل المحافظة على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

ب. **الصندوق الجزائري للتنمية (La caisse Algerienne du developpement – CAD)** : والذي تم تأسيسه بموجب القانون رقم (63-165) الصادر في 07 ماي 1963، "وهو مؤسسة وطنية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، مهمته الأساسية تتمثل في تمويل الإستثمارات الموجهة لتنمية

[43]- محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص: 30

الإقتصاد الوطني"[44]، وتم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية سنة 1972 والذي أخذ على عاتقه مسؤولية تسيير ميزانية التجهيز بالإضافة إلى عدة مهام منها:

- منح قروض متوسطة وطويلة الأجل لتحقيق وإنجاز مخططات وبرامج التنمية.
- ضمان القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الأخرى وطنية كانت أو أجنبية.
- التسيير والمساهمة في المؤسسات الاقتصادية لصالح الدولة.
- إصدار أوراق مالية كالسندات، أذونات الصندوق وشهادات الاستثمار.

ج. **الصندوق الوطني للادخار والتوفير (La Caisse National d'Epargne et de Prévoyance - CNEP)**:

والذي تم تأسيسه بموجب القانون (64-227) الصادر في 10 أوت 1964 وتمثلت مهامه آنذاك في:

- جمع الإدخارات الصغيرة من الأفراد والعائلات.
- تمويل بناء السكنات من طرف الخواص.
- شراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية.

وابتداء من سنة 1971، تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن بقرار من وزارة المالية.

ظلت البنوك الأجنبية تمارس نشاطها خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى غاية 1966، والتي كانت تمتنع عن تمويل الاستثمار مما دفع بالحكومة إلى تأميمها وظهور ثلاث بنوك تجارية هي:

أ. **البنك الوطني الجزائري (La Banque Nationale d'Algérie - BNA)**

تم تأسيسه بمقتضى الأمر رقم (66-178) المؤرخ في 13 جوان 1966، ويعتبر أول بنك تجاري في ظل الجزائر المستقلة، وقد عوض عدة بنوك أجنبية هي: القرض العقاري للجزائر وتونس، القرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، بنك باريس وهولندا ومكتب معسكر للخصم[45].

وتتلخص نشاطاته البنكية في:

- جمع الودائع ومنح القروض قصيرة ومتوسطة الأجل حسب الأسس المصرفية.
- ضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والخصم والإعتماد المستندي.

[44]- أيمن بن عبد الرحمان، **تطور النظام المصرفي الجزائري**، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، [دون تاريخ]، ص: 30

[45]- نفسه، ص: 39

- منح الإئتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا، وهذا إلى غاية إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982.

ب. القرض الشعبي الجزائري (Le Crédit Populaire d'Algérie - CPA)

تم تأسيسه بمقتضى الأمر (66-366) المؤرخ في 29 ديسمبر 1966، وهو ثاني بنك تجاري، ولقد حل محل المؤسسات المالية التالية: القرض الشعبي للجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة، الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، كما اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية هي:

شركة مارسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك المختلط الجزائر – مصر[46].

وتتمثل مهامه في:

- منح القروض للحرفيين، قطاع السياحة، قطاع الصيد، التعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة.
- المساهمة في عمليات البناء والتشييد من خلال منح القروض متوسطة وطويلة الأجل.
- القيام بالعمليات المصرفية مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين[47].

ج. البنك الخارجي الجزائري (La Banque Exterieure d'Algérie - BEA)

تم تأسيسه بمقتضى المرسوم رقم (67-204) المؤرخ في 01 أكتوبر 1967، وبهذا فهو ثالث وأخر بنك يتم تأسيسه تبعا لتأميم القطاع البنكي، وقد تم إنشاؤه لدمج خمس بنوك أجنبية هي: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر والمتوسط وأخيرا بنك باركليز.

وتتمثل نشاطاته البنكية في[48]:

- جمع الودائع الجارية .
- تمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق منح القروض للإستراد.
- تأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم.
- تمويل تطوير حقول البترول ومد أنابيب الغاز في مختلف أنحاء الوطن.
- تمتد نشاطاته الإقراضية إلى القطاعات والشركات الكبرى مثل سونطراك والصناعات البتروكيماوية.

ثم توالت عملية إعادة تنظيم وهيكلة الجهاز البنكي عن طريق الإصلاح المالي لسنة 1971 والذي جاء بثلاث إصلاحات هي[49]:

- نزع التخصص في النشاط البنكي، وذلك بتكليف جميع البنوك التجارية بتمويل المشاريع .
- مركزية نظام التمويل، حيث أصبح يعتمد على دور وساطة الخزينة العمومية.

---

[46]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابعة، 2010، ص: 189

[47]- نفسه، ص: 41

[48]- نفسه، ص ص: 190- 191

[49]- محفوظ لعشب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35- 36

- فقدان البنك المركزي لهيمنته على السياسة النقدية، حيث أصبحت وزارة المالية هي المخولة بتحديد سعر الفائدة ومختلف العمولات المستحقة للبنوك المتأتية من عملية الإقراض.

وانطلاقا من سنة 1982، خاصة بعد أن عرفت المؤسسات الإنتاجية العمومية تسوية هيكلتها والدخول في تجربة الاستقلالية المالية، بدأت البنوك التجارية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني وتخفف من عبئ الخزينة العمومية، ونتج عن إعادة الهيكلة بنكان تجاريان هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL)، وتغير مع تأسيسهما نوعا ما نظام التمويل حيث أصبح أكثر تركيزا وتخصصا.

أ. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque d'Agriculture et de Développement Rural -BADR)**

تم تأسيسه بموجب الأمر رقم (82-106) المؤرخ في 13 مارس 1982، وقد جاء تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.

وتتمثل مهامه في:

- جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل
- منح القروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس مال ثابت.
- تمويل القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة الفلاحية، تمويل الصناعات الغذائية والأنشطة الريفية المختلفة.

ب. **بنك التنمية المحلية (Banque du Développement Locale - BDL)**

تأسس بموجب المرسوم رقم (85-85) المؤرخ في 30 أفريل 1985، وهو أخر بنك تم تأسيسه قبل مرحلة الإصلاحات.

وتتمثل نشاطاته البنكية في:

- جمع الودائع ومنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية.
- تمويل التجارة الداخلية الجهوية والمحلية.
- تمويل العمليات الإستثمارية المنتجة المخططة التي تبادر بها الجماعات المحلية.
- المساهمة في جمع الإدخار الوطني عن طريق القيام بجميع عمليات البنوك كالقرض والصرف[50].

[50]- أيمن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 61

المرحلة الثانية: من سنة 1986 إلى غاية يومنا هذا

تعتبر هذه المرحلة، بمثابة جسر عبور من نظام يعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي للقرارات الإقتصادية، إلى نظام جديد فلسفته وضع آليات وتدابير لنظام بنكي قائم على مبادئ تشجع المبادرة الخاصة في خلق القيمة المضافة، وتوسيع دور البنوك التجارية وتحقيق الوساطة المالية.

أولا: الإصلاح النقدي لسنة 1986: بموجب القانون رقم (86-12) الصادر في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، عرفت الوظيفة البنكية إصلاحا جذريا، ومن أهم ما جاء به هذا القانون مايلي:

- استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بالوظائف التقليدية للبنوك المركزية.

حيث نص هذا القانون في مادته 19 على تكليف البنك المركزي بإعداد وتنفيذ المخطط الوطني للقرض وتنظيم ومراقبة نشاط امتياز الإصدار، وفي هذا الإطار يتولى على الخصوص تسيير أدوات السياسة التنفيذية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض.

- أصبح النظام البنكي مكونا من مستويين، البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض والبنوك التجارية للقيام بنشاطات أخرى[51].
- إستعادت البنوك التجارية دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض، فأصبحت قادرة على استلام الودائع مهما كان نوعها ومنح القروض دون تحديد مدتها أو شكلها.
- تقليل دور الخزينة العمومية في نظام التمويل وتغييب مركزية الموارد المالية.
- إنشاء هيئات رقابية واستشارية على النظام البنكي.
- تكييف النظام المصرفي مع أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وحث البنوك على توزيع مصادر التمويل وفقا للمخطط الوطني للقرض، وضمان متابعة حسن إستعمالها[52].

ثانيا: قانون 1988 وتكييف الإصلاح: ثم جاء القانون رقم (88-01) الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المعدل والمتمم للقانون رقم (86-12)، والذي جاء بالمبادئ الآتية:

- إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد، حيث يمنح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.

[51]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 194
[52]- محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص: 44

- تخضع البنوك التجارية لقواعد التجارة وتعمل على تحقيق مبدأ الربحية والمردودية.
- يدعم هذا القانون أكثر دور البنك المركزي، خاصة في إدارة أدوات السياسة النقدية[53].

ثالثا: النظرة الجديدة وإصلاحات النظام البنكي (1990): يشكل القانون (90-10) الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 والذي صدر بعد التعديل الدستوري لسنة 1989، نصا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات، وهو من بين القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، ويشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك، ومعايير التسيير...الخ، وبهذا يوفر تسييراً فعالاً ومرناً للنشاطات الاقتصادية. ويرمي هذا القانون إلى وضع حد نهائي لكل التداخلات بين المهام وبالتالي منع التدخلات الإدارية في القطاع المصرفي والمالي[54].

كما يقوم هذا القانون على مبادئ وميكانيزمات عمل تتمثل في:

أ. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، وهذا يعني أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ من طرف هيئة التخطيط، ولكن على أساس الأهداف النقدية التي تحددها الهيئة النقدية، وبذلك إستعاد البنك المركزي ريادته على هرم النظام النقدي ووحد إستعمالات الدينار بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة، إضافة إلى إضفاء مرونة على تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك و بذلك إتخاذ القرارات المناسبة بخصوص منح القروض.

ب. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، وهذا يعني أن الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، بل أصبح البنك المركزي مستقلا عن الخزينة مما أدى إلى تفعيل دور السياسة النقدية والحد من عدم التوازن النقدي.

ج. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض، حيث تم إستبعاد الخزينة عن منح القروض للإقتصاد وإقتصارها على تمويل البرامج الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة فقط، وأصبح بذلك النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، وإرتكاز هذه العملية على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

د. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة تجسدت في مجلس النقد والقرض، وذلك لضمان إنسجام السياسة النقدية وتحقيق الأهداف المسطرة، بالإضافة إلى التحكم الجيد في تسيير النقد وتفادي التعارض بين الأهداف.

---

[53]- أيمن عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص: 80- 81

[54]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 196

هـ. وضع نظام بنكي على مستويين، وهنا تجسد الفصل الحقيقي بين نشاط البنك المركزي كمسير للسياسة النقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقروض، وأصبح بذلك البنك المركزي ملجأ أخيرا للإقراض ومراقبا ومتتبعا لعمليات البنوك، وذلك عن طريق تحديد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييمه.

و. فتح الإستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي.

وتماشيا مع متطلبات إقتصاد السوق وقواعد العمل البنكي المتعارف عليها، أقرت الجزائر بضرورة تطوير وإعادة هيكلة جهازها المصرفي وإدخال تعديلات مهمة من خلال قانون النقد والقرض.

أ. **البنك المركزي الجزائري:** يعرف قانون النقد والقرض في مادته 11 بنك الجزائر بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[55]، وبموجب هذا القانون، أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر.

ب. **البنوك التجارية:** يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون"[56].

وقد عرف النظام المصرفي الجزائري بعد عدة سنوات من صدور قانون النقد والقرض (90-10) والعمل به، تعديلات عديدة نتيجة التغيرات التي مست المحيط الإقتصادي الجزائري، لعل من أهم هذه التعديلات ما نوجزه في الآتي[57]:

– **تعديل سنة 2001:** كان أول تعديل لقانون النقد والقرض (90-10) من خلال صدور الأمر رقم (01-01) المؤرخ في 27 فيفري 2001، والذي تضمن تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر وعلاقته بالبنوك التجارية، دون المساس بمضمون القانون الأصلي.

– **تعديل سنة 2003:** تسببت الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، في ضعف الجهاز المصرفي الجزائري وهز مصداقيته، مما دفع بالسلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر (03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003، والذي جاء مدعما لأهم أفكار ومبادئ قانون (90-10) ومتشددا أكثر مع المسؤولين عن تسيير البنوك التجارية بتوضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقابلة لها.

---

[55]- ج ر ج ج، العدد 16، 1990، ص: 522

[56]- نفسه، ص: 533

[57]– سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر؟** مقال نشر في المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02، 2015

- **تعديل سنة 2017:** سبب إنهيار أسعار النفط عجز في ميزانية الدولة، مما فرض على السلطات إيجاد حل داخلي وإستبعاد اللجوء إلى الإستدانة الخارجية، فجاء القانون رقم (17-10) المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي سمح لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية عن طريق شراء سنداتها المالية بصفة مباشرة وإستثنائية لمدة 5 سنوات، وهذا ما يطلق عليه التمويل غير التقليدي.

وبهذا، تتمكن الخزينة العمومية من[58]:

- تغطية إحتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الديون العمومية الداخلية.
- منح موارد للصندوق الوطني للإستثمار.

وهذا الإجراء الإستثنائي، من شأنه إعادة التوازنات المالية العمومية وميزان المدفوعات.

2.4.1. وظائف البنوك التجارية في الجزائر

بعد إصلاح النظام البنكي سنة 1990 وإلغاء نظام التمويل التلقائي، أصبحت البنوك التجارية هي المؤسسات الرئيسية المكلفة بجمع الأموال وتوزيع القروض، وبالتالي تمويل الإستثمارات غير الممركزة. وأتاح هذا الوضع الجديد للبنوك التجارية فرصا لتطوير إمكانياتها ووسائلها وتحسين أدائها فيما يخص تعبئة الموارد[59].

حدد المشرع الجزائري عمليات البنوك في المادة 66 من الأمر رقم (03-11) المؤرخ في 27 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض كما يلي:

"تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل"، وعليه ومن خلال هذه المادة يتضح لنا أن البنوك التجارية تقوم بمايلي:

- ✓ تلقي الأموال من الجمهور أي جمع الودائع.
- ✓ منح القروض.
- ✓ توفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها"[60].

---

[58]- ج ر ج ج، العدد 02، 2017، ص: 04

[59]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 215

[60]– ج ر ج ج، العدد، 52، 2003، ص: 11

أولا: الوظائف الأساسية:

تتركز الوظائف الأساسية للبنوك التجارية في ثلاث عمليات هي:

أ. جمع الودائع مهما كان نوعها من الجمهور وفي الحقيقة، وهذه العملية تحد إلى حد كبير من مجال التحرك والابتكار لدى البنوك التجارية من جهة، ومن جهة أخرى تسمح لها باستعمال موارد غير مكلفة أو اقل تكلفة من تلك المتأتية من عملية إعادة التمويل.

ب. منح القروض مهما كانت طبيعتها، حيث ألغى قانون النقد والقرض الشروط التمييزية لمنح القروض، وأصبحت هذه العملية تخضع إلى قواعد التجارة ومعايير الربحية والمردودية، وبذلك أصبحت البنوك التجارية تكيف مناهجها وترشد استعمال مواردها في تقييم فعالية المشاريع ودراسة وضعية زبائنها. فالبنوك التجارية لا تحصل على النقود من أجل تجميدها بل تستعملها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين عن طريق منح القروض والذي يعتبر النشاط الأساسي للبنوك التجارية والغاية الرئيسية من وجودها.

ج. وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن، كما أن إدارة البنوك التجارية لهذه الوسائل وسع من مجالات تدخلها،فكلما كانت وسائل الدفع المتاحة كثيرة كلما زادت فعالية النظام البنكي، لذا تسعى البنوك التجارية إلى تحسين جودة إدارة هذه الوسائل وتسويقها للجمهور وإقناعه بها[61].

ثانيا: الوظائف التابعة

حسب المادة 116 من قانون النقد والقرض (10−90) يمكن للبنوك التجارية أن تجري العمليات التابعة لنشاطها و المتمثلة في:

- عمليات الصرف، حيث تقوم البنوك التجارية المعتمدة بعمليات الصرف لصالح زبائنها أو لحسابها الخاص. ويمكن أن تكون هذه العمليات فيما بينها أو مع بنك الجزائر، كما يمكن أن تكون عمليات الصرف نقدا أو لأجل.
- عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة.
- توظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات المالية والاكتتاب بها وشرائها وإدارتها وحفظها وبيعها.
- إسداء المشورة والعون في إدارة الممتلكات.

[61]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 216

- المشورة والإدارة المالية والهندسة المالية، وبشكل عام جميع الخدمات التي تسهل إنشاء وإنماء المؤسسات، مع مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بممارسة المهن.
- عمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة وغير المنقولة فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية المخولة بإجراء عمليات إيجار مقرونة بحق خيار بالشراء.

3.4.1. أنواع البنوك التجارية في الجزائر

جاء قانون النقد والقرض (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990 فأعاد تعريف هيكل النظام المصرفي الجزائري. ومع إتجاه الجزائر نحو إقتصاد السوق، تغيرت متطلبات الزبائن مما أدى إلى ظهور مجموعة من البنوك الخاصة والمختلطة، والتي أضيفت إلى مجموعة البنوك التجارية العمومية.

أولا: البنوك التجارية العامة (الوطنية)

أ. **البنك المركزي (بنك الجزائر):** تأسس بموجب القانون رقم (62-144) بتاريخ 13 ديسمبر 1962 وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، رأس مال البنك هو ملك للدولة، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل المصارف ومع الدولة الممثلة بالخزينة العامة.

ب. **البنوك التجارية العمومية (الأولية):** يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان (الإقراض والاقتراض)، إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائعهم ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم لهم القروض، وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر.

كما هو معلوم، يوجد في الجزائر خمسة بنوك تجارية وهي:

- البنك الوطني الجزائري
- القرض الشعبي الجزائري
- البنك الخارجي الجزائري
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- بنك التنمية المحلية

بالإضافة إلى:

–الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط[62]

[62]- شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2000، ص: 57

ثانيا: البنوك الخاصة والبنوك المختلطة: سمح قانون النقد والقرض (90-10) للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة والقيام بأعمال لها في الجزائر، وذلك في إطار فتح الإقتصاد الوطني على الإستثمار الأجنبي ومواكبة تحرر النشاط الإقتصادي و المالي العالمي.

وهي مؤسسات ذات رؤوس أموال خاصة، تتخذ شكل مساهمات ومؤسسات تعاونية أو غيرها من الأشكال الأخرى. وبما أن هدفها هو تجاري بحت أي الربح، فإنها تسعى إلى تقديم أجود الخدمات التنافسية.

على ضوء ما تم تقديمه من بنوك عمومية وخاصة، يمكن حوصلة ذلك في الجدولين المواليين:

الجدول رقم (1–1): قائمة البنوك العمومية في الجزائر

تسمية البنك بالعربية	تسمية البنك بالأجنبية	العلامة التجارية
بنك الجزائر الخارجي (ب ج خ)	Banque Extérieure d'Algérie (BEA)	
البنك الوطني الجزائري (ب و ج)	Banque Nationale d'Algérie (BNA)	
القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)	Crédit Populaire d'Algérie (CPA)	
بنك التنمية المحلية (ب ت م)	Banque de Développement Local (BDL)	
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ب ف ت ر)	Banque d'Agriculture et de Développement Rurale (BADR)	
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (ص و ت إ)	Caisse Nationale d'Epargne et de la Prévoyance (CNEP)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04 ، 2018

الجدول رقم (1–2): قائمة البنوك الخاصة والمختلطة في الجزائر

تسمية البنك بالعربية	تسمية البنك بالأجنبية	ملكية البنك
بنك البركة الجزائر	Banque Al Baraka Algérie	جزائري بحريني
المؤسسة المصرفية العربية الجزائر	Bank ABC	جزائري بحريني
البنك العربي الجزائر	Arab Bank Algeria	جزائري أردني
بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر	Housing Bank for Trade and Finance Algeria	جزائري أردني
بنك الخليج الجزائر	Gulf Bank Algeria	جزائري كويتي
بنك الثقة الجزائر	Trust bank Algeria	جزائري كويتي
بنك السلام الجزائر	Al Salam Bank	بحريني
سيتي بنك الجزائر	City Bank	أمريكي
إتش–إس–بي–سي الجزائر (فرع بنك)	HSBC Algeria	بريطاني
بنك نيتكسيس الجزائر	Natixis – Banque	فرنسي
سوسيتي جينيرال الجزائر	Société Générale Algérie	فرنسي
بي–أن– بي باريباس الجزائر	BNP Paribas el Djazair	فرنسي
قرض الفلاحة وبنك المؤسسات الإستثمارية الجزائر	Crédit agricole CIB	فرنسي

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 04 ، 2018

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل، وكما هو معروف تم التعرض لماهية البنوك التجارية، وكذا الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، تطور وظائفها إضافة إلى دورها في تحريك وتنشيط العجلة الاقتصادية، وأهميتها في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

كما تطرقنا إلى مراحل تطور النظام البنكي الجزائري بما فيه البنوك التجارية، والإصلاحات والجهود المبذولة – خاصة مع اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق– لتغيير النظرة التقليدية تجاه البنوك التجارية، وعصرنة وظائفها حتى تتمكن من تعبئة مواردها ولعب الأدوار المنوطة بها للحاق بركب البنوك العالمية.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للمشروعات الصغيرة

- تمهيد الفصل

1.1. ماهية المشروعات الصغيرة

2.1. أهمية ودور المشروعات الصغيرة في عملية التنمية

3.1. المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وطرق مجابهتها

4.1. المشروعات الصغيرة في الجزائر

- خلاصة الفصل

تمهيد

تلعب المشروعات الصغيرة دورا فعالا في جميع إقتصاديات العالم، حيث تتميز بسمات وخصائص تجعلها قادرة على الإسهام بشكل إيجابي في تنمية وتطوير الإقتصاد الوطني لأي بلد مهما كانت درجة نموه وتقدمه.

وبالرغم من الإعتراف بأهمية المشروعات الصغيرة ودورها، إلا أنها لازالت تواجه تحديات ومعوقات مختلفة تهدد بقاءها واستمرارها في السوق، مما تطلب بذل جهود وإيجاد حلول تمكنها من التكيف مع هذه التحديات.

والجزائر كغيرها من الدول، تيقنت أن خلاصها مرتبط بتطوير وتشجيع المشروعات الصغيرة حتى تتمكن من صناعة اقتصاد يتمتع بالقوة والمرونة في آن واحد، وهذا لا تحققه إلا المشروعات الصغيرة.

ومن هذا المنطلق، ندرج فصلنا هذا، الذي يهدف إلى معالجة وتحليل مايلي:

- ماهية المشروعات الصغيرة
- أهمية ودور المشروعات الصغيرة في عملية التنمية
- المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وطرق مجابهتها
- المشروعات الصغيرة في الجزائر

1.2. ماهية المشروعات الصغيرة

إن التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم نتيجة العولمة والانفتاح، فرضت على الدول البحث عن إقتصاد أكثر تكيفا ومرونة مع هذه الأوضاع، وهذا ما نتج عنه ظهور مذهب إقتصادي جديد ألا وهو المذهب المنظمي (Enterpreneurialisme) الذي يعتمد على منشآت الأعمال والصناعات الصغيرة، حيث بدأ ينتشر في عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ويعتبره الكثيرون طوق النجاة في ظل اقتصاد العولمة خاصة بالنسبة للدول النامية[63].

ولقد أصبح مصطلح المنشآت أو المشروعات الصغيرة (Small Business)، مؤخرا يشغل ويستقطب إهتمام الباحثين والمختصين في الأدبيات الاقتصادية، على الرغم من وجوده عمليا منذ بداية تشكل المجتمعات، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو المنشآت الصغيرة التي تستخدم عددا قليلا من العمال. ولا يقتصر على القطاع الخاص وأصحاب الأعمال بل يشمل التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية. كما أن المشروعات الصغيرة، تنفرد بميزات تجعلها قادرة على إنعاش الاقتصاد الوطني لأي دولة مهما كانت درجة تقدمها، وكفيلة بخلق منتجات منافسة لتلك التي تنتجها الصناعات الكبيرة، لأنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة وهذا ما يخفف العبئ عن ميزانيات الدول والحكومات، لهذا نلاحظ مدى الاهتمام الكبير بها في السنوات الأخيرة، وتوجه العالم بأسره نحو دعمها وتهيئة مناخ الأعمال المناسب لها، فغالبية الدول بدأت تتخلى تدريجيا عن المشروعات والصناعات الكبيرة، واتجهت نحو تشجيع المشروعات الصغيرة ليقينها الكبير وثقتها بأنها الوحيدة القادرة على خلق إقتصاد متنوع ومرن، باستطاعته التكيف مع التغيرات المختلفة والمتسارعة.

1.1.2. تعريف المشروعات الصغيرة

لا يمكن الوقوف عند تعريف واحد وموحد للمشروعات الصغيرة، وذلك لتباين وجهات نظر الباحثين والمختصين، حيث إختلفت التعاريف، ويعزى هذا الإختلاف حول المشروعات الصغيرة إلى تباين المعايير المتعلقة بهذه المشروعات بين مختلف الدول، فهناك دولة تستخدم معيار حجم العمالة وأخرى تأخذ بمعيار حجم رأس المال المستثمر، وثالثة تتبنى معيار المستوى التقني والتكنولوجي وغيرها من المعايير الأخرى. وتعددت تعاريف ومفاهيم المشروعات الصغيرة من بلد إلى آخر وأحيانا في البلد نفسه. ومن بين هذه التعاريف، ما نوجزه في ما يأتي حسب بعض المنظمات والهيآت وكذا الدول وهي:

[63]- عبد السلام محمود أبو قحف، **مقدمة في الأعمال**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 191

أولا: تعريف بعض المنظمات والهيئات الدولية:

أ. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو (UNIDO)

حسب هذه المنظمة فإن المشروعات الصغيرة هي:

- "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) وقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها مابين 10–50 عاملا"[64].

ب. تعريف منظمة العمل الدولية

وفقا لهذه المنظمة، فإن المشروعات الصغيرة تعرف بأنها:

- "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالا وحرفيين، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما دون رأس مال ثابت"[65].

ج. تعريف الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة (Small Business Administration - SBA)

تعرف هذه الهيئة المشروعات الصغيرة على أنها:

- "شركات تتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل، وهي غير مسيطرة في مجال عملها وغالبا ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين بالمقارنة مع الشركات الأخرى في الصناعة"[66].

كما تعرفها أيضا على أنها: "الشركات أو المنشآت التي تمول وتدار ذاتيا من أصحابها، وتقوم على حجم عمالة قليل وتتصف بالشخصية، وتتكون من وحدات إدارية أساسية غير متطورة، وتشكل حيزا صغيرا في قطاع الإنتاج الذي تعمل به، وتقدم خدماتها للمنطقة التي توجد فيها كمحطة وقود أو مخبزة أو سوبر ماركت أو ورشة تصليح سيارات،..."[67].

---

[64]- ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص: 17

[65]- مصطفى يوسف كافي، **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص: 35

[66]- مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص ص:29– 30

[67]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص: 30

د. **تعريف لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية (US Committee for Economics)**

حسب هذه اللجنة، فإن المشروعات الصغيرة هي:

- "تلك المشروعات التي يجب أن تستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل من الخصائص التالية: إستقلال الإدارة حيث مدير المشروع هو نفسه مالك المشروع، رأس المال يتم توفيره بواسطة الفرد المالك أو بواسطة مجموعة صغيرة من الملاك، العمل في منطقة محلية حيث يعيش الملاك والعاملون في مجتمع واحد، حجم المشروع صغير نسبيا للصناعة التي ينتمي إليها"[68].

هـ. **تعريف الإتحاد الأوروبي:**

من وجهة نظر الإتحاد الأوروبي فإنه:

- "يعد المشروع صغيرا في حالة توافر عنصرين أساسيين: يشغل أقل من 250 شخص ورقم أعماله السنوي لا يتجاوز 40 مليون يورو (أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 27 مليون يورو)"[69].

و. **تعريف دول مجلس التعاون الخليجي:**

حددت منظمة الخليج للإستثمارات تعريف المنشآت الصغيرة على أنها:

" تلك المنشآت التي تزيد عمالتها عن 20 عاملا، ولا يتجاوز رأسمالها المستثمر مليون دولار"[70].

ثانيا: تعريف بعض الدول المتقدمة والنامية:

أ. **الدول المتقدمة:**

- **تعريف اليابان:**

عرف اليابان المشروع الصغير على أنه:

"أي مشروع يبلغ فيه أو يقل عدد العاملين عن 300 عامل إذا كان المشروع في القطاع الصناعي، وعن 100 عامل إذا كان المشروع في قطاع الخدمات"[71].

- **تعريف فرنسا:**

وفي فرنسا، تم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها:

---

[68]- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص: 25

[69]- خبابه عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 17

[70]- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 32

[71]- مصطفى يوسف كافي، **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، مرجع سابق، ص: 34

–"المؤسسة التي يتحمل فيها مديرها بصفة مباشرة المسؤولية المالية، التقنية والاجتماعية لها، هذا مهما كان طابعها القانوني"[72] .

- **تعريف ماليزيا:**

تعرف المشروعات أو المنشآت الصغيرة في ماليزيا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات السنوية أو معيار عدد العمال الدائمين، ويستند عليها في التمييز بينها وبين المتوسطة ومتناهية الصغر.

فالمشروعات الصغيرة يكون حجم مبيعاتها السنوية بين 250 ألف رينغت و10 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين 5 عمال و50 عامل هذا بالنسبة للصناعة، أما بالنسبة للخدمات يكون حجم مبيعاتها السنوية بين 200 ألف رينغت و1 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين 5 عمال و19 عامل[73].

ت. الدول النامية:

- **تعريف مصر:**

تعدد تعريفات مصر للمشروعات الصغيرة وذلك حسب الجهة الصادرة عنها، فنجد وزارة التخطيط تعرفها على أنها:

"كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا إقتصاديا، إنتاجيا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا"[74].

كما يعرفها بنك التنمية الصناعية على انها:

"المنشآت التي لا تتجاوز قيمة الأصول الثابتة فيها مائة ألف جنيه مصري بخلاف قيمة الأراضي والمباني"[75].

- **تعريف سوريا:**

"يؤخذ على سوريا أنه لايوجد تعريف رسمي للمشروعات الصغيرة، إلا أن المرسوم رقم 39 لعام 2006 والخاص بإحداث هيئة التشغيل وتنمية المشروعات، عرفها بإستعمال معيار مزدوج مؤلف من رأس المال المستثمر وعدد العمال كما يلي:

---

[72] - http://www.oea-oman.org PC le 01/0/2018, 01 :45

[73]- ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، مرجع سابق، ص: 18

[74]- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص: 30

[75]- نفسه، ص: 30

– كل مشروع يمارس نشاطا إقتصاديا، إنتاجيا، خدميا أو تجاريا ولا يتجاوز رأسماله 5 ملايين ليرة سورية ولا يقل عن مليون ونصف مليون ليرة سورية، و يكون فيه عدد العمال بين 06 و15"[76].

ومن التعاريف السابقة، يمكن أن نستخلص التعريف التالي للمشروعات الصغيرة:

المشروعات الصغيرة هي منشآت مستقلة –في أغلب الأحيان تكون فردية– تدار من قبل أصحابها، أي تتميز بصفة الإستقلالية في الملكية والإدارة، وتمارس نشاطات مختلفة مهما كان نوعها، صناعية، تجارية أو خدمية، وتتميز بقلة عدد العاملين وبرأس مال محدود أو قيمة مبيعات سنوية معينة، وهذه المعايير تختلف من بلد إلى آخر وأحيانا في البلد نفسه، كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة المتواجدة بها وتنفرد بخصائص أخرى تجعلها قادرة على تطوير نفسها ولعب دور كبير في النهوض بالإقتصاد الوطني لأي بلد كان.

و فيما يلي جدول يلخص تعريفات بعض الدول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (2-1): معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول

البلد	تصنيف المشروع	التعريف الرسمي	معيار التصنيف
كندا	التصنيع	المصانع التي يعمل بها أقل من 200 عامل	عدد العمال
بلجيكا	مشروعات صغيرة ومتوسطة	متوسط العاملين 50 عامل سنويا،معدل دورة رأس المال 4.2 مليون يورو، ميزانية إجمالية 2.1 مليون يورو	عدد العمال دورة رأس المال
فرنسا	مشروعات صغيرة و متوسطة	من 10 إلى 499 عامل	عدد العمال
إيطاليا	مشروعات صغيرة	أقل من 200 عامل	عدد العمال
هولندا	مشروعات صغيرة	أقل من 10 عمال	عدد العمال
إسبانيا	مشروعات صغيرة	أقل من 200 عامل	عدد العمال
البرتغال	مشروعات صغيرة و متوسطة	أقل من 500 عامل، حجم مبيعات أقل من 2400 مليون	عدد العمال قيمة المبيعات
السويد	مشروعات صغيرة و متوسطة	المؤسسات المستقلة التي فيها أقل من 200 عامل	
أستراليا	التصنيع الخدمات	أقل من 100 عامل أقل من 50 عامل	عدد العمال

[76]- ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، مرجع سابق، ص: 22

المملكة المتحدة	مشروعات صغيرة و متوسطة	لا يوجد تعريف ثابت	
الصين	مشروعات صغيرة و متوسطة	يختلف حسب نوع المنتج عادة أقل من200 عامل رأس المال المستثمر 8 مليون دولار	عدد العمال رأسالمال المستثمر
اليابان	مشروعات صغيرة ومتوسطة	أقل من 300 عامل أو رأسمال ثابت أقل من 100 مليون ين	عدد العمال وإجمالي الأصول الثابتة
تركيا	المشروعات الصغيرة	من 10 إلى 49 عامل	عدد العمال

المصدر: ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص: 24

2.1.2. خصائص المشروعات الصغيرة

تتميز المشروعات الصغيرة بعدة خصائص تميزها عن غيرها من المشروعات الأخرى، ويمكن في هذا الإطار إبراز أهم هذه الخصائص أو السمات في ما يأتي:

أ. **الإشراف المباشر من قبل المالك أي الجمع بين الإدارة و الملكية:** إذ أن إدارة هذه المشروعات تتم عادة من قبل المالك، لذلك نجدها تتميز بالمرونة لضمان نجاحها.وحيث أن المالك يتولى بنفسه العمليات الإدارية والمالية، نجده يوزع إهتمامه نحو إتجاهين الأول كسب رضا الزبائن وتلبية طلباتهم والثاني بناء علاقات إنسانية بين عمال المشروع ومحاولة تحسين أوضاعهم من أجل تحقيق عائد مناسب وفي أقرب وقت ممكن[77].

ب. **قلة عدد العاملين:** تحتاج المشروعات الصغيرة إلى مهارة العاملين رغم قلة عددهم، حيث تلعب دوراً هاماً في تنمية المهارات وتدريب العمالة بمختلف أنواعها مما يشجعها على استمرار عملية التوظيف الذاتي، إلا أن إنتشارها الواسع مكنها من استقطاب الأيدي العاملة وبالتالي إمتصاص البطالة مقارنة بالمشروعات الكبيرة[78].

ج. **إنخفاض الحجم المطلق لرأس المال والكلفة الإنتاجية:**لأن هذه المشروعات تتميز بمحدودية إستثماراتها وبالتالي إنخفاض تكلفة رأس المال المستثمر، كذلك إعتمادها على الموارد المحلية الأولية مما

[77]- مصطفى يوسف كافي، **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص:44

[78]- ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي مرجع سابق، ص ص: 28- 27

يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل، ولأنها تسعى إلى إسترداد الأموال في أقرب وقت ممكن من خلال دورة رأسمالها السريعة[79].

د. **صناعات مكملة (Subcontractors) للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها:** حيث تعتبر السند الأساسي للصناعات الكبيرة في إطار المقاولة من الباطن، حيث يمكن أن تكون العلاقة بينها تكاملية من خلال دورها كمورد لها، كما أنها تقوم بدور الموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع للعملاء. وحيث أنها تتصف بالمرونة والإعتمادية، هذا ما يجعل الصناعات الكبيرة تبني إستراتيجياتها عليها، كما تلعب دورا كبير في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.كما أن المشروعات الصغيرة بدورها تعتمد على الصناعات الكبيرة العاملة في نفس المجال لتزويدها بالخامات الأساسية لاستيفاء الاحتياجات اللازمة لنشاطها[80].

هـ. **الفعالية في التسيير:** غالبا ما تتبع المشروعات الصغيرة طرقا تسييرية بعيدة عن التعقيد، ذلك أن هياكلها التنظيمية بسيطة واتصالاتها مباشرة. بالإضافة إلى سهولة ومرونة اتخاذ القرارات نتيجة توفر المعلومات وسرعة وصولها إلى المسير، وبهذا تستطيع هذه المشروعات تطبيق أساليب الإدارة الحديثة خاصة الإدارة المتجولة[81].

و. **الكفاءة الإقتصادية:** من الملاحظ في السنوات الأخيرة، التوجه نحو المشروعات الصغيرة حتى أن الكثير من المؤسسات الكبيرة تحولت إلى صغيرة خاصة في مجال الخدمات، وهذا سهل عليها استخدام التقنيات الحديثة سواء في الإدارة أو الإنتاج، فازدادت بذلك كفاءتها الإقتصادية وتميزت بتقديم وتوصيل المنتجات إلى مستهلكيها بشكل أفضل من منافسيها الكبار[82].

ز. **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** أثبتت التجارب العملية في معظم بلدان العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أن المشروعات الصغيرة ساهمت بشكل فعال في النمو الإقتصادي، من خلال تبنيها لفكرة

---

[79] - www.kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/777291 PC le 15/03/2018, 23 :00

أحمد السيد كردي، **خصائص و مميزات المشروعات الصغيرة** .

[80] - هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 33- 34

[81] - فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 23

[82]- عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الإقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة للدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 25–28 ماي 2003 ، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ص: 21

الإختراعات الجديدة، وبالتالي خلق منتجات جديدة حيث أنها تنفق معظم تكاليفها في البحث والتطوير، وبالتالي تحقق خطوات واثبة في التنمية الإقتصادية[83].

ج. **سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات** : تتمتع بقدرة على التكيف وفقا لظروف السوق، سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، حيث ان المشروعات الصغيرة قادرة على تلبية الإحتياجات المختلفة للأفراد، من خلال تقديم منتوجات أو خدمات مصممة خصيصا لهم، بالإضافة إلى استخدام تجهيزات بسيطة يمكن بواسطتها إنتاج أكثر من سلعة، ضف إلى ذلك قدرتها على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الإقتصادية وفترات الركود، وهذه المرونة غير موجودة في المشاريع والصناعات الكبرى[84].

ط. **سهولة إقامتها في مساحات صغيرة ومحدودية إنتشارها:** يمكن إقامة المشروعات الصغيرة في مساحات محدودة نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها، حيث يمكن إقامتها في المحلات والبيوت القريبة من الأسواق، وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية، إذ أن أغلبية هذه المشروعات ترتبط بشكل مباشر وآني بالإحتياجات اليومية للأفراد، وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها بالشكل الأمثل، وبذلك القضاء على البطالة وتوفير منتجات وخدمات للأفراد المحليين[85].

ي. **إنخفاض وفورات الحجم والإستفادة من وفورات التجميع:** تنخفض وفورات الحجم في المشروعات الصغيرة مقارنة بالصناعات الكبيرة، نتيجة إنخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الإنخفاض، ضرورة إستفادة المشروعات الصغيرة من نوع آخر من الوفورات ألا وهو "وفورات التجميع"، وهو ما يؤكد أفضلية إقامة المشروعات الصناعية الصغيرة في مناطق التجمعات الصناعية الكبرى[86].

---

[83]- بريبش السعيد، شبلي دنيا، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : واقع، رهانات وآفاق**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول التنمية الصناعية و ترقية الإستثمار في الجزائر خلال الفترة 09– 10 ديسمبر 2014، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، ص: 142

[84]- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 35

[85]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص: 45

[86]- عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص: 48

2.2. أهمية ودور المشروعات الصغيرة في عملية التنمية

2.2.1. أهمية المشروعات الصغيرة في عملية التنمية

لا ريب في أن المشروعات الصغيرة، تعد العصب الرئيس لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة كانت أو نامية، حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلا عن أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيا لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، كما أنها تعطى فرصة للتكوين أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، كذلك انخفاض نسبة المخاطرة فيها، ضف إلى كون هذه المشروعات تساهم في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل[87].

ولقد حازت قضية المشروعات الصغيرة مؤخرا على إهتمام صناع القرار الاقتصادي في العديد من الدول وبخاصة العربية منها؛ لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سيما وأن المشروعات الصغيرة تعد النمط الغالب للمنشآت في هذه الدول، ويتوقع لها أن تكون قاطرتها للنمو الاقتصادي خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة.

وتتجسد أهمية المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال:

أ. إعتبارها أصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تبدأ المشروعات الكبيرة، وهي طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية، وهي المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، وتعد رافد مهم لتغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، والتي تشكل في بعض الصناعات أكثر من 75% من المكون الرئيسي للمنتج. فمثلا مصانع السيارات والطائرات في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة المتواجدة حولها لإمدادها بكثير

[87]- بودي عبد القادر وآخرون، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة منطقة بشار نموذجا**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر خلال الفترة 18– 19 ماي 2011، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ص: 45

من قطع الغيار اللازمة، فالعلاقة بين المشروعات الصغيرة والصناعات الكبيرة هي علاقة تكاملية أكثر منها تبادلية[88].

ب. إمتلاكها لإمكانيات كبيرة في عملية التنمية الصناعية، من خلال مساهمتها في معالجة القصور في تكوين هيكل الإنتاج الصناعي خاصة في الدول النامية، وهذا على اعتبار أن المشروعات الصغيرة، تعتمد على مستلزمات إنتاج محلية بدلا من الأجنبية، وبذلك تساهم في تشجيع المنتوج المحلي وتزيد من القيمة المضافة للإقتصاد المتواجدة فيه.

ج. تواجدها منذ فجر التاريخ، حيث كانت الأعمال الصغيرة العائلية تتخذ وسيلة للكسب والعيش. فالشركات الكبرى لم تظهر إلا مؤخراً. ولو راجعنا الإحصاءات التي تقدمها الجهات المختلفة في أية دولة، لوجدنا أن النسبة الأكبر من شركات الأعمال هي ذات طابع صغير. ففي مدينة الرياض مثلاً أشارت إحدى الدراسات إلى أن نسبة المصانع الصغيرة تبلغ 98% من المصانع الموجودة، وأن 89% من القوة العاملة المدنية تعمل في القطاع الخاص الذي يمتلك هذه المصانع. إن هذا الأمر يعكس أهمية الاستفادة من المشروعات الصغيرة في إيجاد وظائف وحل مشكلة البطالة. ففي جميع دول العالم هناك حقيقة وهي أن الأعمال الصغيرة هي المصدر الرئيس لإيجاد الوظائف وفرص العمل[89].

د. كونها مصدر للإبداع التكنولوجي الذي تعول عليه معظم الدول مؤخرا، فالإبداع التكنولوجي بأشكاله الأربعة الرئيسية: منتج جديد تماماً أو منتج محسن أو ابتكار عملية جديدة أو تحسين عملية موجودة مصدره هذه الأعمال أو المشروعات الصغيرة. ففي دراسة موثقة لإدارة الأعمال الصغيرة الأمريكية وُجد أن الإبداع المتحقق في الشركات الكبيرة هو إبداع واحد لكل عامل في حين أن هناك حوالي ثلاث (3) إبداعات لكل عامل في المشروعات الصغيرة.

هـ. أهميتها بالنسبة للأعمال الكبيرة، بل إنها تكون مكملة لها في كثير من الأحيان. فإنتاج أجهزة الكمبيوتر من قبل الشركات الكبرى أو العملاقة يحتاج إلى الكثير من الأعمال الصغيرة، التي توفر قطع الغيار والمكملات الأخرى لأجهزة الكمبيوتر، فضلاً عن محلات تعليم ودورات تدريب وكذلك ورش

[88]- نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص: 81

[89] - www.kenanaonline.com PC le 16/03/2018, 23:00

الصيانة ومقاهي الإنترنت، وغيرها الكثير من المشروعات التي توفر فرص عمل لا تحصى في كل بلدان العالم، وكذلك الأمر مع صناعة السيارات والصناعة الكهربائية وغيرها[90].

وبشكل عام، فإن أهمية المشاريع الصغيرة سواء الإقتصادية أو الإجتماعية، تعود لعدة أسباب نخص بالذكر منها ما يلي:

- ✓ عددها الكبير قياسا بالمشروعات الكبيرة مما يوفر فرص عمل أكبر.
- ✓ نسبة مساهمتها في الناتج القومي كبيرة.
- ✓ التنوع في مجال نشاطاتها مما يوفر للمستهلك مختلف إحتياجاته وذلك لقربها من السوق والمستهلك في آن واحد.
- ✓ تعتبر المصدر الرئيسي للإبداعات والأفكار الجديدة، حيث أن البدايات للمشاريع الكبيرة قد كانت بدايات صغيرة.
- ✓ قدرتها على التكيف مع المناطق النائية الشيء الذي مكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة نحو المدن عن طريق توطين اليد العاملة.
- ✓ تعتبر فرصة للشباب ليصبحوا رواد أعمال وأصحاب مشاريع، لأنها تساعد على خلق روح المبادرة والقضاء على طوابير إنتظار فرص العمل لدى القطاع العام والخاص.
- ✓ "مساهمتها في عدالة توزيع المداخيل.
- ✓ التخفيف من المشكلات الإجتماعية الناتجة عن البطالة"[91].

2.2.2. دور المشروعات الصغيرة في عملية التنمية

إن المشروعات الصغيرة تلعب دورا هاما ومتزايدا في الاقتصاديات الحديثة، فهي بلا ريب محركا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ومستحدثا للوظائف ومصدرا من مصادر تعظيم الفائض الاقتصادي. وبالتالي امتصاص البطالة تدريجيا وتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية في آن واحد. لهذا لا يمكننا تجاهل دور هذه المشروعات في النهوض بالإقتصاد الوطني للدول، بغض النظر عن درجة

---

[90]- وفاء دويس، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية"دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس"**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص ص:9- 10

[91]- لطفي مخزومي، خالدي مليكة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة بالجزائر للفترة 1999- 2016** ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية خلال الفترة 27 و 28 نوفمبر 2017، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص: 72

تقدمها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تشكل المشروعات الصغيرة ما نسبته 97% من إجمالي عدد المشروعات و تساهم بنسبة 34% من الناتج الوطني الإجمالي الأمريكي، وتساهم في خلق 58% من فرص العمل المتاحة، بينما توفر في كندا ما نسبته 33% من فرص العمل، وفي اليابان تساهم في توفير 55.7% من فرص العمل.

وهكذا فإن المشروعات الصغيرة تلعب دورا كبيرا في الحد من مشكلة البطالة، في حين توصلت أندونيسيا إلى توفير ما نسبته 88 % وكذلك ما نسبته 85% في غانا[92].

ومهما يكن من أمر، فإنه بالإمكان أن نلمس هذا الدور من خلال ما نوجزه في النقاط التالية :

- توفر المشروعات الصغيرة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
- تعتبر هذه المشروعات المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
- هذه المشروعات هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثال ذلك شركة ميكروسوفت.
- تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
- هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
- تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.
- تستطيع هذه المشروعات أن تؤدي دورا مهما في توزيع الصناعة بين إقليم الدولة، وذلك لأن مصانع جديدة في المدن أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا[93].
- التخفيف من الفوارق الإقليمية، وذلك أن قدرة المشروعات الصغيرة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الأقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.

---

[92]- خليل أحمد النمروطي، أحمد محمود صيدم، **بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة خلال 24 و25 أفريل 2012، ص: 12

[93]- عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، ورقة بحثية، جامعة الأغواط،2012

- الحد من الهجرة الريفية نحو المدن، حيث تستطيع المشروعات الصغيرة من خلال انتشارها في الريف أن تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام امثل لهذه العمالة.
- تستطيع استحداث سلع وخدمات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وبالتالي الحد من هدر الموارد في الإستيراد، وذلك راجع إلى أن معظم أصحاب هذه المشروعات هم أشخاص رياديون وحاملون لأفكار إبداعية، ومن المفيد ذكره أن المشروعات الصغيرة قدمت ما نسبته 80% من إبتكارات السوق الأمريكي[94].
- تعمل على تنمية وحماية الحرف والصناعات التقليدية التي تكاد تختفي مع التطور الصناعي السريع.

3.2. المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وطرق مجابهتها

1.3.2. معوقات المشروعات الصغيرة

إن حداثة مفهوم المشروعات الصغيرة والتغيرات التي شهدتها موازين القوى الإقتصادية العالمية – وبالرغم من الأهمية والدور الهام الذي تلعبه– جعل هذه المشروعات تواجه العديد من المعوقات والتحديات التي تقف كحجر عثرة أمامها سواء من ناحية تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية أو إستمرارها وبقائها، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة معتبرة من المشروعات الصغيرة تتلاشى في بداياتها الأولى[95].

وتعتبر طبيعة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة متداخلة فيما بينها، وتختلف طبيعتها حسب طبيعة المشروع، قطاع النشاط التابع له، البيئة المتواجدة فيها، ولكن هناك معوقات تعتبر موحدة ومتعارف عليها في كافة أنحاء العالم.

وبشكل عام، يعتبر جزء من هذه المعوقات داخلي أي متعلق بالتوجهات العامة لسياسات المشروع كما توجد أخرى خارجية نتيجة تأثير عوامل خارجية أو بسبب البيئة المحيطة بهذه المشروعات والأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع.

---

[94]- ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 37– 39

[95]- ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابله، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي، الأردن،2006، ص:4

أولا: المعوقات الداخلية: تتمثل هذه المعوقات فيما يمكن حوصلته في الآتي:

أ. تنفيذ المشروع دون وضع خطة عمل أو دراسة جدوى المشروع، حيث أن معظم أصحاب المشاريع يظنون أنهم يستطيعون تحقيق النجاح بتوفير رأس المال والمكان المناسب فقط، دون دراسة أو تخطيط للمشروع، وخطة المشروع هي تخطيط كل مراحله بدءا من الفكرة إلى التسويق مرورا بمراحل المشروع المختلفة، وهذا ما يجعله غير قادر على التكيف مع متطلبات السوق والظروف الإقتصادية العامة والإمكانيات المتاحة[96].

ب. عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، حيث يسود نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة، التمويل، التسويق وغيرها من الوظائف، مما يعني عدم وجود التخصص الوظيفي والتنظيم الإداري الواضح لسير العمل في أقسام المشروع.

ج. تعاني معظم هذه المشروعات من عدم معرفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية مثلا،مما يؤدي بها إلى إستنزاف وقت طويل في إنجاز معاملاتها.

د. نقص المعلومات والإحصائيات المتاحة لهذه المشروعات خاصة فيما يتعلق بالصناعات المنافسة، شروط ومواصفات السلع المنتجة، أنظمة ولوائح العمل، التأمينات الإجتماعية وغيرها من البيانات اللازمة لتسيير أعمالها على أحسن وجه[97].

هـ. تعتمد هذه المؤسسات عادة على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، وكما تلجأ عادة إلى إستخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا من تلك المستخدمة في الصناعات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو أساليب الإنتاج المتطورة والتي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها وبالتالي قدرتها على المنافسة وإختراق الأسواق.

و. إنخفاض الإنتاج بسبب سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية، وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار، الطاقة الكهربائية، خدمات الإنارة، فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وإرتفاع معدل دوران العمل، كذلك التوسعات غير المخططة في المباني والأثاث وشراء مخزونات كبيرة من السلع، دون تخطيط وتقدير للظروف الإقتصادية المستقبلية[98].

---

[96]- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 42

[97] - www.yemen.gov.ye/portal/industry/tabid/875/Default.aspx PC le 15/03/2018, 22 :30
البوابة الإليكترونية المحدثة لوزارة الصناعة والتجارة اليمنية، **الصعوبات والمعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة**

[98]- مصطفى يوسف كافي، **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، مرجع سبق ذكره، ص: 60

ز. إرتفاع عدد حوادث العمل بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضا.

ح. إرتفاع التكلفة لدى هذه المشروعات، حيث تفتقر هذه الصناعات الصغيرة إلى أنظمة وميكانيزمات السيطرة على التكاليف،لأنها تعتبر زيادة الأجور هي السبب الرئيسي لهذا الإرتفاع ولا تأخذ مستلزمات الإنتاج الأخرى بعين الإعتبار.

ط. نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المشروع الصغير، إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة مع إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية لوجود بعض الإمتيازات كالتقاعد والضمان الاجتماعي والصحي إلى غير ذلك[99].

ثانيا: المعوقات الخارجية: تتمثل المعوقات الخارجية في:

أ. **كلفة رأس المال:** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال مطالبتها بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

ب. التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه االمشروعات مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

ج. التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف مراحل نموها (التأسيس – النمو الفعلي – الاندماج). ونظرا لهذه المخاطر، تفرض البنوك التجارية ضمانات صارمة وإجراءات معقدة على المشروعات الصغيرة عند التمويل، وفي معظم الأحيان تتجنب التمويل حرصا منها على نقود المودعين[100] .

---

[99]- www.kenanaonline.com P C le 24/03/2018 21 : 00

أحمد السيد كردي، **المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة**

[100]- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص: 97

د. **العقار الصناعي**: تحتاج معظم المنشآت الصغيرة وخاصة إذا كانت صناعات صغيرة إلى توفر الأرض اللازمة أو العقار المناسب لإقامة مشروعها، إلا أن ضعف التخطيط العمراني وعدم تخصيص مناطق خاصة لإقامة هذه المشروعات– كأن تحصل المنشأة الصغيرة على قطعة أرض بعيدة عن مناطق توافر تسهيلات البنى التحتية مما يحمل المشروع نفقات النقل الإضافية– يعتبر من بين المعوقات التي تقف حائلا أمام حاملي المشاريع وأفكارهم.

هـ. **الإجراءات الحكومية**: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المشروعات والمنشآت الصغيرة، حيث نجد هذه المشروعات تعاني من الإجراءات الحكومية المعقدة خاصة في منح التراخيص والإعفاءات، إضافة إلى عدم وجود معاملة تفضيلية في القوانين والتشريعات الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية لهذه المشروعات[101].

و. **الضرائب**: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب[102].

ز. **ندرة المواد الأولية المحلية والمستوردة**: إن ندرة المواد الخام والأولية تشكل عائقا أمام المشروعات الصغيرة، خاصة عندما لا يسمح لها بالإستيراد المباشر مما يضطرها للإعتماد على التجار والوسطاء المحليين، وبذلك تصبح تابعة لهم وللسياسات التي يفرضونها، وقد تكون هذه الندرة حقيقية كما يمكن أن تكون مفتعلة[103].

ح. **التسويق والمنافسة**: هناك عوامل عديدة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع المنتجة مثل الكثافة السكانية، السلع المنافسة، الأسعار، ونظرا لقلة خبرة المشروعات الصغيرة في مجال التسويق، فإنها تغفل عن هذه الأمور، بالإضافة إلى قلة معرفتها بأساليب التسويق والترويج وتصريف منتجاتها، ضف إلى ذلك المنافسة الشديدة من قبل الصناعات الكبيرة الوطنية منها والأجنبية، والتي تتميز بقدرات عالية في مجال الإنتاج والتسويق[104].

---

[101]- هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص: 40

[102]- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، مرجع سبق ذكره، ص: 76

[103]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص: 59

[104]- رابح خوني، رقية حساني، نفسه، ص: 74

2.3.2. طرق مجابهة الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة

ما من شك أن التغلب على الصعوبات والتحديات، التي تواجه المشروعات الصغيرة والحفاظ على بقائها ونجاحها يتحقق من خلال توفير السبل المتاحة لدعم هذا القطاع، وفهم متطلباته والوقوف على الصعوبات التي تعترضه، للعمل على معالجتها وتفاديها وتهيئة المناخ المناسب لهذه المشروعات لتحقق غايتها المنشودة. وتتمثل هذه الطرق المتعلقة بمواجهة هذه الصعوبات في الحلول التالية:

أولا: حلول المعوقات الداخلية: ويكون ذلك من خلال:

أ. إعداد دراسة جدوى للمشروع (Feasibility Study) ، وهي عبارة عن دراسة يجريها القائمون على المشروع لضمان جدوى الفكرة المُراد تنفيذها، حيث يتمّ جمع وتحليل كافّة البيانات حول هذه الفكرة، من حيث قدرتها على المنافسة، الصمود، التطوّر وتحقيق الأرباح. تحديد الأهداف المُراد تحقيقها بكلّ دقّة، سواء تلك الأهداف قريبة أو متوسّطة أو بعيدة المدى. صياغة كافّة مراحل المشروع بكلّ دقّة، لأن تنفيذ مشروع دون خطة يعني الفشل المحتم.

ب. تكوين أصحاب المشروعات في مجال نظم الإدارة الحديثة للمشروعات، من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية والتسويقية، كيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى توفير التدريب المهني المناسب لتطوير مهارات العاملين في أنشطة المشروعات الصغيرة، وتقديم دورات في مجالات الإدارة، التسويق، المحاسبة والإنتاج، بما يتلائم مع خصوصيات هذه المشروعات.

ج. السعي لبناء القدرات الإدارية والمحاسبية لأصحاب المشروعات الصغيرة، تمكنهم من مسك الدفاتر المحاسبية وإعداد التقارير المالية للمشروع وإدارته بشكل أفضل بما يضمن تحقيق نجاحه واستمراره، ولأن هذه القدرات تمكن صاحب المشروع من معرفة مشاكله، ومن ثم صياغة الحلول.

د. ضرورة دراسة السوق ومناخ الإستثمار، من خلال تجميع معلومات وبيانات عن العرض والطلب، ويمكن تجميع هذه المعلومات من خلال الطلب السابق وتاريخه ومعدل الزيادة أو النقصان السنوية، لكي نصل إلى تقدير مبدئي عن الكمية التي يمكن للمشروع إنتاجها و بيعها في السوق، ويمكن تجميع البيانات المطلوبة من السوق المحلي أو من المصادر المختلفة للبيانات والإحصائيات.

ثانيا:حلول المعوقات الخارجية: وذلك عبر:

أ. إن المشروعات الصغيرة قادرة على التخفيف من تأثير خطر التضخم، من خلال خلق سلع وخدمات متنوعة وبتكاليف منخفضة، وهذا لن يتحقق إلا بتمويل هذه المشروعات بتكاليف منخفضة من خلال

تخفيض معدلات الفائدة، مما يسرع وتيرة إنتاجها ويرفع من معيار ربحيتها، وهنا يبرز دور البنك المركزي في منح التسهيلات للمشروعات الصغيرة عبر البنوك العامة و الخاصة[105].

ب. تقديم تسهيلات لتمويل المشروعات الصغيرة، حيث يعد الدعم المالي من أهم المعوقات الأساسية للمشروعات الناشئة وجعلها تخرج إلى حيز النور بتوفير مجموعة من التسهيلات الائتمانية والحوافز المالية من خلال منح قروض طويلة أو قصيرة الأمد بفوائد وشروط ميسرة، وتساعد المشاريع على مواجهة المشكلات أثناء فترة التشغيل والإنتاج.

ج. تبسيط إجراءات منح الإجازات للمشروعات الصغيرة، ويتحقق ذلك عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية وإزالة العقبات التي تعترض إنشاء هذه المشروعات، اختصارا للوقت وتخفيضا للتكاليف المالية اللازمة لتأسيسها، والتنسيق بين الجهات المعنية من اجل تحديد الضوابط والمحددات لتسيير وتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة.

د. تقديم إعفاءات ضريبية للقائمين على المشروعات الصغيرة وتوفير البيئة الملائمة لها أي إعفاء المشروعات الصناعية الصغيرة للخمس سنوات الأولى من منح الإجازة من الرسوم الضريبية وجميع الرسوم الأخرى من أجل منحها القدرة على تنمية قدراتها المالية.

هـ. الاهتمام بالجانب التسويقي ودعمه لغرض تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة، حيث يتطلب الأمر تنمية القدرات التسويقية والإلمام بالسوق ومعرفة آلياته والقدرة على المنافسة وإيجاد السبل الناجحة للتسويق، من خلال إجراءات البحوث والدراسات التسويقية وتقديم المعلومات والإحصائيات عن الأسواق العالمية. إضافة إلى تأهيل القدرات التسويقية وإقامة الحملات الترويجية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.

و. ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على حل مشكلات البطالة،وأن تعمل على تخفيف الضمانات المطلوبة للحصول على القرض والعمل على منح القرض بضمان المشروع نفسه فقط دون الحاجة إلى ضمانات أخرى.

ز. تحتاج المشروعات الصغيرة إلى تقديم خدمات استشارية متخصصة في مجال المال والأعمال خاصة بالنسبة للمشروعات التي تكون في بداية نشأتها، بغرض تحسين أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية وتمكينها

[105]- www.swmsa.net PC le 27/03/2018 21 : 00

سامية بن رمضان، **المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية و آليات معالجتها،**

من تجاوز السلبيات والصعوبات التي تعترضها، وتشمل هذه الخدمات عمليات تقييم السوق والتسعير وأساسيات المحاسبة والإدارة المالية وترشيد المستثمرين للفرص الاستثمارية، ويتحقق ذلك من خلال قيام الأجهزة المختصة بالصناعات بعقد الدورات والندوات العلمية وتخصيص مراكز استشارية، تعمل على تقديم الاستشارات الفنية والإدارية ودراسات الجدوى الأولية والاقتصادية، التي يعجز المستثمر الصغير عن تحمل نفقاتها.

كما تتضح درجة تأثر المشروعات الصغيرة بالأداء العام للاقتصاد. ويمكن في هذا المجال تقديم بعض المقترحات، التي نرى أنها تساعد في حل المشكلات التي تعترض سبل المشروعات الصغيرة، وهذه المقترحات تتمثل في:

- ✓ ضرورة الاهتمام بالعمالة وتنمية وتطوير الكفاءات الإدارية والفنية في المشروعات الصغيرة .
- ✓ استخدام المعلومات والبحوث كركيزة لاتخاذ القرارات الإدارية والاهتمام بإنشاء نظام للمعلومات المالية والإدارية. وضرورة الاعتماد على الانترنت ووسائل الاتصالات الحديثة.
- ✓ السعي لاستصدار التشريعات التي تنصف المشروع الصغير، وزيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم الإعانات، القروض، التسهيلات والاستشارات اللازمة. حيث يمكن للحكومة أن تدعم إقامة روابط وعلاقات تعاونية بين المشروعات بغرض زيادة قدرتها التنافسية.
- ✓ الابتعاد قدر الإمكان عن مصادر التمويل من سوق التمويل غير الرسمي وذلك لما تحتويه هذه المصادر من إجحاف بحق المشروعات الصغيرة، ودراسة إمكانية تخصيص بنوك تجارية موجهة لتمويل هذه المشروعات.
- ✓ إيجاد صيغة مصرفية جديدة للتعامل مع المشروعات الصغيرة .
- ✓ ضرورة حجز بعض الفقرات الإنتاجية لصالح الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك الفقرات. مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات من الصناعات الصغيرة للمؤسسات الحكومية.

وختاماً يمكن القول بأن على المشروعات الصغيرة أن تعي حقيقة أنها تواجه سلسلة مترابطة من التحديات الناجمة عن تغير الأوضاع في السوق الدولية، ومن بينها تزايد تحرير التجارة، وبيئة الأعمال التجارية الآخذة في التوسع جغرافياً، واشتداد حدة المنافسة في الداخل والخارج، ولهذا فإنها مطالبة بوضع إستراتيجية تطوير أداءها وضمان بقاءها واستمرارها.

4.2. المشروعات الصغيرة في الجزائر

إن تفعيل الإقتصاد الوطني يتطلب خلق إستثمارات بإمكانها دفع عجلة التنمية في شتى المجالات، حيث أن هذه الحتمية ظهرت بعد التحولات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر – والتي أدخلتها في أزمة خانقة– نتيجة ضعف جهاز الإنتاج الذي كان يعتمد على مؤسسات لا يمكن التوسع فيها، لأنها تتطلب إستثمارات ضخمة لا يمكن توفيرها أمام مشكلة المديونية التي أدت إلى حل غالبيتها، هذا ما أدى إلى نتائج إقتصادية وإجتماعية وخيمة.

وأمام هذا الوضع، وجدت الجزائر نفسها مرغمة على إنتهاج سياسة تفعيل الإستثمارات وذلك بتوجيهها نحو مشروعات يسهل تمويلها، كما لو تعلق الأمر بتشجيع وتحفيز إنشاء المشروعات الصغيرة.

وجدير بالذكر، أن الجزائر تعتمد مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدل المشروعات الصغيرة، ولأن موضوع دراستنا وبحثنا يستهدف المشروعات الصغيرة، سنركز على هذا المصطلح من أجل الحفاظ على أهمية الموضوع وعدم الوقوع في الخلط وبذلك المساس بمصداقية البحث.

1.4.2. نشأة وتطور المشروعات الصغيرة في الجزائر

مرت المشروعات الصغيرة في الجزائر بمشوار طويل حتى وصلت إلى مفهومها الحالي، ويمكن تلخيص هذا التطور في أربعة مراحل هي:

أولا: مرحلة تهميش القطاع الخاص: تبنت الجزائر بعد الإستقلال الخيار الإشتراكي، وأعطت القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، حيث أصدرت خلال هذه الفترة أوامر ومراسيم تقضي بتسيير الأملاك والمشروعات الشاغرة بعد خروج الفرنسيين، علما وأن هذه المشروعات بلغت ما نسبته 98% .

وجدير بالذكر أن هذه المرحلة قد شهدت ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات التابعة للقطاع العام ومحدودية المشروعات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة من خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

ثانيا: وضع إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الوطني الخاص (1982-1988) : تتجسد هذه المرحلة في صدور القانون رقم (82-11) المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، والذي يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني، وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها.

حيث ذكرت المادة 11 من هذا القانون الميادين التي يجوز أن تنمو فيها أنشطة القطاع الخاص، وإعطائه فرصة لتحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي والمقاولة من الباطن[106].

ثالثا: الإصلاحات الاقتصادية (1988-2000) : شهدت الجزائر بدءا من سنة 1988 تحولا جذريا نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986، ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي المتبع وقد أصدرت جملة من القوانين أهمها:

- **القانون رقم (90- 10) المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض:**

جاء هذا القانون لإرساء مبدأ توحيد العملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، بالنسبة لإمكانيات الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي[107].

– **المرسوم التنفيذي رقم (91-37) المؤرخ في 13 فيفري 1991 متضمن تحرير التجارة الخارجية:**الذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين العام والخاص لنفس معايير وشروط التصدير والاستيراد[108].

– **المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار:** فتح هذا القانون آفاقا واسعة ومنح امتيازات مالية وجبائية وقدم تسهيلات ، حوافز وضمانات في كل القطاعات خاصة تلك التي تعمل ضمنها المشروعات الصغيرة، مع إمكانية الحصول على التمويلات اللازمة من طرف البنوك[109].

رابعا– تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره بعد 2001:

– القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم (01-03) الصادر في 20 أوت 2001 : وهو الأمر الذي جاء ليعدل ويتمم قانون **(93–12)** وهو القانون المتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية ،كما نص على إلغاء التمييز مابين القطاع العام والقطاع الخاص وإنشاء وكالة وطنية لتطوير الإستثمار[110].

---

[106]- ج ر ج ج، العدد 34، 1982، ص: 1694

[107]- ج ر ج ج، العدد 16، 1990، ص: 521

[108]- ج ر ج ج، العدد 20، 1991، ص: 419

[109]- ج ر ج ج، العدد 64، 1993، ص ص: 5-6

[110]- ج ر ج ج، العدد 47، 2001، ص: 5

- **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (01-18) الصادر في 12 ديسمبر 2001:** وهو القانون الذي أعطى الشرعية القانونية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق لهذه المشروعات، وجاء بتدابير ترمي إلى دعمها وترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية من خلال:

- تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع.
- تشجيع بروز محيط إقتصادي، تقني، عملي وقانوني يضمن للمشروعات الصغيرة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها و تطويرها في إطار منسجم.
- الحث على تنافسيتها والمساعدة على تحسين آدائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم.
- مساعدة أصحاب المشاريع بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع روح المقاولة والإبداع فيها[111].
- تسهيل حصول المشروعات الصغيرة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لإحتياجاتها.
- تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المشروعات الصغيرة.

وبالرغم من التطور الذي عرفته المشروعات الصغيرة في الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن تحديد محتواها ومضمونها لم يتم الفصل فيه إلا بظهور هذا القانون والذي أعطاها تعريفا واضحا ومفصلا.

- **تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** اعتمد المشرع الجزائري على الجمع بين معياري عدد العمال ومعيار رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي نفسها المعايير المعتمدة لدى الاتحاد الأوروبي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2- 2): معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2001

تصنيف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مصغرة	1 – 9	أقل من 20 مليون	لا تتجاوز 10 ملايين
صغيرة	10 – 49	لا يتجاوز 200 مليون	لا تتجاوز 100 مليون
متوسطة	50 – 250	لا يتجاوز 2 مليار	لا تتجاوز 500 مليون

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الوارد في القانون (01-18)، ص: 06

[111]– ج ر ج ج ، العدد 77، 2001، ص ص: 6-7

نلاحظ من الجدول أن المشروعات المصغرة هي تلك التي يقل عدد عمالها عن 10 بينما يقل رقم أعمالها عن 20 مليون دج، بينما المشروعات الصغيرة يكون عدد العمال فيها بين 10 و49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دج.

- **قانون توجيهي لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (17-02) مؤرخ في 10 جانفي 2017**

يهدف هذا القانون إلى تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم، والأليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة. كما أنه يحدد الأهداف العامة والمتمثلة في:

- ✓ بعث النمو الإقتصادي.
- ✓ تحسين بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا سيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها.
- ✓ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ ترقية ثقافة المقاولة.
- ✓ تحسين معدل الإندماج الوطني وترقية المناولة[112].

ولقد أحدث هذا القانون تغييرا في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أبقى على عدد العمال ورفع من رقم الأعمال والحصيلة السنوية، آخذا بعين الإعتبار إرتفاع الكتلة النقدية ومعدلات التضخم، حيث أصبح التعريف كالأتي:

الجدول رقم (2- 3): معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد التعديل

تصنيف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مصغرة	1 – 9	أقل من 40 مليون	لا تتجاوز 20 ملايين
صغيرة	10 – 49	لا يتجاوز 400 مليون	لا تتجاوز 200 مليون
متوسطة	50 – 250	بين 400 مليون إلى 4 ملايير	بين 200 مليون إلى 1 مليار

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الوارد في القانون (17-02)، ص: 06

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن عدد العمال لم يتغير بالنسبة للتصنيفات الثلاث بينما رقم الأعمال تضاعف حيث انتقل من 20 مليون دج إلى 40 مليون دج بالنسبة للمشروعات المصغرة، ومن 200 مليون دج إلى 400 مليون دج بالنسبة للمشروعات الصغيرة وهذا راجع إلى ارتفاع الكتلة النقدية ومعدلات التضخم، ونفس الشيئ بالنسبة للحصيلة السنوية.

[112]- ج ر ج ج، العدد 02، 2017، ص: 05

2.4.2. واقع المشروعات الصغيرة في الجزائر

تكتسب المشروعات الصغيرة دورا بالغ الأهمية في إحداث النمو وتحقيق التنمية، لذا أولتها الجزائر مكانة هامة في السنوات الأخيرة، باعتبارها محرك أساسي في خلق الثروة وامتصاص البطالة خارج قطاع المحروقات، حيث قامت بإصدار العديد من القوانين لتنظيم وترقية القطاع الخاص والذي تعتبر المشروعات الصغيرة إحدى ركائزه الأساسية.

ولقد شهدت الجزائر في العشرية الأخيرة تطورا ملحوظا في عدد المشروعات الصغيرة، ونظرا لتعاقب الوزارات المكلفة بنشر إحصائيات هذا النوع من المشروعات، حيث عرفت هذه الفترة تعاقب أربع (04) وزارات (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار وأخيرا وزارة الصناعة والمناجم سنة 2015)، والتي لم تكن تفصل بين المشروعات حسب حجمها (مصغرة، صغيرة ومتوسطة)، بل كانت تجمعها في خانة واحدة تحت إسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2015 أين بدأ إعتماد التصنيف حسب الحجم (عدد العمال) وأصبحت الإحصائيات أكثر دقة، ولأن دراستنا تخص المشروعات الصغيرة فقط ومجال بحثنا محصور في الفترة ما بين 2006 و2016، تعذر علينا إعطاء إحصائيات شاملة لفترة الدراسة. لهذا سوف نكتفي بعرض الإحصائيات الخاصة بسنتي 2015 و2016 لأنها مفصلة وتتناسب مع الدراسة.

وللوقوف على تطور عدد المشروعات الصغيرة ندرج الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-4): تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2015-2016)

السنة	2015	2016	التطور	
			بالعدد	بالنسبة (%)
العدد	934569	1022621	88052	9.42

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية رقم 28 و30 لسنتي 2015 و2016 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم

يتضح من خلال هذا الجدول وأن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تزايد، حيث انتقل من 934569 مشروع سنة 2015 إلى 1022621 مشروع سنة 2016، وهذا يعني أن عدد المشاريع قد ارتفع

بحوالي 88052 مشروعا، أي ما يعادل نسبة 9.42 %، وهو ما يدل على الأهمية التي أولتها السلطات لهذا النوع من المشاريع، لما له من أهمية في التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

وكما سبق وذكرنا، بدأت الإحصائيات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر دقة وتفصيل ابتداء من سنة 2015، حيث بدأت تعتمد التصنيف حسب الحجم (مصغرة، صغيرة ومتوسطة). والجدولين التاليين يوضحان ذلك.

الجدول رقم (2-5): تعداد المشروعات حسب معيار العمالة لسنة 2015

تصنيف المشروع	عدد المشروعات	النسبة(%)
مشروع مصغر (أقل من 10 عمال)	907659	97.12
مشروع صغير (بين 10 و 49 عامل)	24054	2.57
مشروع متوسط (بين 50 و 249 عامل)	2855	0.31
المجموع	**934569**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم 28 لسنة 2015

الجدول رقم (2-6): تعداد المشروعات حسب معيار العمالة لسنة 2016

تصنيف المشروع	عدد المشروعات	النسبة(%)
مشروع مصغر (أقل من 10 عمال)	993170	97.12
مشروع صغير (بين 10 و 49 عامل)	26281	2.57
مشروع متوسط (بين 50 و 249 عامل)	3170	0.31
المجموع	**1022621**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم 30 لسنة 2016

نلاحظ من الجدولين السابقين أن نسبة المشروعات المصغرة تمثل حصة الأسد بـ 97.12 % والصغيرة بـ 2.57 % وإذا ما جمعت تصل إلى 99.69 % من مجموع المشاريع لسنتي 2015 و2016 على التوالي. هذا إن دل على شيء فهو يؤكد الاهتمام الكبير والأهمية التي أولتها الدولة لهذا النوع من المشاريع، ليقينها بأنها الحل الأنجع لبناء اقتصاد وتحقيق تنمية مستدامة.

وللوقوف بأكثر تفصيل على مدى تطور المشاريع المصغرة والصغيرة وكذا المتوسطة، ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): تطور المشروعات حسب معيار العمالة خلال الفترة (2015-2016)

	عدد المشروعات		التطور	
	2015	2016	بالعدد	بالنسبة (%)
مشروع مصغر(أقل من 9 عمال)	907659	993170	85511	9.42
مشروع صغير(من 10 إلى 49 عامل)	24054	26281	2227	9.25
مشروع متوسط (من 50 إلى 249 عامل)	2855	3170	315	11.03
المجموع	**934569**	**1022621**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدولين السابقين

نلاحظ من الجدول السابق أن المشروعات بتصنيفاتها الثلاث في تزايد مستمر:

– فالمشروعات المصغرة إنتقلت من 907659 مشروعا سنة 2015 إلى 993170 مشروعا سنة 2016 بارتفاع قدره 85511 مشروعا أي بما نسبته 9.42 % .

– والمشروعات الصغيرة سجلت ارتفاع قدره 9.25 % حيث انتقلت من 24054 مشروعا سنة 2015 إلى 26280 مشروعا سنة 2016 أي بمجموع 2227 مشروعا.

– في حين أن المشروعات المتوسطة أيضا سجلت ارتفاع قدره 315 مشروعا من سنة 2015 إلى سنة 2016.

وهذه الزيادة في عدد المشاريع خاصة المصغرة والصغيرة، تعود لاهتمام السلطات والوزارة المختصة بهذه الشريحة الاقتصادية من خلال إعداد برامج تأهيل وصناديق مخصصة لتمويلها.

3.4.2. معيقات تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم وعي الجزائر الكبير بأهمية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضعها لمنظومة قانونية وتشريعية تشجع هذا النوع من المؤسسات، إلا أن هذه المؤسسات لم تحتل إلى الآن الموقع المتصور لها. وسنحاول في هذا المطلب استعراض أهم العراقيل التي تحد من تطورها.

أ. عراقيل متعلقة بنشاطات السوق الموازية (Contraintes des activités du marché informel):

السوق الموازية– ويعرف أيضا بمصطلح السوق غير الرسمية– هو قطاع غير منظم يشهد في السنوات الأخيرة تصاعدا و نموا سريعا مقارنة بالسوق الرسمية.

وتعرف السوق الموازية في الجزائر على أنها مجموع المؤسسات المسجلة إداريا لكنها لا تصرح بوجودها للمصالح الجبائية ومصالح الضمان الإجتماعي (CNAS أو CASNOS)، أي أنها نشاطات غير رسمية وغير مصرح بها. وحسب دراسة أجريت على عينة تتكون من 482 مشروع صغير ومتوسط، خلصت إلى أن 335 هي مشروعات غير رسمية أي تنشط في السوق الموازية. حيث أصبح هذا النوع من المشروعات مسيطر على المحيط السوسيوإقتصادي وذلك:

– لعدم التصريح بالموارد البشرية المستخدمة والموارد المالية وبالتالي تخفيض التكاليف، التهرب الضريبي وعدم الفوترة.

ولهذا نجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرسمية تعاني من منافسة السوق الموازية من جهة والإلتزامات المفروضة عليها من ضرائب ورسوم وإشتراكات والتي تصل إلى 50 **%** من رقم الأعمال من جهة أخرى، في ظل غياب سياسة إقتصادية وميكانيزمات حماية للإقتصاد الرسمي من أجل إدماجه في الإقتصاد الحقيقي ومواجهة ما يعرف بالسوق السوداء.

ب. عراقيل متعلقة بالحصول على المعلومات (Les contraintes d'informations):

نقص المعلومة من وجهة نظر الخبراء الإقتصاديين هو أكبر عائق يقف في وجه مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذين يسعون إلى ولوج السوق الخارجية. وبالرجوع إلى الإقتصاد الجزائري، نجده يتميز بنقص فادح من حيث المعلومات الفعالة والمحينة ذات الطابع الإقتصادي، المالي والتجاري. ويرجع السبب في ذلك إلى: [113].

- غياب بنك للمعطيات الإحصائية و عدم وجود نظام معلوماتي وطني شامل.
- نقص المعطيات و دراسات السوق (وطنيا، إقليميا و محليا).
- صعوبة الولوج إلى مصادر المعلومات المتخصصة و الأنترنت المستعملة في عالم الأعمال(80% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ليست لها القدرة على ولوج الأنترنت).
- عدم توفر المعطيات والتوجيهات حول فرص الإستثمار المتاحة ونقص المعلومات المتعلقة بالمنافسة.

[113] -Karim SI LEKHAL et autres،Les PME en Algérie : Etat des lieux, contraintes et perspectives،CEMOTEV, Université de Versailles
Saint Quentin en Yvelines – France،Université Kasdi Merbah-Ouargla،Université d'El oued،Algerian business performance review ABPR،n°04، 2013، P 40

ج.عراقيل متعلقة بسوق العمل (Les contraintes relatives au marché de travail):

يعتبر سوق العمل في الجزائر غير مستقر، حيث يعرف تجاوزات عديدة ويعاني صعوبات كثيرة يمكن حصرها في:

- النقص الكبير في خبراء الاقتصاد والتسيير وكذا التقنيين المؤهلين.
- وجود عائق كبير في تسيير الموارد البشرية (تسيير العقود،الإجراءات الإدارية،...).
- عدم توفر معاهد متخصصة للتكوين وضعف البرامج المقدمة في بعض المعاهد الموجودة.
- عدم توافق التكوينات المقدمة من طرف الجامعات مع المتطلبات الحقيقية للمؤسسات خاصة في الجانب التقني الحديث المتعلق بالتسيير والتسويق .
- حاجز اللغة الذي يقف عائقا أمام الكثير من حاملي الشهادات الجدد[114].

د. عراقيل متعلقة بالعقار الصناعي (Les contraintes relatives au foncier industriel):

يعتبر مشكل العقار الصناعي حديث الساعة في مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر، وهذا بالرغم من استحداث لجان المساعدة على توطين وترقية الاستثمارات في الجزائر(CALPI) على مستوى كل ولاية والتي تحولت فيما بعد إلى لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات (CALPIREF).

إذن، فعائق العقار الصناعي هو أحد أهم الأسباب التي أدت إلى عزوف الكثير من المستثمرين عن إنشاء أو تجسيد مشاريعهم، فنقص الشفافية بخصوص دراسة ملفات الاستثمار وإجراءات الحصول عليه– والتي تصنف بأنها ثقيلة ومعقدة قد تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات– هو ما حال دون تطوير وترقية الاستثمار في الجزائر.

كما نضيف عنصر الغموض الذي يلف الإطار القانوني لتسيير القطع الأرضية، هذا يجعل من إقتنائه أو منحه للمستثمر أمرا صعبا بالرغم من وجود عدة هيئات مكلفة بتسوية وضعيته القانونية أو تحديدها مثل مديريات أملاك الدولة، الوكالات العقارية، البلديات و غيرها[115].

هـ. عراقيل إدارية وقانونية (Les contraintes d'ordre administratif et judiciaire):

إن من بين الصعوبات والعراقيل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال كل مراحلها (الإنشاء، التوسعة،...)، هي الإجراءات الإدارية المعقدة والطويلة. فالإدارة العمومية الجزائرية

---

[114]– الأستاذ أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، الجيزة، مصر، 2011، الطبعة الأولى، ص: 81

[115]– Karim SI LEKHAL et autres, op cite, p : 42

أصبحت عائقا رئيسيا أمام ظهور إقتصاد سوق حقيقي يعتمد على المنافسة الحرة وترقية الإستثمار الخاص فانعدام الشفافية والوضوح في دراسة ومتابعة ملفات إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عدم التزام الإدارة بالمهام المنوطة بها، غياب التنسيق بين الهيئات المعنية، غياب هيئة مختصة في الاستقبال والتأطير، عدم تحديد الجهة المكلفة بمنح رخصة الاستغلال لمشروع صغير ومتوسط،...

كل هذه الصعوبات تدخل المسير في دوامة تجعله يسلك طريقا طويلة ويتأرجح بين عدة هيئات.

إن القوانين الوضعية التي تجسدها الجهات القضائية سواء أكانت جزائية، مدنية، تجارية أو إدارية، لابد أن توجه عمل الإدارة نحو الالتزام بعملها على أحسن وجه، وتجبرها على تأدية المهام المنوطة بها، إلى جانب الهيئات الأخرى المعنية بالاستثمار، وهذا لتقوية دولة القانون وسيادة الديمقراطية الحقيقية، وهذا ما يتطلب تأهيلا شاملا لمختلف الهيئات المعنية لخلق فضاء سليم أمام المستثمرين والنهوض باقتصاد قوي بمعية المشروعات العمومية والخاصة.

و. العراقيل التمويلية (Les contraintes financières):

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مهما كانت درجة نموها، من مشكل التمويل قصير أو طويل الأجل الذي يقف عائقا أمام إنشائها أو تطورها. ويمكن تجسيد هذه الصعوبات التمويلية في الآتي:

- دعم البنوك غير كاف لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأن إجراءات الحصول على قرض ثقيلة جدا و معقدة لا تتماشى مع المعطيات الإقتصادية الجديدة ولا تواكب مناخ الأعمال الحديث.

- تكلفة القرض مرتفعة جدا، والضمانات المطلوبة من طرف البنوك مبالغ فيها، بالإضافة إلى طول آجال دراسة طلبات القرض، مما يفوت على المستثمرين فرصا كثيرة.

- عدم فعالية قوانين الصرف، حيث أنها غير مكيفة مع تبادل الخدمات بين البنك والزبون.

-"غياب آلية تغطية المخاطر المتصلة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خطر الصرف، تغير نسب الفوائد،.....)".[116].

- نظام جبائي ثقيل لا يملك نظرة إستراتيجية للتطور ولا يشجع التشغيل.

وهذا ما يدفع بمسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى مصادر تمويلية عائلية (تمويل ذاتي) وقنوات التمويل الموازية (غير الرسمية).

---

[116]- عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص: 136

خلاصة الفصل الثاني:

حضيت المشروعات الصغيرة باهتمام جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية، ذلك لإدراكها للدور الذي تلعبه هذه المشروعات في تنمية الاقتصاد الوطني، إذ أنها تتمتع بخصائص تجعلها قادرة على منافسة الصناعات الكبرى، إلا أنها تعاني من مشاكل وعوائق عديدة أبرزها مشكل التمويل، لذلك فمعظم الدول تسعى جاهدة لإزالة العقبات التي تعيق نموها وتساهم في تطورها بالشكل المفروض، حتى تتمكن من لعب دورها في عملية التنمية وتقديم قيمة مضافة لجميع إقتصاديات هذه الدول.

بالنسبة للجزائر، فإن حداثة المشروعات الصغيرة وعدم بلوغها بعد المكانة التي وصلت إليها في الكثير من دول العالم، جعلها غير قادرة على تفعيل دورها في الإقتصاد الوطني بسبب جملة المعيقات والمشكلات التي تعترضها، إلا أن تبنيها هو حتمية لا بد منها في ظل حرص الجزائر على بناء إقتصاد يعتمد على مصادر دخل متعددة، والخروج من تبعية قطاع المحروقات، لذلك فإن الجزائر تسعى جاهدة لتشجيع ودعم المشروعات الصغيرة ومحاولة توفير مناخ الأعمال الملائم .

الفصل الثالث

دور البنوك التجارية في تأسيس المشروعات الصغيرة

- تمهيد الفصل

1.3. تقديم البنوك التجارية العمومية

2.3. مساهمة البنوك التجارية في بعث المشروعات الصغيرة

3.3. الدور التنموي للبنوك التجارية

- خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية شريكا أساسيا وداعما كبيرا في بعث المشروعات الصغيرة، من خلال الدور المنوط بها الذي تقوم به في مساعدة أصحاب هذه المشروعات على تجسيدها، من خلال عمليات التمويل وتوفير الموارد المالية اللازمة التي يحتاجونها، فضلا عن مساهمتها وبشكل إيجابي في تشجيع الإبداع وخلق فرص العمل، ومن ثم الحد من البطالة.

والجزائر كغيرها من دول العالم، ومحاولة منها لمواكبة التغيرات الإقتصادية والمتغيرات الدولية (تحرير التجارة الخارجية، الثورة التكنولوجية، ...الخ)، توجهت نحو سياسة إقتصادية تعتمد على تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة، لما لها من أهمية في تحقيق التنمية. وهذا لا يتأتى إلا عبر توفير أهم عنصر لها ألا وهو التمويل. وهنا يبرز الدور الأساسي للبنوك التجارية، كممول وباعث للمشاريع الصغيرة.

تأسيسا على ما تقدم في الفصلين السابقين من هذه الدراسة، يأتي هذا الفصل في محاولة لإسقاط دراسة حالة شملت البنوك العمومية بولاية قالمة والمتمثلة في، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية (BDL)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA) وأخيرا البنك الخارجي الجزائري (BEA)، وذلك من خلال جمع الإحصائيات والبيانات للفترة (2006-2016)، ثم تبويبها، وصفها وتحليلها.

وبالتالي، فإنه سيتم في هذا الفصل معالجة المحاور التالية:

- تقديم البنوك التجارية محل الدراسة.
- مساهمة البنوك التجارية في بعث المشروعات الصغيرة.
- الدور التنموي للبنوك التجارية.
- تقييم عملية التمويل البنكي للمشروعات الصغيرة في ولاية قالمة.

1.3. تقديم البنوك التجارية العمومية في الجزائر

بذلت السلطات الجزائرية بعد الإستقلال مباشرة كل ما في وسعها لإستعادة مجمل حقوق سيادتها، بما في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية. فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة لتحقيق تلك الأهداف المسطرة للتمويل. وبالتالي تم إنشاء مجموعة من البنوك التجارية، نخص بالذكر العمومية منها:

1.1.3. تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في التنمية الوطنية، وقد تم إنشاؤه بتاريخ 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته وتعزيز العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية[117].

وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، والذي منح إستقلالية أكبر للبنوك، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك الأخرى يباشر جميع الوظائف نذكر منها:

- ✓ منح التسهيلات الإئتمانية خاصة الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ فتح الحسابات واستقبال الودائع وتشجيع الإدخار بنوعيه بفائدة ودون فائدة.
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- ✓ تأمين النشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- ✓ التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والتجار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أجل تحقيق أهدافه، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة[118].

وعلامته التجارية هي:

[117] - https://ar.wikipedia.org/wiki PC le 01/06/2018. 14:00
[118] - www. iefpedia.com.

2.1.3. تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA)

هو أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي. فمنذ إنشائه سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري كل شخص طبيعي ومعنوي. ويحوز البنك الوطني الجزائري على أكثر من 2.5 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام[119].

يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني، إذ يحتوي على ما يقارب 200 وكالة باختلاف فئاتها (وكالات رئيسية أو وكالات فرعية) كما يحتوي على أكثر من مليون ونصف حساب، الشيء الذي يمنحه مكانة رئيسية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، مما يدفعه للتجديد والحداثة قصد الحفاظ على مكانته وتشريف صورته الخدماتية.

ومن مهامه وأهدافه:

- ✓ أسس ليعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل.
- ✓ فتح الحسابات واستقبال الودائع وتشجيع الإدخار من الجمهور والمؤسسات.
- ✓ كما وجد ليكون أداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير، والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.
- ✓ يقوم إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية بتمويل القطاع الاقتصادي العمومي الصناعي والزراعي.
- ✓ إقراض المشروعات الصغيرة والمؤسسات الصناعية العامة منها والخاصة.
- ✓ تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلامته التجارية هي:

[119] - www.bna.dz PC le 03/06/2018 , 15 :00

3.1.3. تقديم بنك التنمية المحلية (BDL)

بنك التنمية المحلية هو البنك الذي يواكب العصرنة لتوفير أفضل خدمة للزبائن اختصار (ب.ت.م) وهو أحد البنوك العامة برأس مال قدره 36800 مليون دينار جزائري، تأسس بموجب مرسوم رقم (85-85) المؤرخ في 30 أفريل 1985، وأنشأ في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية. يحسب له شبكة متكونة من 149 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية ويميزه عن باقي البنوك[120].

فبنك التنمية المحلية هو أولا بنك للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات، ويهدف أيضا إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية والمشاركة مع هيئات الدعم (ANSEJ، CNAC، ANGEM)، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد.

بالإضافة إلى ذلك فهو يقدم الخدمات التالية لزبائنه:

- خيارات ادخار شخصية من أجل زيادة رأس مال.
- حلول بقروض متماشية وفقا لاحتياجات الزبائن.
- منتجات وخدمات لمراقبة يومية لحسابات البنكية.
- منتجات التأمين للوقاية من مختلف المخاطر.

وفي الأخير، فإن بنك التنمية المحلية هو عضو المنظومة الوطنية للوسائل الالكترونية (بطاقة السحب والدفع الدولية، نظام التعويض الإلكتروني وخدمة التحويل السريع للأموال من الخارج إلى الجزائر[121].

وعلامته التجارية هي:

[120] - http://ecomedfot.blogspot.com PC le 31/05/2018, 14 :30
[121]- https://www.bdl.dz PC le 01/06/2018, 22 :30

4.1.3. تقديم القرض الشعبي الجزائري (CPA)

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 26 ديسمبر 1966 برأس مال قدره 15 مليون دج وهو شركة عمومية اقتصادية يقوم بكل الأعمال البنكية وبعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا يخضع للتشريع البنكي والتجاري.

يلعب القرض الشعبي الجزائري دورا هاما في النشاط الاقتصادي فهو يعمل على:

- ✓ تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ القيام بعملية البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.
- ✓ إقراض الحرفيين وقطاعات السياحة والفندقة والصيد والتعاونيات غير الزراعية في ميادين الإنتاج والتوزيع والخدمات.
- ✓ جمع الودائع.
- ✓ تحويل العملات.
- ✓ تسهيل المعاملات بين المستورد والمورد في عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ تقديم قروض لقاء سندات عامة إلى الإيرادات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.

وعلامته التجارية هي:

5.1.3. تقديم البنك الخارجي الجزائري (BEA)

أنشئ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض)، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الإقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية .

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون **(88-02)** المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف البنك الخارجي الجزائري تغيرات جديدة، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة.

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم (204-67) الصادر في 01 أكتوبر 1967، ويعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عن الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.

ومن أهم مهامه أيضا:

- تمويل الاستثمارات على المستوى الخارجي والمحلي،
- منح أنواع مختلفة من القروض (القروض الاستثمارية، الاستهلاكية، قروض تشغيل الشباب، إعتمادات مستندية...) الخ.
- ويقوم كذلك بتسهيل العلاقات الإقتصادية مع مختلف دول العالم[122] .

علامته التجارية هي:

[122] - https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/.../chapitre3.docx PC le 31/05/2018, 14 :00

2.3. مساهمة البنوك التجارية في بعث المشروعات الصغيرة في الجزائر

أفرز التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية الجزائرية بداية من التسعينات، تغيرا جذريا في هيكلة الاقتصاد الوطني، حيث أعطت الدولة الأولوية لدعم وترقية المشروعات الصغيرة، بعد فشلها في تسيير المؤسسات الكبرى، وذلك عن طريق الإصلاحات التي أجرتها على السياسة النقدية والبنكية لمساعدة وتشجيع حاملي الأفكار على تجسيد وتنفيذ مشاريعهم، هذا بمعية البنوك التجارية، التي توفر لهم الموارد المالية اللازمة والتي تعتبر أهم عنصر من العناصر الأساسية لإقامة مشروع صغير، وبذلك تزيح من أمامهم أكبر عائق، وهو التمويل الذي يعتبره حاملي المشاريع شبح أو حجر عثرة تقف في طريقهم.

1.2.3. المشاريع المنشأة

لعبت البنوك التجارية الجزائرية دورا كبيرا في إنشاء المشروعات الصغيرة في الجزائر وبخاصة ولاية قالمة والتي هي محل دراسة حالة، وللوقوف على تطور عدد هذه المشاريع بداية من سنة 2006 إلى غاية نهاية سنة 2016، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): المشاريع المنشأة خلال الفترة (2006-2016)

السنة / البنك	BNA	BEA	BDL	CPA	BADR	المجموع
2006	27	17	16	20	35	**115**
2007	36	23	19	53	114	**245**
2008	51	30	29	66	135	**311**
2009	71	60	71	135	147	**484**
2010	112	82	99	110	97	**500**
2011	408	342	460	304	262	**1776**
2012	715	542	731	585	704	**3277**
2013	257	182	270	201	240	**1150**
2014	293	239	336	216	297	**1381**
2015	193	165	201	162	200	**921**
2016	83	64	84	56	101	**388**
المجموع	**2246**	**1746**	**2316**	**1908**	**2332**	**10548**
النسبة (%)	**21,29**	**16,55**	**21,96**	**18,09**	**22,11**	**100**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- بيانات من البنك الوطني الجزائري
- بيانات من البنك الخارجي الجزائري
- بيانات من بنك التنمية المحلية
- بيانات من القرض الشعبي الجزائري

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق وفق ما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-1): عدد المشاريع المنشأة خلال الفترة (2006-2016)

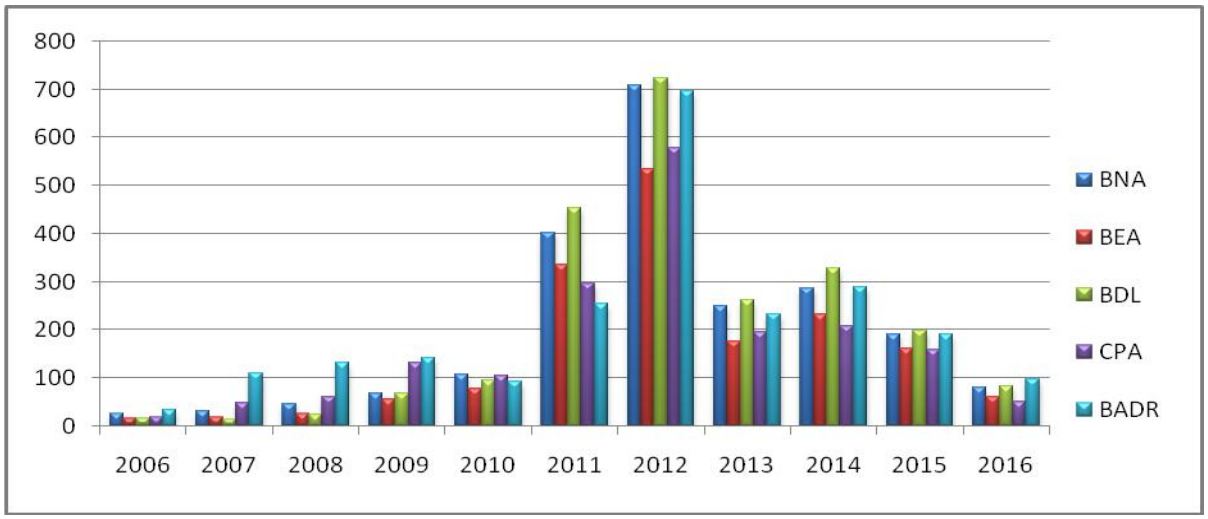

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-1)

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين، أن عدد المشروعات الصغيرة المنشأة من طرف البنوك التجارية مجتمعة في تزايد مستمر من سنة 2006 إلى غاية سنة 2011، حيث إنتقل من 500 مشروعا سنة 2010 إلى 1776 مشروعا سنة 2011 وهذا يعني أنه تضاعف بحوالي أربع (04) مرات ليصل إلى الذروة نهاية عام 2012 بإجمالي 3277 مشروعا، وهذا راجع إلى إنتهاج البنوك التجارية لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو:

- ✓ تخفيض معدلات الفائدة على القروض.
- ✓ تسهيل وتيسير شروط الحصول على القروض.
- ✓ إتباع إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المدى المتوسط والطويل.

إلا أن عدد المشروعات الصغيرة المنشأة عرف إنخفاضا حادا سنة 2013، حيث وصل إلى 1150 مشروعا أي بحوالي 65 % ليعود ويرتفع سنة 2014 إلى 1346 مشروعا، وهذا راجع لتشبع هذا القطاع سنة 2013. وبداية من سنة 2015، نلاحظ إنخفاضا مستمرا حيث بلغ عدد المشاريع 921 مشروعا ليواصل إنخفاضه سنة 2016 إلى 388 مشروع، ويعود السبب في ذلك إلى إنخفاض أسعار البترول أواخر سنة 2014 والتي نتج عنها نقص السيولة وإرتفاع معدل التضخم، مما إضطر البنوك التجارية إلى التحفظ بخصوص منح القروض والتماشي مع السياسة العامة للدولة.

أما إذا ما قارنا البنوك التجارية مع بعضها البعض، فإننا نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) هو البنك المتصدر كباعث لهذه المشروعات بنسبة قدرت بـ 22.11 % أي ما يعادل 2332 مشروعا، وهذا راجع للإستراتيجية، التي تبناها هذا البنك بالإضافة إلى تخصصه في الجانب الفلاحي،

وهو ما استقطب الشباب في السنوات الأخيرة، يليه بنك التنمية المحلية (BDL) وليس ببعيد عنه بنسبة 21.96 % ما يعادل 2267 مشروعا، ليأتي بعده البنك الوطني الجزائري (BNA) والذي ساهم في إنشاء 2246 مشروع، فيما ساهم القرض الشعبي الجزائري (CPA) ببعث 1908 مشروعا، ليحل أخيرا البنك الخارجي الجزائري (BEA) بنسبة 16.55 % ما يعادل 1746 مشروعا.

هذا التقارب يقود إلى نتيجة، وهي أن جميع البنوك التجارية ساهمت في إنشاء المشروعات وبذلت مجهودات كبيرة، من أجل منح الإئتمان لحاملي المشاريع تماشيا مع سياسة الدولة في هذا المجال، وبذلك تحقيق التنمية الإقتصادية.

2.2.3. تمويل المشروعات الصغيرة

فيما يخص الجانب التمويلي للمشروعات الصغيرة، نجد أن البنوك التجارية رصدت مبالغ ضخمة وكبيرة لتمويل هذا النوع من المشروعات، التي أخذت تستهوي العديد من حاملي الأفكار وتبعث فيهم روح التحفيز لإنشاء مثل هذه المشاريع. وفيما يلي جدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-2): حجم المبالغ المرصودة لتمويل المشروعات الصغيرة خلال الفترة (2006-2016)

المبالغ بالدينار الجزائري

السنة / البنك	BNA	BEA	BDL	CPA	BADR	المجموع
2006	48376583,81	35538396,20	24621118,50	263841992,37	42107651,86	**414485742,74**
2007	49890308,07	48958887,00	19341497,00	80445660,75	126558680,24	**325195033,06**
2008	80470187,26	66845492,20	27781628,00	70555605,91	143075316,29	**388728229,66**
2009	170035225,46	159183592,30	147098429,00	349548670,40	234609578,29	**1060475495,45**
2010	291829083,28	259379198,30	243684572,90	347787883,10	161013389,19	**1303694126,77**
2011	1114759333,06	882118862,17	1178124799,45	935796030,25	588171380,81	**4698970405,74**
2012	1923718457,51	1445308992,38	1850317027,50	1672156648,70	1399791465,35	**8291292591,43**
2013	788753444,74	521821602,41	764744 680,90	637183988,50	728418244,65	**3440921961,20**
2014	846521795,50	655501751,41	828145351,10	659147818,15	1273559004,25	**4262875720,41**
2015	615361015,39	401567654,68	475325524,60	462102414,00	813955695,48	**2768312304,15**
2016	265115117,28	152021560,92	228990057,00	177795771,00	423534031,37	**1247456537,57**
المجموع	**6194830551,35**	**4628245989,97**	**5788174685,95**	**5656362483,13**	**5934794437,77**	**28202408148,17**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- بيانات من البنك الوطني الجزائري
- بيانات من البنك الخارجي الجزائري
- بيانات من بنك التنمية المحلية
- بيانات من القرض الشعبي الجزائري

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق وفق ما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-2): المبالغ المرصودة لتمويل المشروعات الصغيرة خلال الفترة (2006-2016)

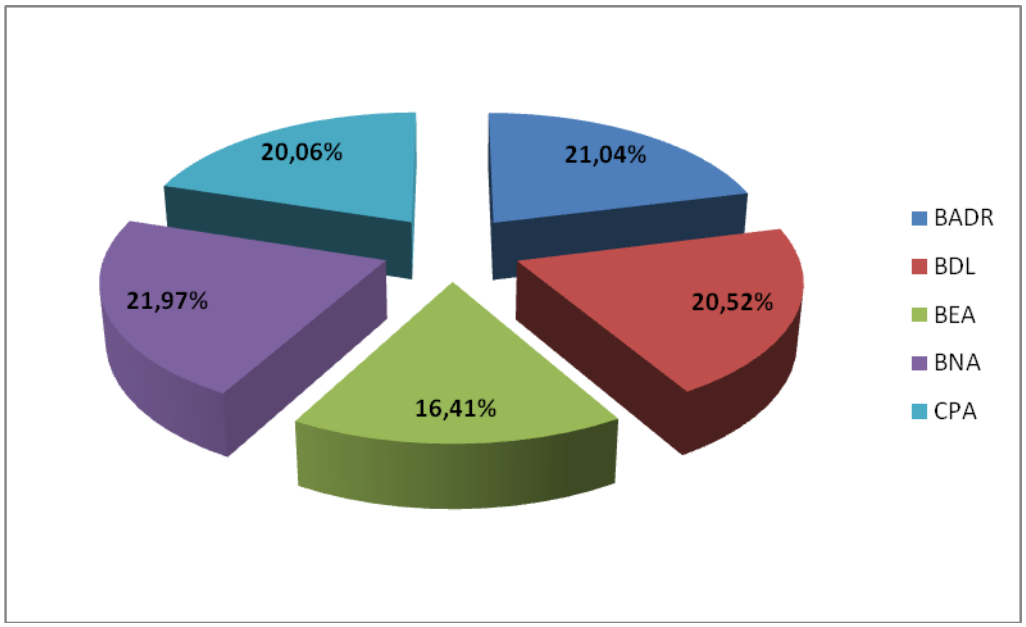

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-2)

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين، أن حجم تمويل المشروعات الصغيرة من قبل البنوك التجارية في إرتفاع مستمر بدءا من عام 2006 إلى غاية سنة 2012، أين وصل إلى أقصى مستوياته بـ 8291292591.43 دج، أي بما نسبته 29.40%، وهذا راجع إلى عدة عوامل نخص بالذكر منها:

- الإرتفاع المستمر لسعر البترول .
- إنتعاش الخزينة العمومية.
- زيادة السيولة لدى البنوك التجارية.

مما انعكس إيجابا على السياسة التمويلية للمشروعات من طرف البنوك التجارية.

غير أن الوضعية تغيرت مباشرة بعد سنة 2012، حيث سجل تناقص في قيمة تمويل المشروعات من سنة إلى أخرى، لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2016 بحجم تمويل قدره 1247456537.57 دج وبنسبة 4.42 %، ويرجع السبب في هذا التناقص إلى تراجع موارد الخزينة العمومية، مما انعكس سلبا على السيولة لدى البنوك التجارية.

وبالرجوع إلى مقارنة البنوك التجارية مع بعضها من ناحية حجم تمويل المشروعات، نلاحظ أن حصة الأسد كانت من نصيب البنك الوطني الجزائري (BNA) بمعدل 21.97 %، يليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بنسبة 21.04 % ، وهذا راجع لطبيعة ونوع المشاريع الممولة التي تتماشى مع توجهات البنك، على غرار المشروعات الفلاحية والخدماتية، في حين نجد أن بقية البنوك الأخرى ذات مساهمة متقاربة، حيث ساهم بنك التنمية المحلية (BDL) بنسبة 20.52 % ، أما القرض الشعبي الجزائري (CPA) فكانت نسبة مساهمته 20.06 %، وصولا إلى البنك الخارجي الجزائري (BEA) بما نسبته 16.41 % .

من الملاحظ عموما، أن مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة كانت معتبرة ومتقاربة، نظرا لتبنيها السياسة المسطرة من طرف السلطات العمومية.

3.2.3. مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشروعات حسب قطاع النشاط

ساهمت البنوك التجارية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة في قطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة، حيث نلاحظ نموا غير متوازنا بين هذه القطاعات، حيث يتصدر قطاع الخدمات قائمة قطاعات النشاط بعدد مشروعات قدره 4770 مشروعا من مجموع المشروعات المنشأة، ليحل في المرتبة الثانية قطاع النقل بمجموع 3444 مشروعا، حيث يعتبر نصيب قطاع الصناعة ضئيلا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

يمكن حوصلة توزيع المشروعات الصغيرة المنشأة حسب قطاعات النشاط كما يلي:

- قطاع الفلاحة والصيد البحري بمجموع 720 مشروعا ما يمثل نسبة 6.83 %
- قطاع الصناعة بمجموع 700 مشروعا ما نسبته 6.64 %
- قطاع الأشغال العمومية والبناء بمجموع 914 مشروعا بنسبة 8.67 %
- قطاع الخدمات بمجموع 4770 مشروعا بنسبة 45.22 %
- قطاع النقل بمجموع 3444 مشروعا بنسبة 32.65 %

وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): المشروعات الممولة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2006-2016)

قطاع النشاط / السنة	الفلاحة والصيد البحري	الصناعة	الأشغال العمومية والبناء	الخدمات	النقل	المجموع
2006	13	13	8	38	43	**115**
2007	12	17	13	69	129	**240**
2008	27	27	26	81	121	**282**
2009	55	23	51	221	123	**473**
2010	41	44	94	248	64	**491**
2011	79	99	188	642	713	**1721**
2012	90	126	141	944	1982	**3283**
2013	83	83	108	662	244	**1180**
2014	168	94	104	1009	24	**1399**
2015	103	112	105	626	1	**947**
2016	49	62	76	230	0	**417**
المجموع	**720**	**700**	**914**	**4770**	**3444**	**10548**
النسبة (%)	**6,83**	**6,64**	**8,67**	**45,22**	**32,65**	**100**

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على: - بيانات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- بيانات من البنك الوطني الجزائري
- بيانات من البنك الخارجي الجزائري
- بيانات من بنك التنمية المحلية
- بيانات من القرض الشعبي الجزائري

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): التمويل البنكي حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2006-2016)

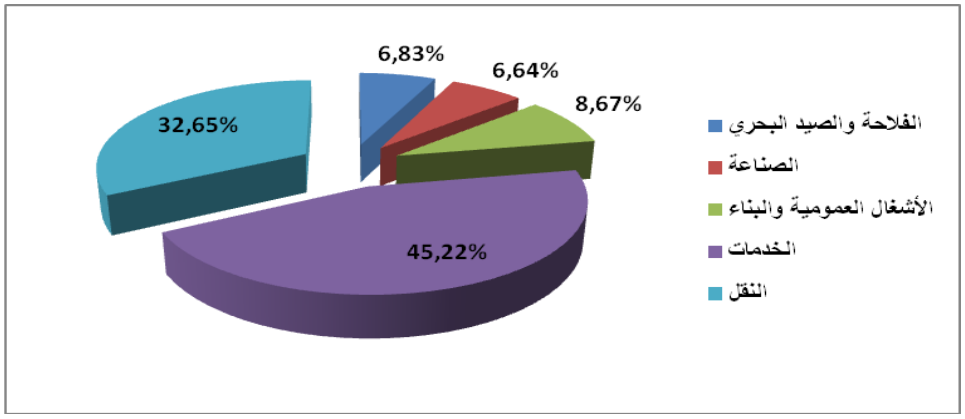

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-3)

3.3. الدور التنموي للبنوك التجارية

تستمر البنوك التجارية في لعب دورها وأهميتها ضمن اقتصاديات الدول النامية. حيث تساهم هذه البنوك بطريقة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، إما بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق التمويل والدعم والتحفيز، مما ينعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي وذلك بخلق المزيد من فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة، عن طريق زيادة إنشاء المشروعات الصغيرة ومساعدتها على النمو والتطور داخل المجتمع وتمكينها من استقطاب جميع شرائحه.

1.3.3. مساهمة البنوك التجارية في توفير مناصب الشغل والحد من البطالة

بناء على ما تم التعرض له، وتبعا لحجم المشروعات المنجزة والممولة من قبل البنوك التجارية، فإن ذلك قد إنعكس إيجابا على توفير عدد مناصب الشغل المستحدثة في هذا الإطار، حيث وبداية من سنة 2006 إلى غاية نهاية سنة 2016 بلغ عدد هذه المناصب 21238 منصبا، وهو ما ساهم وبشكل فعال في تخفيض حدة البطالة في مختلف أوساط شرائح المجتمع، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-4): عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2006-2016)

البنك / السنة	BNA	BEA	BDL	CPA	BADR	المجموع
2006	57	29	46	46	86	**264**
2007	62	46	18	138	234	**498**
2008	120	59	45	135	267	**626**
2009	141	113	126	253	285	**918**
2010	233	186	211	239	217	**1086**
2011	859	659	946	632	578	**3674**
2012	1320	966	1304	1029	1355	**5974**
2013	575	385	586	431	570	**2547**
2014	656	451	685	436	722	**2950**
2015	395	299	405	315	501	**1915**
2016	184	98	149	122	233	**786**
المجموع	**4 602**	**3 262**	**4 475**	**3 730**	**4 962**	**21 238**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- بيانات من البنك الوطني الجزائري
- بيانات من البنك الخارجي الجزائري
- بيانات من بنك التنمية المحلية
- بيانات من القرض الشعبي الجزائري

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق وفق ما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-4): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2006-2016)

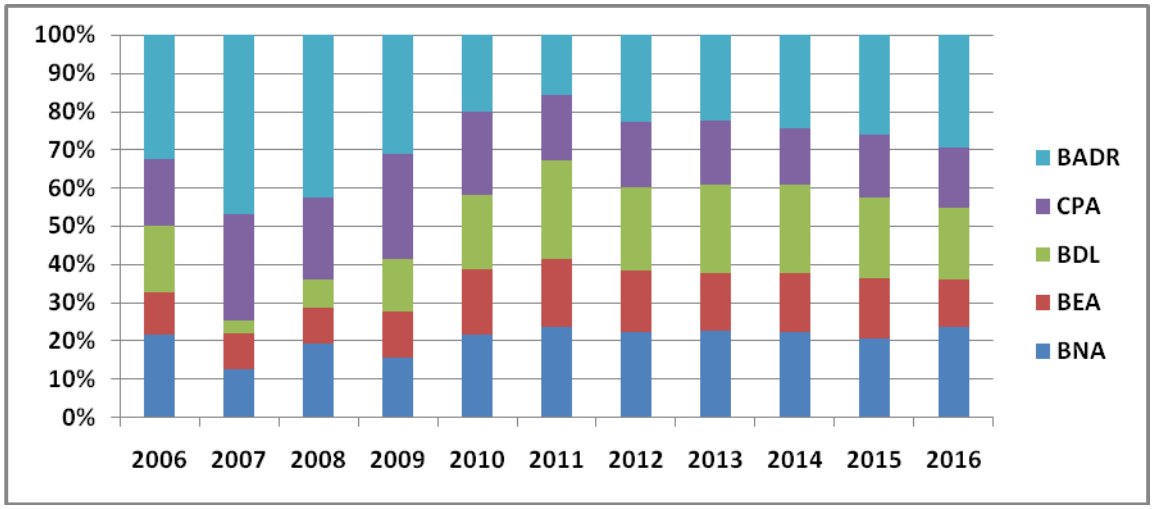

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-4)

يتضح من بيانات الجدول السابق أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف البنوك التجارية في تزايد مستمر من سنة 2006 إلى غاية 2012، وهي السنة التي وصل فيها عدد مناصب الشغل المنشأة إلى أعلى مستوياته، حيث بلغ 5974 منصبا نهاية 2012، وهذا راجع للتمويلات الضخمة والتسهيلات التي منحتها البنوك التجارية لأصحاب المشروعات خلال هذه الفترة، إلا أن عدد هذه المناصب عرف على العموم تقهقرا وانخفاضا كبيرا إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له سنة 2016 بـ عدد قدره 786 منصبا، وهذا ناتج في اعتقادنا عن إنخفاض حجم التمويل البنكي لنقص سيولة البنوك التجارية، مما إنعكس سلبا على عدد مناصب الشغل المستحدثة، بفعل تضاؤل أو تدني عدد المشاريع التي تم بعثها.

رغم أن عدد مناصب الشغل المستحدثة يعتبر ضئيلا، إذا ما قارناه بالجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية، في سبيل ترقية الفكر المقاولاتي لدى الشباب الجامعي، عن طريق تشييد دار للمقاولاتية بالجامعة، من أجل إستقطاب الأفكار ومرافقة أصحابها لتجسيدها في مشاريع ملموسة.

2.3.3. مساهمة البنوك التجارية في ترقية المشاريع النسوية

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة مشاركة مختلف فئات المجتمع من أجل بناء قاعدة اقتصادية متينة، وهنا يبرز دور المرأة كشريك للرجل لولوج مختلف النشاطات الاقتصادية، حيث لا يقل دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول لتحديات وأفكار من شأنها تغيير المناخ الاقتصادي والاجتماعي، ودخول مجالات وميادين متعددة كانت حكرا على الرجل، هنا ظهرت مبادرات فردية في مشاريع نسوية خاصة تتدرج ضمن ما يطلق عليه المقاولة النسوية.

وقد أولت الجزائر أهمية خاصة لمشاركة المرأة في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشروعات النسوية.

هذا ويمكن توضيح دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات النسوية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): توزيع المشاريع لفائدة المرأة خلال الفترة (2006-2016)

البنك / السنة	BNA	BEA	BDL	CPA	BADR	المجموع
2006	1	3	6	3	4	**17**
2007	4	1	4	4	6	**19**
2008	4	5	6	4	6	**25**
2009	18	14	14	24	6	**76**
2010	15	19	17	13	6	**70**
2011	59	43	44	34	16	**196**
2012	73	62	79	68	19	**301**
2013	28	20	37	21	22	**128**
2014	51	29	35	22	30	**167**
2015	43	28	28	29	19	**147**
2016	23	13	12	14	18	**80**
المجموع	**319**	**237**	**271**	**236**	**152**	**1 226**
النسبة (%)	**26.02**	**19.33**	**23**	**19.25**	**12.40**	**100**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- بيانات من البنك الوطني الجزائري
- بيانات من البنك الخارجي الجزائري
- بيانات من بنك التنمية المحلية
- بيانات من القرض الشعبي الجزائري

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق وفق ما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-5): المشاريع الممولة لفائدة المرأة خلال الفترة (2006-2016)

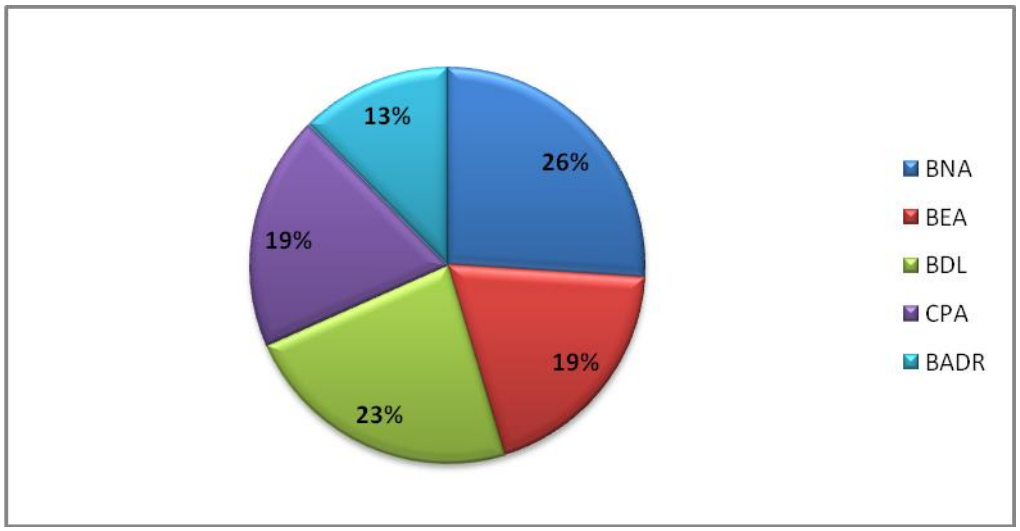

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-5)

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشروعات النسوية خلال الفترة (2006-2016) قدرت بـ 1226 مشروعا ما يمثل 11.62 % من المجموع الكلي للمشروعات الممولة والمقدر بـ 10548 مشروعا، وهي في تزايد مستمر من سنة 2006 إلى غاية سنة 2012 أين بلغت 301 مشروعا لترجع وتتناقص حتى تصل إلى 80 مشروعا نهاية عام 2016، وهذا راجع إلى المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية بمعية البنوك التجارية في تشجيع المشروعات الصغيرة من جهة، والوعي المتزايد لدى المرأة وروح المقاولتية التي بدأت بوادرها في السنوات الأخيرة.

وبالرجوع إلى مساهمة البنوك التجارية في تمويل مشروعات لفائدة المرأة، نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري ساهم بأكبر نسبة تمويل حيث بلغت 26.02 % بعدد مشروعات قدر بـ 319 مشروعا، يليه بنك التنمية المحلية بـ 23 % بمجموع 271 مشروعا، كما نلاحظ أن مساهمة كل من البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري كانت متقاربة جدا بنسبة 19.33 % و 19.25 % على التوالي، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فكانت مساهمته بـ 12.40 % بمجموع 152 مشروعا.

وعموما فإن نسبة المشروعات الممولة لفائدة المرأة تبقى ضعيفة رغم التسهيلات المقدمة من طرف البنوك التجارية لأصحاب المشروعات لكلا الجنسين.

3.3.3. مساهمة البنوك التجارية في التنمية المحلية حسب البلديات

يمكن أيضا تأكيد الدور التنموي والفعال الذي تلعبه البنوك التجارية، من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية، وذلك بتمويلها لحجم مشروعات معتبر موزع على كامل إقليم بلديات ولاية قالمة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6): المشاريع الممولة حسب البلديات خلال الفترة (2006-2016)

البلدية	عدد المشاريع	النسبة (%)	البلدية	عدد المشاريع	النسبة (%)
قالمة	**4189**	39,71	عين العربي	**120**	1,14
بن جراح	**146**	1,38	عين صندل	**129**	1,22
بلخير	**513**	4,86	بني مزلين	**92**	0,87
بومهرة أحمد	**322**	3,05	سلاوة عنونة	**49**	0,46
هيليوبوليس	**647**	6,13	وادي فراغة	**160**	1,52
الخزارة	**198**	1,88	حمام النبايل	**173**	1,64
الفجوج	**229**	2,17	بوعاتي محمود	**159**	1,51
عين بن بيضاء	**168**	1,59	الدهوارة	**62**	0,59
عين رقادة	**75**	0,71	تاملوكة	**248**	2,35
بوحشانة	**66**	0,63	قلعة بوصبع	**170**	1,61
جبالة الخميسي	**65**	0,62	رأس العقبة	**23**	0,22
حمام دباغ	**272**	2,58	عين مخلوف	**209**	1,98
بوحمدان	**53**	0,50	وادي الزناتي	**356**	3,38
النشماية	**160**	1,52	برج صباط	**40**	0,38
مجاز الصفا	**168**	1,59	وادي الشحم	**133**	1,26
بوشقوف	**708**	6,71	مجاز عمار	**135**	1,28
الركنية	**192**	1,82	هواري بومدين	**119**	1,13
المجموع	**10548**				**100**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- بيانات من البنك الوطني الجزائري
- بيانات من البنك الخارجي الجزائري
- بيانات من بنك التنمية المحلية
- بيانات من القرض الشعبي الجزائري

والشكل التالي يوضح توزيع المشاريع الممولة من طرف البنوك حسب البلديات.

الشكل رقم (3-6): المشاريع الممولة حسب البلديات خلال الفترة (2006-2016)

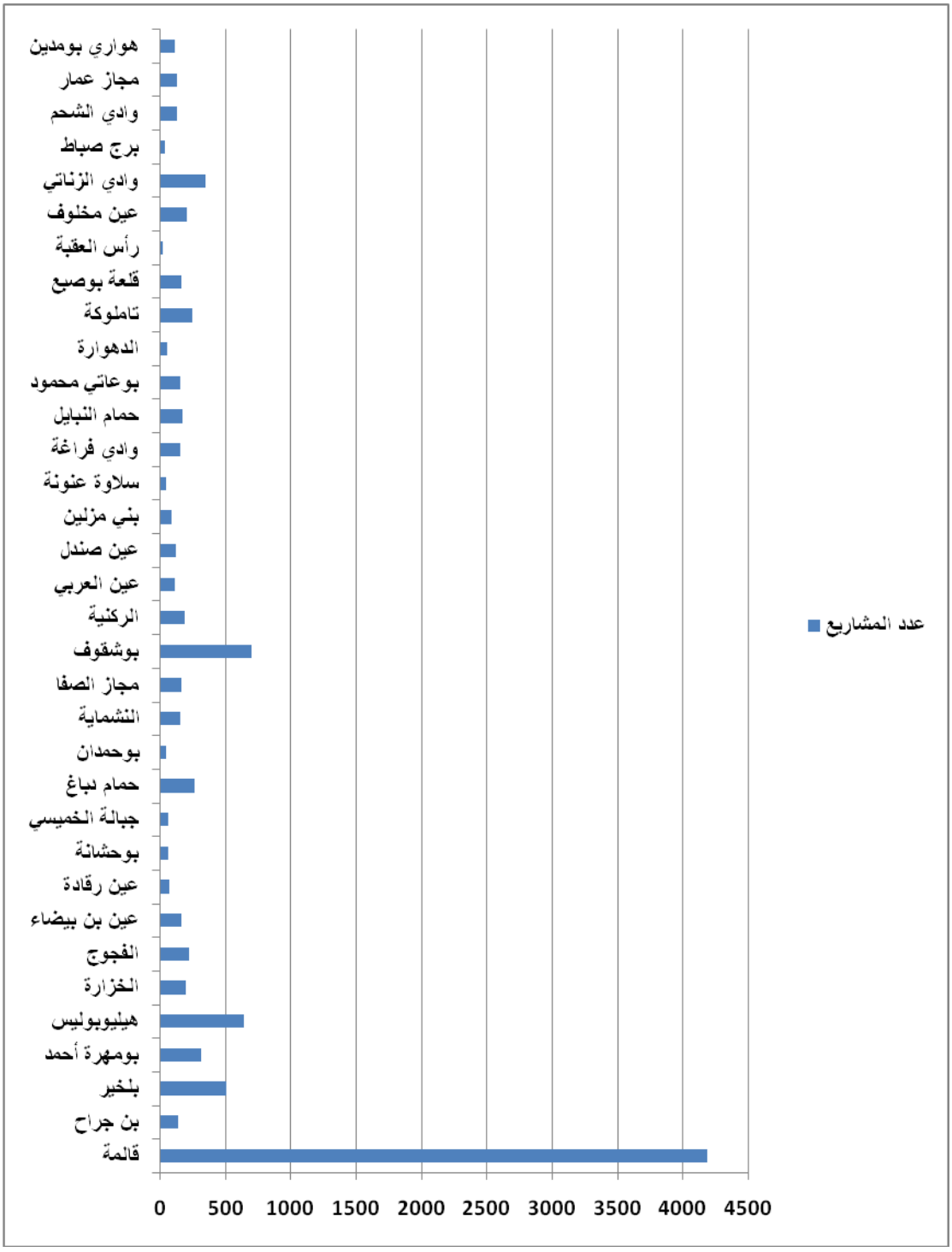

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-5)

من بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد المشروعات الصغيرة الممولة من طرف البنوك التجارية عبر إقليم ولاية قالمة، يرتكز في البلديات ذات الكثافة السكانية العالية على غرار:

- بلدية قالمة بعدد مشروعات قدره 4189 مشروعا ما يمثل نسبة 39.71 %
- بلدية بوشقوف بعدد مشروعات قدره 708 مشروعا ما يمثل نسبة 6.71 %
- بلدية هيليوبوليس بعدد مشروعات قدره 647 مشروعا ما يمثل نسبة 6.13 %

أما باقي البلديات الأخرى، نجد أن نسب توزيع المشروعات الصغيرة متقارب نوعا ما، هذا إن دل على شيئ فهو يعكس الجهود التي تبذلها البنوك التجارية محاولة تحقيق تنمية محلية عبر كامل البلديات.

4.3.3. مساهمة البنوك التجارية في تمويل مشروعات خريجي الجامعات ومراكز التكوين

تسعى البنوك التجارية وتماشيا مع السياسة المنتهجة من طرف الدولة، إلى استقطاب فئة الشباب خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، وذلك من أجل محاربة البطالة في أوساط هذه الفئة من جهة وقدرتها على إنشاء مشروعات جديدة تحمل الإبداع والإبتكار من جهة أخرى، عن طريق فتح دار للمقاولاتية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): المشروعات الممولة حسب مستوى التأهيل خلال الفترة (2006-2016)

المستوى / السنة	دون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	تكوين مهني	المجموع
2006	7	18	37	33	12	3	**110**
2007	19	59	87	43	21	11	**240**
2008	11	71	109	51	25	15	**282**
2009	6	88	173	131	51	24	**473**
2010	11	83	195	111	55	36	**491**
2011	9	234	907	367	126	87	**1 724**
2012	26	574	1 847	509	158	167	**3 281**
2013	11	150	548	161	73	236	**1 179**
2014	14	166	558	202	146	313	**1 399**
2015	10	101	373	120	79	263	**946**
2016	6	39	141	56	37	138	**417**
المجموع	**130**	**1 583**	**4 975**	**1 784**	**783**	**1 293**	**10 548**
النسبة (%)	**1,23**	**15,01**	**47,17**	**16,91**	**7,42**	**12,26**	**100**

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- بيانات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- بيانات من البنك الوطني الجزائري
- بيانات من البنك الخارجي الجزائري
- بيانات من بنك التنمية المحلية
- بيانات من القرض الشعبي الجزائري

ويمكننا تمثيل بيانات الجدول السابق حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): المشاريع الممولة حسب مستوى التأهيل خلال الفترة (2006-2016)

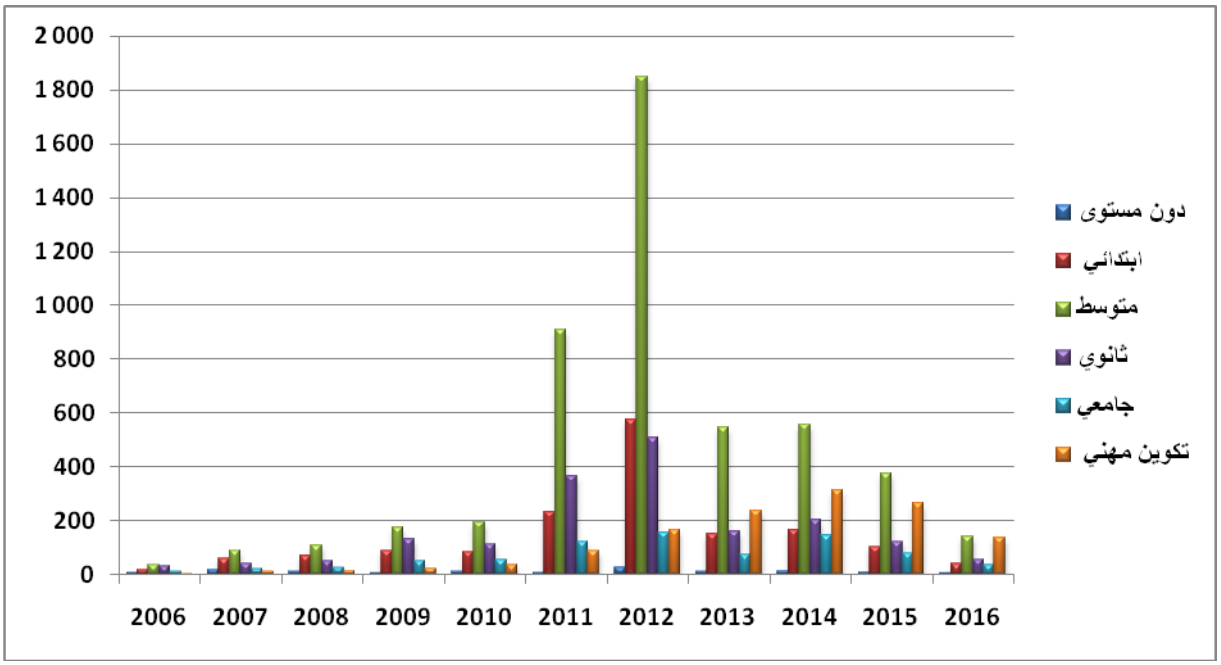

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-7)

نلاحظ من الجدول السابق، أن المشروعات الممولة من طرف البنوك موزعة على مختلف مستويات التأهيل، حيث نجد أن فئة مستوى التأهيل المتوسط هي المسيطرة بعدد مشروعات بلغ 4975 مشروعا ما نسبته 47.17 % تليها فئة مستوى التأهيل الثانوي بعدد مشروعات وصل إلى 1784 مشروعا ما يمثل نسبة 16.91%، هذا يعكس المجهودات المبذولة من طرف البنوك التجارية لمحاربة البطالة والآفات الاجتماعية في أوساط هذه الفئات، أما بخصوص خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، نلاحظ أن نسبة المشروعات الممولة لفائدتهم ضعيف مقارنة بالفئات الأخرى، حيث بلغت 7.42 % بالنسبة للجامعيين و12.26 % بالنسبة لخريجي مراكز التكوين المهني، هذا لا يعني التقصير من طرف البنوك، ولكن ربما يعود السبب إلى عزوف هاتين الفئتين عن التعامل بالتمويلات البنكية المتضمنة معدلات فائدة، رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية والأهمية التي أولتها لهذه الفئة.

خلاصة الفصل

من خلال تعرضنا لهذا الفصل، قدمنا البنوك التجارية العمومية الموجودة على مستوى ولاية قالمة والتي كانت محل دراستنا التطبيقية، وقمنا بتبويب المعطيات والبيانات المتحصل عليها من هذه البنوك في جداول ثم عكفنا على تحليلها، وذلك لاختبار الفرضيات التي وضعناها في إشكالية الدراسة.

وبعد تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، اتضح لنا جليا أن البنوك التجارية العمومية محل الدراسة، تساهم في إنشاء وتأسيس المشروعات الصغيرة من خلال التمويل والموارد المالية التي تقدمها لأصحاب هذه المشروعات، وبذلك تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال العدد الكبير للمشروعات المنشأة والمبالغ المالية الضخمة التي رصدتها لتمويل هذه المشروعات، كما أنها ساهمت في تحقيق التنمية الاجتماعية بخلقها لمناصب شغل معتبرة ومحاولة ترقيتها للمشروعات النسوية، كما أنها حاولت تشجيع مختلف شرائح المجتمع لإنشاء مشروعاتهم وبذلك الحد من البطالة والآفات الاجتماعية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تم التعرض له في هذه الدراسة الموسومة بـ: دور البنوك التجارية الجزائرية كداعم في تأسيس المشروعات الصغيرة، وبعد معالجة جوانب وحيثيات هذا الموضوع من الناحية النظرية، وإسقاطها على عمل البنوك التجارية العمومية، من خلال وكالاتها المتواجدة بولاية قالمة، فإن الخاتمة أردناها أن تتضمن أهم النتائج، التي تم التوصل إليها، والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات، ومن ثم الإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاته الفرعية، وعرض أهم التوصيات التي خلصت إليها.

نتائج إختبار الفرضيات

- تتمثل الفرضية الأولى في أن " البنوك التجارية تلعب دورا فعالا وأساسيا في إنشاء المشروعات الصغيرة ودعمها واستمرارها "، وهذا ما تم إثباته من خلال العدد المعتبر من المشروعات الصغيرة التي ساهمت البنوك التجارية في إنشائها وبعثها خلال العشر سنوات الأخيرة على مستوى ولاية قالمة.
- أما فيما يخص الفرضية الثانية، فتتمثل في " تعتبر البنوك التجارية العصب الرئيس والملجأ الأول في تمويل المشروعات الصغيرة "، وهذا ما تم إثباته، حيث رصدت البنوك التجارية مبالغ وموارد مالية ضخمة لتمويل المشروعات الصغيرة، وهو ما لمسناه من خلال مساهمة جميع البنوك التجارية بنسب شبه متساوية في عملية تمويل هذه المشروعات، كذلك من خلال تغطية تمويلية لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.
- أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة، والتي تنص على "توفر البنوك التجارية مجالا خصبا لتجسيد الأفكار، الإبداع والابتكار، وبالتالي خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة وبذلك تحقيق تنمية اجتماعية"

وهذا ما تم إثباته، حيث أن البنوك التجارية، ومن خلال إنشائها وبعثها لعدد معتبر من المشروعات الصغيرة خلال العشرية الأخيرة، ساهمت بشكل كبير وواضح في خلق واستحداث مناصب شغل، من خلال تبنيها وتمويلها لأفكار الشباب وتشجيعهم على إقامة مشاريع خاصة، إذ أن التمويل يعتبر العائق الكبير والمخيف الذي يؤدي إلى عزوف أصحاب الأفكار عن اتخاذ خطوة نحو تجسيد مشاريعهم، وبالتالي تكون البنوك التجارية قد ساهمت في امتصاص البطالة في أوساط الشباب، خاصة خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، مما ينعكس إيجابا على الظروف الاجتماعية ومحاربة التهميش في أوساط الشباب، والذي تكون عادة نتائجه وخيمة.

• وبالرجوع إلى الفرضية الرابعة والأخيرة، والتي مفادها "تساهم البنوك التجارية بشكل إيجابي في خلق روح الإبداع والتميز لدى المرأة، وجعلها تؤدي دورا بارزا في عملية التنمية من خلال إقامة مشاريع نسوية خلاقة"، وهذا ما تم إثباته ولو بنسبة ضئيلة، حيث بدأت جهود ترقية المشاريع النسوية ترى النور من خلال توفير الموارد المالية من طرف البنوك التجارية لهذه الفئة من المجتمع، والتي لا يقل دورها عن دور الرجل في معظم مجالات الحياة، حيث هناك مشروعات نسوية رائدة، عرفت كيف تستغل التسهيلات التي تمنحها البنوك التجارية لتجسيد أفكار وأحلام كانت حبرا على ورق، وبذلك بدأت المرأة تلعب دورها وإن كان لازال محتشما مقارنة بطموحاتها.

نتائج الدراسة:

مما سبق تقديمه في هذه الدراسة، يمكننا إستخلاص النتائج التالية:

- تعتبر البنوك التجارية دعامة وركيزة أساسية لإنشاء وبعث المشروعات الصغيرة، لأنها قارب النجاة لهذه المشروعات من حيث مشكلة التمويل، الذي يهدد وجودها واستمرارها، ويقتل روح المبادرة والإبداع لدى الشباب خاصة خريجي الجامعات، الذين يحملون أفكار بناءة من شأنها إعطاء قيمة مضافة للإقتصاد الوطني من جهة، وتحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية من جهة أخرى.

- تساهم البنوك التجارية بنسبة كبيرة في إستحداث مناصب الشغل، من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة، وبذلك بإمكانها الحد والتخفيف من شبح البطالة، الذي يهدد المجتمع ويتسبب في إختلال توازنه، بما ينتج عنه من آفات إجتماعية واضطرابات نفسية.

- تسعى البنوك التجارية إلى تفعيل مشاركة المرأة، في إطار ما يعرف بالمقاولة النسوية، حيث تحظى المساهمة الاقتصادية للنساء حاملات المشاريع، باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية، لهذا نجد البنوك التجارية تقدم تسهيلات ومرافقة للمرأة من أجل لعب الدور المنوط بها، كشريك إقتصادي واجتماعي مثله مثل الرجل ودون تمييز بينهما.

- تهدف البنوك التجارية العمومية عبر وكالاتها المتواجدة بقالمة، إلى تحقيق تنمية محلية من خلال المساهمة في خلق مشروعات صغيرة عبر مختلف مناطق وبلديات الولاية، قادرة على تحقيق توازن إقتصادي بين مختلف هذه المناطق، كما تعمل على الحد من النزوح نحو المناطق المأهولة بالسكان والتي تعاني من كثافة سكانية مرتفعة. وبالتالي تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتقضي على تهميش بعض المناطق، عن طريق محاولة بعث مشاريع تخدم سكان هذه المناطق.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، تم اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في تفعيل أفضل لدور البنوك التجارية كداعم في إنشاء وبعث المشروعات الصغيرة، وعلى هذا نورد فيما يأتي أهم التوصيات والاقتراحات، والتي نوجزها فيما يلي:

- تعزيز مكانة البنوك التجارية في سلم الاقتصاد الوطني وتزويدها بالخدمات والتخصصات، بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية الشاملة.
- حث البنوك وتحفيزها على توسيع الابتكارات المالية باستمرار وتنويع المنتجات المصرفية وجعلها في صالح التمويل غير المباشر للمشروعات الصغيرة.
- تدعيم ومراقبة صناديق ضمان القروض وتشجيع البنوك المانحة للقروض لإعفاءات ضريبية محفزة.
- تخفيض معدل الفائدة في مثل هذا النوع من القروض
- أن لا يقتصر دور البنك على الجانب المادي فقط بل يتعدى إلى تقديم النصح والإرشاد لحامل المشروع.
- تكوين إطارات وموظفي البنوك المؤهلين لمواكبة آخر التقنيات البنكية.
- تخفيض نسبة المساهمة الشخصية وذلك مراعاة للظروف العامة لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- تحفيز وتشجيع الشباب من الجنسين على العمل على تجسيد أفكارهم والإقبال على بعث مشروعات، من شأنها أن تكون مجالا خصبا للإبداع والابتكار.
- ضرورة توجيه الشباب نحو الإقبال على بعث مشاريع تجسد طموحاتهم وأفكارهم المبدعة والخلاقة، دون الاعتماد على الوظائف التي تنشؤها الدولة.
- جعل هذه المشروعات منطلق وركيزة نحو الإبداع والابتكار، ومن ثم التطوير والتنمية لهذه المشاريع، بغية المساهمة في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1) الكتب:

1. أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، 2011.
2. أحمد سيد مصطفى، **التسويق العالمي وبناء القدرة التنافسية للتصدير**، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2001.
3. أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
4. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
5. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابعة، 2010، ص: 189.
6. أيمن بن عبد الرحمان، **تطور النظام المصرفي الجزائري**، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر.
7. خبابه عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
8. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
9. زياد رمضان، محفوظ جودة، **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2000.
10. سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
11. سلمان بودياب، **إقتصاديات النقود والبنوك (دراسة في النقود والبنوك)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996.
12. شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2000.
13. طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، **النقود والبنوك والمتغيرات الإقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
14. عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات وتطبيقات**، جامعة منتوري قسنطينة،2000.
15. عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008 .
16. عبد السلام محمود أبو قحف، **مقدمة في الأعمال**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
17. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
18. فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
19. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
20. محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
21. محمد السيد سرايا، **البنوك التجارية شركات التأمين**، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2008.

22. محمد توفيق سعودي، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري(دور البنك كأمين إستثمار)**، دار الأمين للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى،2002.
23. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
24. محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2013.
25. مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
26. مصطفى يوسف كافي، **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
27. منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية: مدخل إتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة 2002.
28. ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
29. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
30. هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

2) الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. الأمين حلموس، **دور إدارة المعرفة التسويقية بإعتماد إستراتيجية العلاقة مع الزبون في تحقيق ميزة تنافسية،** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

2. عقبة نصيرة، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
3. نبيل مهدي كاظم الجنابي، أمل شاكر كنكون الشيباوي، **دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية**، بحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
4. وفاء دويس، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية"دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس"**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

3) المؤتمرات والملتقيات

1- بريبش السعيد، شبلي دنيا، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع، رهانات وآفاق**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول التنمية الصناعية و ترقية الإستثمار في الجزائر خلال الفترة 09– 10 ديسمبر 2014، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة.

2- بودي عبد القادر وآخرون، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة منطقة بشار نموذجا**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر خلال الفترة 18– 19 ماي 2011، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس.

3- خليل أحمد النمروطي، أحمد محمود صيدم، **بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة خلال 24 و25 أفريل 2012

4- عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، ورقة بحثية، جامعة الأغواط،2012

5- عثمان حسن عثمان، **مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الإقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة للدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 25–28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف.

6- لطفي مخزومي، خالدي مليكة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكل البطالة بالجزائر للفترة 1999– 2016** ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية خلال الفترة 27 و 28 نوفمبر 2017، جامعة 8 ماي 1945، قالمة .

4) المجلات والمقالات العلمية

1- بوشيخي بوحوص، **النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، مجلة المالية والأسواق، 2016

2- سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر؟** مقال نشر في المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02، 2015 - ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابله.

3- **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي، الأردن،2006.

5) القوانين والتشريعات

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1) Les ouvrages :

1- Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini,Lexique D'économie,5eme édition ,Dalloz Paris ,La France,1995

2 - Karim SI LEKHAL،Youcef KORICHI،Ali GABOUSSA،Les PME en Algérie : Etat des lieux, contraintes et perspectives،CEMOTEV, Université de Versailles

Saint Quentin en Yvelines – France،Université Kasdi Merbah-Ouargla،Université d'El oued،Algerian business performance review ABPR،n°04،année 2013

2) Sites Web :

1) https://sites.google.com/site/drguendouz/financial_institution pc le 05/01/2018, 20:30
2) www.yemen.gov.ye/portal/industry/tabid/875/Default.aspx pc le 15/03/2018, 22 :30
3) www. iefpedia.com.
4) https://www.facebook.com/AlwalidAuditors/posts/702721203211047 p c le 03/01/2018, 22:30
5) https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/.../chapitre3.docx pc le 31/05/2018, 14 :00
6) https://www.cpa-bank.dz
7) https://fr.wikipedia.org/wiki/Banque pc le 02/01/2018, 00:00
8) http://mqaal.com p c le 03/01/2018, 00:30
9) http://9alam.com p c le 04/01/2018, 21:30
10) https://www.bayt.com/ar/specialties/q/238235 p c le 04/01/2018, 22:15
11) www.kenanaonline.com p c le 16/03/2018, 23:00
12) www.swmsa.net pc le 27/03/2018 21 : 00
13) http://www.memoireonline.com p c 12/05/2018 19 :00
14) http://ecomedfot.blogspot.com pc le 31/05/2018, 14 :30
15) https://www.bdl.dz pc le 01/06/2018, 22 :30
16) www.bna.dz pc le 03/06/2018, 15 :00
17) http://www.oea-oman.org pc le 01/0/2018, 01 :45

الملخص:

تقوم المشروعات الصغيرة بدور فعال ومتميز في اقتصاديات الدول، وذلك من خلال مساهمتها في تحريك عجلة الاقتصاد القومي لهذه الدول، نتيجة لقدرتها على إنتاج سلع جديدة وتقديم خدمات متميزة. وهذا لا يتحقق إلا من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم والمدعم بالوسائل اللازمة لنشاط هذه المشروعات أهمها عنصر التمويل والذي توفره البنوك التجارية.

وفي هذا المجال، يظهر جليا دور البنوك التجارية كداعم لإنشاء وبعث المشروعات الصغيرة، من خلال توفيرها للموارد المالية اللازمة، وتقديم النصح والمرافقة لحاملي هذه المشاريع، وبذلك جعل هذه المشروعات منطلقا وركيزة نحو الإبداع والابتكار، ومن ثم المساهمة في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة. وهذا ما لمسناه من خلال دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية، حيث أخذنا وكالات قالمة نموذجا، وخلصنا إلى أن البنوك التجارية هي الدعامة والركيزة الأساسية في تأسيس المشروعات الصغيرة.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة، البنوك التجارية، التنمية الشاملة، التمويل، الإبداع والابتكار.

Résumé :

Les petits projets jouent un rôle efficace dans les économies des pays, en contribuant à l'économie nationale grâce à leur capacité à produire de nouveaux biens et à fournir d'excellents services. Cela ne peut être réalisé que par la mise en place d'un climat d'investissement approprié, soutenu par les moyens nécessaires à l'activité de ces projets, le plus important étant la composante de financement fournie par les banques commerciales.

A cet égard, le rôle des banques commerciales pour soutenir la création et le financement des petits projets est clairement démontré en fournissant les ressources financières nécessaires et en conseillant et accompagnant les porteurs de ces projets, faisant ainsi de ces projets une plate-forme de création et d'innovation, pour Contribuer à la croissance économique et réaliser un développement global. Ce que nous avons vu à travers l'étude du cas des banques commerciales algériennes, où nous avons pris les agences du modèle de Guelma, et conclu que les banques commerciales sont le pilier et la base de la création des petits projets.

Mots clés : petits projets, banques commerciales, développement global, financement, création et innovation.